دكتور
أحمد رأفت عبد الجواد
كلية الآداب - جامعة المنيا

مبادئ علم الاجتماع

الناشر
مكتبة نهضة الشرق
جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمة

قطع علم الاجتماع شوطا طويلا ، حتى بلغ مرحلة الرشد والاكتمال ، فقد نشأ فى أحضان الفلسفة ، ونمت كثير من مسائله وهو جـــزء منها ، وما أن برزت العلوم الأخرى حتى حاول علماؤها أن يلحقوا مسائل الاجتماع بمسائلها كما حدث من جانب بعض مفكرى الطبيعة ، والبيولوجيا ، والتاريخ ، وعلم النفس وغيرها . ولم يرض الاجتماع بتلك التبعية ، وحاوله علماؤه والمفكرون فى موضوعاته ، أن يخلصوه من هذه التبعية ، وأعلنوا قيامه علماً مستقلا بذاته بعـــد أن طبقوا عليه كل الخصائص العلمية الموضوعية من حيث : الموضوع والمنهج والقوانين ... ولم يقنعوا بذلك ، بل جعلوه منبعا لعلوم اجتماعية أخرى كالأنثروبولوجيا الاجتماعية ، والاجتماع الاقتصادى والاجتماع الســـياسى ، والاجتماع التربوى ، والاجتماع الجمـــالى ، والقـــانونى ، والأخلاقى ، والدينى ، والسكان وغيرها وغيرها ، ولهذا فان لعلم الاجتماع صلات قوية سواء بالعلوم المنبثقة عنه ، وتفرعت منه ، أو بتلك التى نشأ فى مهادها ، ونمت موضوعاته فى كنفها .

وهكذا أضحت دراسة الاجتماع لا غنى عنها للأفراد والجماعات ، خصوصـــا أولئك الذين يهتمون به أو بأحد موضوعاته المتشعبة وما أكثرها اليوم ، ولهذا نراه يدرس فى كثير من أقسام كليات الآداب ، والتربية (الاجتماع ـــ الفلسفة ـــ اللغات ـــ الجغرافيا) ، والشريعة ، واللغة العربية ، وكليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدها وفى بعض الكليات العسكرية ، وتدرس فروع منه فى بعض كليات الهندسة والطب وغير ذلك . واعترافا من الحكومات بأهميته فقد أقام كثير منها مراكز علمية قومية واقليمية للبحوث الاجتماعية .

والكتاب الذى بين أيدينا ما هو الا محاولة ، لالقاء الضوء على هـــذا العلم واستقلاله ، وأهم المباحث التى يحتاج الى التزود بها كل قارىء للاجتماع بصـــفة عامة ، وكل طالب يدرس مبادىء هذا العلم بصفة خاصة ، وقـــد جاء اختيار فصول هذا الكتاب وترتيبها ، وفقا لمـــا رأينا أنه يحقق المنشود على خير وجه ويعطى الجرعة المعرفية اللازمة بأسس العلم وأهم موضوعاته .

وقـد اشتمل الكتاب على تسعة فصول : تناول الأول منها نشأة العلم منـذ فلاسفة اليونان حتى اكتماله عند دوركايم ، وأشرنا الى كيفية استقلاله : ببيان وضع علم الاجتماع بين المعارف والعلوم ، وخصائص ظواهره ، والقوانين الاجتماعية .

أما الفصل الثانى : فتناول موضوع العلم واتجاهات العلماء فى تحديدها ، ثم عرضا لأغراض علم الاجتماع نظريا وتطبيقيا ، وميادينه ، وأخيرا أوضـحنا علاقة الاجتماع ببعض العلوم الأخرى كعلوم : النفس ، الجغرافيا ، الأنثروبولوجيا ، التاريخ البيولوجيا ، الاقتصاد ، السياسة ، الاحصاء ، الخدمة الاجتماعية .

وفى الفصل الثالث : عرضنا أهم المناهج المستخدمة فيه ومنها : المسح الاجتماعى المنهج التاريخى ، المنهج التجريبى ، المنهج الاحصائى ، منهج دراسـة الحالة ، ثم القياس الاجتماعى .

وفى الفصل الرابع : فتناولنا أهم عنصر من مكونات المجتمع وهو السـكان : ودرسنا الموضوع من ثلاث جوانب رئيسية هى : الايكولوجيا الاجتماعية ، العلاقات العنصرية ، ثم النمو السكانى من حيث العـوامل المؤثرة فيه (العـوامل الطبيعية والاجتماعية) والهجرة .

أما فى الفصل الخامس : فكانت الثقافة من حيث عناصرها وتعريفها ، وتقسيماتها

وفى الفصل السادس : تناولنا نماذج للتفاعل الانسانى ، وتحدثنا فى هذا الاطار عن العمليات الاجتماعية الايجابية كالتعاون ، والنشئة الاجتماعية ، والتكيف ، والتمثل فى مقابل بعض العمليات السـلبية كالتنافس والصراع وانهينا هـذا المبحث ببعض المبادىء المستخلصة من دراسة تلك العمليات .

أما فى الفصل السابع : فكان الضبط الاجتماعى لتستقر أوضاع المجتمع وتستمر على أسس سليمة وأوضحنا أن الضبط ضرورة للمجتمع بأفراده وجماعاته ، ثم أشرنا الى أهم طرقه ووسائله .

وفى المبحث الثامن : كان لابد من الاشارة الى التغير الاجتماعى باعتباره سمة الحياة الاجتماعية فى أى مجتمع .. وفى المبحث الأخـير : كان التخطيط الاجتماعى ، وارتباطه بفلسفة المجتمع ، ومقوماته ، واحتياجاته ، وصعوباته ، وضرورته خاصة للدول النامية ...

وبعـــد فهذه محاولة مع المجتهدين فى هذا الميدان ، فان كنت قـــد وفقت فانى لسعيد وأرجو أن يترفق بى زملائى واساتذتى لأن ميدان العلم واسع يسمح بتضافر كل الجهود ، والكمال لله سبحانه وتعالى وحده ، وما توفيقى الا بالله .

بريده : المملكة العربية السعودية

فى ١ رجب ١٤٠٢ هـ الموافق ٢٤ ابريل ١٩٨٢

المؤلف

دكتور أحمد رافت عبد الجواد

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

نشأة علم الاجتماع واستقلاله

اولا : نبـــذة تاريخية عن نشأته :

نشأ علم الاجتماع ، كغيره من فروع المعرفة الانسانية ، بين أحضان الفلسفة ، وظل الفلاسفة يشيرون الى ظواهره وموضوعاته من خلال تناولهم لقضاياهم الفلسفية وبقى هذا شأنه حتى اكتمل عوده ، ووصل الى مرتبة العلم المســتقل ، له مجالاته الخاصة ، وقوانين دقيقة كغيره من العلوم ، ومناهج دراسة علمية صحيحة قائمة على الملاحظة والتجربة ، ووضع الفروض ، ومحاولة اختبارها . واستطاع العلماء المحدثون الوصول الى نتائج وقوانين أمكن صوغها فى صـــور كمية ، بل ومعادلات رياضية ، ورسوم بيانية تعبر عن الحياة الاجتماعية بأدق النتائج .

ولذلك فان على كل باحث يود الوقوف على تطور التفكير الاجتماعى ، ويتعرف على بوادره عليه أن يعود الى الفلسفة ، يستعرض تاريخها ، ويحاول تتبع حقائق الحياة الاجتماعية فيها لدى طائفة من مفكريها الذين أسهموا بنصيب لابأس به فى هذا المجال . ولهذا فان كثيرا من المفكرين يرون أن بدء التأريخ للدراسات الاجتماعية يقترن بدراسة الفلسفة اليونانية باعتبارها أول صورة للتفكير الانسانى المنظم ، غير أن التسليم بهذا الرأى يهضم عظمة الفلسفة الشرقية ، وهى سابقة فى ظهورها التاريخى على فلسفة اليونان ، فبلاد الشرق كانت التربة الخصبة والأصيلة التى نبتت فيهـا بذور الفلسفة ، ثم انتقلت الى بلاد اليونان حيث نمت وازدهرت[١] .

فالدارس لحضارات الشرق القديمة يعلم ظهور طوائف من الفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين الذين عالجوا موضوعات فى الفلسفة الاجتماعية لا تقل شأنا عما عالجه

---

(١) دكتور مصطفى الخشاب : « دراسة المجتمع » ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

فلاسفة اليونان : ففى مصر القديمة عرف الفراعنة أدق نظم الحكم ، ووضعوا من التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكثير ، وفى الهند ظهرت صور مختلفة من العقائد والعبادات التى كانت لها تأثيراتها على أنماط السلوك ، وأساليب التفكير الاجتماعى والسياسى ، وفى الصين القديمة ظهرت طوائف من الحكماء والفلاسفة الذين درسوا موضوعات تمس صميم الحياة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية ، وفلسفة « كونفشيوس » حكيم الصين لازالت من بين الفلسفات الانسانية التى تحاول أن تضع حلولا عملية للمشكلات التى يعانى منها أفراد المجتمع .

غير أن هذه الأفكار الفلسفية للشرق القديم كانت أشبه بتأملات فلسفية ينقصها النزعة التحليلية ، كما أنها كانت مفككة غير مرتبطة بنظام معين . بعكس فلاسفة اليونان الذين استطاعوا فيما بعد أن ينظموا معارفهم تنظيما منهجيا موضوعيا ، فبدأ تفوقهم على فلاسفة وحكماء الشرق القديم .

ويكفى أن نلقى نظرة سريعة على الموضوعات الاجتماعية التى خلفها مفكران كبيران من اليونان كانت لآرائهما وزن كبير ، وتأثرت بهما مجتمعات غربية ومجتمعات اسلامية ، هذان المفكران هما أفلاطون وأرسطو .

---

١ — أفلاطون : (٤٢٨ — ٣٤٧ ق ٠ م)

ضمن أفلاطون معظم آرائه الاجتماعية كتابه المسمى « الجمهورية » وكان الغرض الذى يهدف اليه أفلاطون هو التخطيط الأمثل لقيام « مدينة فاضلة » لا شرور فيها ولا آثام ، مدينة فاضلة تظلها العدالة والمساواة ، وترفرف عليها الفضيلة فى كل جانب ، وتشرف عليها طبقة الفلاسفة ، حيث أن المجتمع عنده ينقسم الى ثلاث طبقات هى طبقة الفلاحين والصناع ، وطبقة الجند ، وطبقة الفلاسفة أو الحكام ، ومن رأيه أن طبقة الصناع والفلاحين تأتى فى أدنى السلم الاجتماعى ، ومهمتها تأمين المجتمع وضمان حياة الطبقتين التاليتين وهما : الجند والحكام . وهذه الطبقة هى الوحيدة التى يحق لها التملك وتكوين أسرة ، أما طبقتى الجند والحكام فلا يصح لها ذلك حتى لا تنشغل عن مهمتها الأساسية فى ادارة شئون المجتمع وحمايته .

وواضح من هذه الآراء أنها آراء نظرية لا تتفق وطبيعة الحياة الاجتماعية ، وانها مستمدة من نظريات فلسفية لذلك تجد أن أفلاطون نفسه يعدل عن بعضها فى كتابه « القوانين » .

٢ — ارسطو : (٣٨٤ — ٣٢٢ ق ٠ م) :

وهو تلميذ لأفلاطون ، وقد جاءت كتاباته فى الفلسفة الاجتماعية أكثر واقعية ووضعية ، وأدق طبيعة من استاذه ، بل يرى البعض أنها أدق ما احتوته الفلسفة القديمة بوجه عام . وقد ضمن أرسطو معظم آرائه الفلسفية والاجتماعية كتابه « السياسة » .

ومن أهم الأفكار الاجتماعية الجديدة التى أوردها أرسطو قوله بأن الانسان مدنى بطبعه وأنه يستحيل على الانسان أن يحيا ويعيش منفصلا عن المجتمع ، والدولة وجدت لتنظم حياة الناس فى المجتمع وتشرف عليهم ، وتطبق التشريعات بهدف تحقيق العدالة والمساواة ، وأرسطو يقر الأسرة التى حاول أفلاطون أن ينفيها عن طبقتى الجند والحكام ، وهو يصنف الحكومات الى نوعين : حكومة صالحة وأخرى فاسدة .

وهكذا نجد أن أرسطو قد لمس أدق مسائل علم الاجتماع وعالجها منهجيا ، الا أنه لم يدرس هذه المسائل بصورة مستقلة ، ولكنه كان يدرسها على اعتبار أنها مدخل لنظرية الدولة ، ولذلك يعتبر ارسطو أول من توصل الى ضرورة قيام علم السياسة ، رغم أنه بشر بموضوعات فى صميم علم الاجتماع .

وانتقل ركب العلم والحضارة الى أيدى العرب والمسلمين مع بزوغ فجر الاسلام الذى كان له أكبر الأثر فى دعوة المسلمين الى المساهمة فى الكشف عن حقائق هذا الكون ، والتعرف على ناموس الحياة التى خلقها الله ، والوصول الى طبيعة العلاقات الانسانية والمبادىء التى تسير عليها المجتمعات فى نشأتها ونموها وانحلالها ، والقرآن الكريم زاخر بالآيات التى تحض على التفكير فى جوانب المعرفة سواء كانت متعلقة بالكون أم كانت متعلقة بالانسان . ومن هنا انطلق المفكرون المسلمون فى الدراسة والتمحيص ، وكان الانسان من بين الموضوعات التى اتجهوا اليها بالبحث والدراسة خاصة وأن الاسلام كرمه على سائر المخلوقات التى ميزه عنها بالعقل والفكر والعاطفة .

وانتهت الدراسة بالمسلمين من التوصل الى وضع أسس علم الاجتماع الحديث على يد العلامة ابن خلدون الذى أسماه « بعلم العمران البشرى » ، وقبل أن نوضح دور ابن خلدون فى نشأة علم العمران يحسن أن نلقى نظرة على الأعمال السابقة عليه خاصة أعمال الفارابى الذى أسهم بفكره فى دراسة الفلسفة الاجتماعية .

٣ — الفارابى : (٢٥٩ — ٣٣٩ هـ = ٨٧٢ — ٩٥٠ م) (١) :

ضمن الفارابى بحوثه الاجتماعية فى كتابين هما : كتاب السياسة المدنية ، وكتاب أهل المدينة الفاضلة . تختلط فيهما أفكاره الفلسفية مع آرائه الاجتماعية ، وقد حاول فى كتابه الأخير أن ينشىء مدينة فاضلة على غرار مدينة افلاطون ويؤخذ عليه أنه تأثر تأثيرا كبيرا بأراء فلاسفة اليونان افلاطون وأرسطو ، وأنه حاول أن يخرج أو يوفق بين آرائهما وبين الآراء الاسلامية ، فجانبه الصواب فى كثير من هذه المحاولات .

٤ — الدراسات الاجتماعية عند ابن خلدون : (٧٣٢ — ٨٠٨هـ = ١٣٣٢ — ١٤٠٦م)

هو أبو زيد ولى الدين عبد الرحمن محمد بن خلدون ، وقد ولد فى مدينة تونس ، وتوفى بمصر وينتسب الى أسرة عربية يمنية بحضرموت . وقد تولى كثيرا من الأعمال السياسية ، واتصل بسلاطين المغرب وأسبانيا ، رفعته السياسة حتى وصل وزيرا ، وخفضته حينا حتى سجن ، فسئم العمل السياسى واعتزله سبع سنوات من ٧٧٦ هـ = ١٣٧٥ : ١٣٨٢ م . قضى أربع سنوات منها فى قلعة ابن سلامة ، وفيها كتب مقدمته المشهورة فى خمسة أشهر ، ثم نقحها وبدأ بكتابة تاريخه ، ثم رحل الى القاهرة وتولى القضاء فيها ، وظل بها الى أن مات .

مقدمة بن خلدون :

اشتهر بن خلدون بمقدمته التى هى جزء من كتابه الذى الفه فى التاريخ وسماه « كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » وينقسم هذا المؤلف الى مقدمة وثلاث كتب ويمكن أن نصفها كما يلى :

١ — المقدمة : « فى فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه ، وأسباب أخطاء المؤرخين ، مرجعا أسباب هذه الأخطاء الى انهم لم يحلولوا دراسة المجتمعات وما يسودها من قوانين ، ولذلك وضع لهم أسس دراسة المجتمعات أو كما سماها « علم العمران » موجها النظر الى ضرورة دراسة

---

(١) ولد فى ولاية فاراب بتركستان ، وانتقل الى بغداد ليشتغل فيها بالمنطق والفلسفة والعلوم ، ثم رحل الى دمشق وتوفى بها فى سن الثمانين .

المجتمع وما به من وقائع « ظواهر » اجتماعية ، دراسة علمية تحليلية ، مع استخلاص ما تخضع له هذه الوقائع من قواعد وقوانين ، ومشيرا الى ان طبيعة علم العمران ليست الا جزء من الطبيعة العامة ، ثم انتقل بعد ذلك الى دراسة اجتماعية للمجتمعات التى زارها أو قرأ عنها مستنبطا بعض القواعد والقوانين التى سجل بها سبقه على مفكرى الغرب بعدة قرون .

٢ — الكتاب الأول : فى العمران وما يعرض له من العوارض الذاتية وما لذلك من العلل والأسباب .

٣ — الكتاب الثانى : فى أخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ بدء الخليفة حتى القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) .

٤ — الكتاب الثالث : فى أخبار البربر ومن اليهم وأجيالهم ودولهم .

ويطلق على المقدمة والكتاب الأول ما نسميه اليوم باسم « مقدمة ابن خلدون » وهى التى تعنينا لأنها تشتمل على آراء ابن خلدون الاجتماعية .

اسباب تفكيره فى انشاء علم العمران :

لاحظ ابن خلدون أن المؤرخين يقعون فى أخطاء كثيرة نتيجة لأسباب متعددة لعل اهمها :

١ — تعصب المؤرخ لمذهب معين أو لطائفة معينة من الحكام أو لدولة ما ، وهذا التعصب يقوده الى تسجيل الوقائع التاريخية وفقا لهواه ، ونزعة ميوله الشخصية ، وهذا يتنافى مع الحق والعدل .

٢ — أن كثيرا من المؤرخين لا يحكمون العقل والمنطق فيما يصل اليهم أو فيما يستجلونه من أخبار .

٣ — عدم قياس الغائب على الشاهد . بمعنى أن الحوادث الانسانية تتشابه ، فما يكون منها قد حدث فى الماضى أو فى مجتمع آخر ، قد يحدث فى الحاضر أو يتكرر فى مجتمع ثان ، لهذا فان من واجب المؤرخين أن يقيسوا الأخبار التى يسمعونها على الأحداث التى يشاهدونها ، فيتجنبون الوقوع فى الخطأ .

٤ — الجهل بالقوانين والنواميس الطبيعية التى يسير عليها الكون ، لأن

علمهم بها يعصمهم من الوقوع فى كثير من الأخطاء .

٥ ــ الجهل بالقوانين الاجتماعية أو المبادىء التى يسير عليها العمران البشرى فالعلاقات الانسانية تسير وفق قواعد محددة واضحة ، وليست بطريقة عشوائية أو اعتباطية .

وابن خلدون لا يلتمس عذرا للمؤرخين الذين يقعون فى الأخطاء الأربعة الاولى لأن من واجبهم أن يكونوا على علم بها ، ولكنه يلتمس لهم العذر اذا وقعوا فى الخطأ الخامس لأنه ميدان جديد عليهم ولم يكتشفه عالم من قبل ، ولهذا فالجهل به مغفور ، وهو لكى لا يكون لمؤرخ حجة أو مبرر للوقوع فى الخطأ فى هذا السبب رأى ابن خلدون ضرورة الكشف عن طبيعة الاجتماع البشرى وقوانينه وتطوره ، ومن هنا انطلق ابن خلدون ليؤسس علم العمران .

يقول ابن خلدون مفصلا نشأة هذا العلم « فالقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالامكان والاستحالة . أن ينظر فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ويميز ما يلحقه لذاته وبمقتضى طبعه ، وما يكون عارضا لا يعتد به ، وما لا يمكن أن يعرض له . واذا فعلنا هذا كان لنا قانونا فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهانى لا مدخل للشك فيه » .

ويتابع ابن خلدون مبينا أن ما سيكتب فيه شيء مستقل بذاته فانه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الانسانى ، وذو مسائل وهى : بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال الذاتية واحدة بعد الأخرى ، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا . وأن الكلام فى هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غزير الفائدة أعثر عليه البحث وأدى اليه الغوص ... وكأنه علم مستنبط النشأة ولعمرى لم أقف على الكلام فى منحاه لأحد من الخليقة » (١) .

واذا كان أى علم يحتاج لنشأته : استقلال موضوعه ، وتحديد أغراضه وميادينه ، وبيان منهجه أو طريقته العلمية . فان ابن خلدون قد أوضح كل ذلك .

فموضوع علم الاجتماع عنده ، هو « واقعات العمران البشرى » أو ما يسمى اليوم بالظواهر الاجتماعية وابن خلدون لم يحاول تعريف هذه الوقائع نظريا أو بيان طبيعتها وخصائصها ، ولكنه اكتفى بالتمثيل لها . فقال « أنه لما كانت طبيعة التاريخ

---

(١) ابن خلدون : المقدمة الكتاب الأول .

أنه خبر عن الاجتماع الانســاني الذى هو عمران العالم وما يعرض لطبيعــة ذلك العمران من التوحش والتآنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم عــلى بعض وما ينشــأ عن ذلك كله من الملك والدولة ومراتبها وما يتمثله البشر بأعمالهم ومعاشهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث فى ذلك العمران بطبيعته من الأحوال » .

واما عن **اغراض العلم** فقد حدد ابن خلدون اغراض علم العمران بنوعين :

(أ) **أغراض مباشرة** : تتلخص فى ضرورة الكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية ووظائفها ، والوقوف على القوانين التى تخضع لها (أغراض نظرية) .

(ب) **أغراض غير مباشرة** : تتلخص فى الانتفاع بحقائق الاجتمــاع وقوانينه فى حقائق التاريخ وتحليل الأخبار ، وتعليل الأحداث (أغراض عملية) .

واخيرا فقد أوضح ابن خلدون الطريقة التى تمحص بها الوقائع العمرانية عندما قال « بوجوب البحث بطريقة نظرية عما اذا كانت واقعة من الوقائع ممكنة فى ذاتها ، وعما اذا كانت غير مناقضة لطبائع العمران ، وعما اذا كانت متفقة مع الزمان والمكان الذين حدثت فيهما » . أى أنه دعا الى الملاحظة ، ونقد الظواهر وتعليلها وتحليلها ، ودراستها تاريخيا ، والوقوف على مبلغ تطورها ، ومقارنتها ببعضها ، وهــذه هى الطريقة العلمية السليمة .

وهكذا يمكن الجزم بأن ابن خلدون أول عالم يقرر فى صراحة ووضوح نشــأة هذا العلم الجديد ، وأنه المنشىء الأول لعلم الاجتماع لأنه أول من استكمل الخصائص المنطقية التى يجب توافرها فى كل علم من حيث الموضوع والمنهج والأغراض التى يرمى اليها(١) . وقــد كان هو أول من عرض لدراسة هذا الموضوع بهذه الطريقة ، فالفضل فى انشاء علم الاجتماع يرجع اليه ، لا كمــا يدعى الايطاليون الذين ينسبون فضل ذلك الى « فيكو » (١٦٦٨ — ١٧٤٤ م) ولا كما يدعى الفرنسيون بأن فضــل ذلك يعود الى أوجست كونت (١٧٩٨ — ١٨٥٧ م) ، وانما الفضل يعود الى هــذا المفكر العربى المسلم الذى ظهر قبل هؤلاء جميعا بعدة قرون .

---

(١) د . مصطفى الخشاب : مرجع سابق ، ص ٣٦ .

وقـــد اعترف بذلك بعض المنصفين من الغربيين خاصة بعد أن اطلقوا عـــلى دراسات ابن خلدون فى المقدمة ، هذا وان كان عالمنا لم يوفق فى جميع نظرياته وقوانينه التى كشفت عنها دراسة فانه يكفيه فخرا أنه أرس قواعد علم الاجتماع علـــ دعائم قوية(١) .

علم الاجتماع الاول

٥ — أوجست كونت O. Comte (١٧٩٧ — ١٨٥٧ م) :

تعثر علم الاجتماع بعد ابن خلدون ، وعادت معالجة علم الاجتماع لا كعـلم مستقل بذاته ، وانما مصطبغا بالصبغة الفلسفية فى أغلب الأحوال ، وظل الحـــال هكذا حتى قيض الله العـــالم الفرنسى كونت فى القرن التاسع عشر (الثانى عشر الهجرى) ، وعلى يديه عاد المنهج العلمى فى علم الاجتماع الى الظهور ، والى كونت ينسب المؤرخون الفضل فى نشأة علم الاجتماع الحديث .

لقد كانت رغبة كونت فى اصلاح المجتمع الفرنسى دافعا دعاه الى انشاء علم الاجتماع . فقد لاحظ الفوضى تضرب أطنابها فى ربوع مجتمعه ، ولمـــا حاول أن يتعرف على أسباب تلك الفوضى وجدها فى الفوضى الفكرية ، فالفكر عنده أساس كل اصلاح أو فساد فى المجتمع ، ورأى أن من أسباب تلك الفوضى أن الباحثين يسلكون منهجين مختلفين فى تفسيرهم لكل من الظـــواهر الاجتماعية والطبيعية ، فهم يسلكون منهجا علميا وضيعا للتعرف على حقائق الطبيعة ، والكشف عن قوانينها وعلاقاتها ، بينما لا يسلكون المنهج نفسه فى الظواهر الاجتماعية . وقـــد وجد كونت أنه لا فائدة فى علاج الفكر الفاسد ، والقضاء على الفوضى الفكرية الا اذا خضعت الظواهر الاجتماعية للمنهج العلمى المتبع فى الظواهر الطبيعية . وقال كونت أنه هو الذى سينشىء علم الاجتماع ليؤدى هذا الغرض .

ويرى كونت أنه لكى يمكن فهم الناس لظواهر المجتمع عـــلى أساس المنهج الوضعى يجب أن يتوافر شرطان :

الشرط الأول : أن تخضع الظواهر (الواقعات) الاجتماعية لقوانين تسير عليها ولا تخضع للأهواء والمصادفات ، وذلك لأن فهم الظواهر الاجتماعية بطريقة وضعية هو عبارة عن القوانين التى تحكمها .

---

(١) دكتور على عبد الواحد وافى : عبد الرحمن بن خلدون : سلسلة أعـــلام العرب ، ص ٢٠٥ .

الشرط الثانى : ان يستطيع الأفراد التعرف على هـذه القوانين لكى يفهموا الظواهر وفق ما ترسمه قوانينها من حدود وأوضاع . وهو يرى أن الشرط الأول متوافر فى الظواهر الاجتماعية لأنها جزء من الطبيعة الكلية ، وجميع نواحى هـذه الطبيعة قـد خضعت لقوانين ثابتة أمكن الوصول اليها . وأما الشرط الثانى (معرفة الناس بهذه القوانين) فلا يمكن توافره الا اذا كشف الباحثون عن هـذه القوانين ولا يمكن الكشف عنها الا اذا قام علم جديد وظيفته دراسة ظواهر الاجتماع دراسة علمية وضعية . وبقيام هذا العلم الجديد يتم القضاء على الفوضى الفكرية ، ومن ثم يتم الاصلاح المنشود .

ويعتبر كونت أول من استخدم كلمة علم الاجتماع **Sociology** ، وهـذا الاصطلاح مكون من كلمتين خليطتين من أصـل لاتينى ويونانى وهمـا **Socio** وتعنى المجتمع ، **Logoy** تعنى علم أو بحث باليونانية ، وهـكذا يعنى عـلم الاجتماع « دراسة المجتمع على مستوى عال من التعميم والتجريد(١) » . وقـد سمى كونت علمه الجديد باسم الطبيعة الاجتماعية فى بادىء الأمر الا أنه عاد فسماه علم الاجتماع وقد قسمه الى شعبتين رئيستين هما :

الشعبة الأولى : وسماها « الديناميك الاجتماعى » **Social Dynamic**

الشعبة الثانية : وسماها « الستاتيك الاجتماعى » **Social Static**

وتدرس الشعبة الأولى الاجتماع الانسانى من حيث تطوره ، وتغيره من حال الى حال ، وتهتم الشعبة الثانية بدراسة المجتمعات الانسانية فى حالة استقرارها ، وباعتبارها ثابتة فى فترة معينة من تاريخها ، والشبعة الأولى فى نظره لها أهمية أكثر مما للثانية ، وذلك لأن الستاتيك يعتمـد كثيرا على النظريات الديناميكية ، ولا يمكن الوصول الى القوانين الستاتيكية الا بعـد كشف القوانين الديناميكية فى المجتمع . ولهذا فان حديثه عن الشـعبة الأولى يعتبر الجـزء الجوهرى والأكبر فى مؤلفاته وفلسفته .

وبعد موت (كونت) انحرفت الدراسة فى علم الاجتماع عن الحدود التى رسمها للعلم الجديد ، فبعض الباحثين الحقه بعلم الجغرافيا كما فعـل (راتزل) والبعض الآخر الحقه بعلم الحياة كما فعل (هربرت سبنسر) ، وبعضهم كان يدرسه داخل نطاق علم النفس ، وقـد جنت هذه الاتجاهات على استقلالية علم الاجتماع ، وكادت تفقده شخصيته المتميزة .

٦ — اميل دوركايم **E. Durkhiem** (١٨٥٨ — ١٩١٧ م) :

وهو عالم اجتماع فرنسى ، وأحد تلامذة (كونت) ، ويعتبر زعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع والتى لا تزال قائمة حتى وقتنا هذا . وقد اهتم هو ومدرسته بالدفاع عن كيان العلم ، والتصدى للمعارضين فى استقلاله ، ودرس معظم ظواهر المجتمع ونظمه ، ووصلوا فى هذا الصدد الى نتائج وقوانين على درجة عالية من الأهمية . وبذلك ازدهر العلم ، وانتشر فى كل البلاد .

وبقيام الحرب العالمية الثانية انتقل مركز الصدارة فى هذا العلم الى الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان لضخامة الامكانيات بها ، وكثرة ما رصدته من مكافآت واعانات دراسية أكبر الفضل فى زيادة الاقبال على الدراسة فى الميدان الاجتماعى ، وفى اغراء كثير من العلماء الأجانب الى الهجرة اليها .

وقد عرفت كثير من البلاد العربية الدراسات الاجتماعية منذ أوائل القرن الحالى .

---

(١) د . عبد الهادى الجوهرى وآخرين : دراسات فى علم الاجتماع ، مكتبة الطليعة بأسيوط ١٩٧٩ . ص ٣ .

ثانيـــا : استقلاله

المعارف الانسانية ووضع علم الاجتماع بينها :

يمكن تقسيم المعرفة الانسانية الى ثلاثة أنواع :

١ — معرفة حسية .
٢ — معرفة فلسفية .
٣ — معرفة علمية .

(أ) **والنوع الأول** يطلق على المعرفة التى تقتصر على مجرد ملاحظة الظواهر ملاحظة بسيطة ، معتمدين فى ذلك على حواس الانسان الطبيعية التى زودنا بهـــا الله سبحانه وتعالى وهى (الابصار — السمع — اللمس — والشم — والتذوق) . فالرجل البدائى مثلا كان يتعرف على الأشياء بنظره أو بسمعه أو بيده فيدرك صفات الأشياء ، وبمرور الزمن ازدادت معرفته بالأشياء نتيجة خبراته من تجاربه الحسية وبذلك استطاع تدبير حياته ، والتغلب على مشكلاتها . بمعنى أن المعرفة لأى انسان هنا تقف عند مستوى الادراك الحسى العادى دون أن تتجه الى ايجـــاد العلات أو تسعى الى ادراك العلاقات القائمة بين المدركات(١) .

وهذا النوع من المعرفة تبدو قاصرة فى محيط التفكير النظرى ، فهى لا تستطيع تقديم تعليل للظواهر وتحتوى على تناقضات فيما بينها ، وعلى الجملة فهى بعيـــدة عن الموضوعية .

(ب) **أما النوع الثانى** وهو المعرفة الفلسفية : فهى مرحلة أرقى من السابقة لأن الأمور المكتسبة بالملاحظة البسيطة تحتاج الى تفسير أو تعليل فـــكرى مقبول ، وتحاول الفلسفة دراسة العالم الطبيعى وما وراءه أى عالم « الميتافيزيقى » ، فتبحث عن الوجود وعن علته ، وعن صفات الموجود .. الخ . ومسائل الفلسفة يصـــعب حسمها بالتجربة ، لأنه يتعذر الرجوع فيها الى الواقع ، كما أن الفلسفة تحاول تفسير الأشياء بالرجوع الى أسبابها ، وتهتم بالكليات لا بالجزئيات . ويعتمد منهج الفلسفة — خاصة اليونانية — على التأمل العقلى الذى انتهى عند أرســـطو الى أنه يكون

---

(١) ليفى بريل : فلسفة أوجست كونت ، ترجمة الدكتورين : محمود قاسم ، والسيد محمد بدوى ، القاهرة ١٩٥٣ ص ٦٥ .

القياس المنطقى **Logical Deduction** وظل القياس الأرسططاليسى (المنطق الصورى) هو المنهج المتبع فى التفكير الفلسفى أكثر من عشرين قرنا من الزمان(١) .

(جـ) أما المعرفة العلمية فهى تقوم على الأسلوب الاستقرائى **Induction** الذى يعتمد على الملاحظة العلمية ، وفرض الفروض ، واختبارها بالتجربة ، وجمع البيانات وتحليلها للتثبت من صحة الفروض أو عدم صحتها ، ولا يقف العلم عند المفردات الجزئية التى يتعرض لبحثها ، وانما يحاول الكشف عن القوانين والنظريات التى تربط بين الجزئيات ، والتى بواسطتها يمكن التنبؤ بما يحدث للظواهر مستقبلا اذا توافرت نفس الظروف(٢) .

وتنقسم المعرفة العلمية بدورها الى ثلاثة أنواع هى :

١ — **العلوم الرياضية** : وهى علوم تبحث فى الكم المجرد الحسابى والهندسى مثل علوم الحساب والهندسة والجبر ، والمثلثات ، والفراغية ... الخ .

٢ — **العلوم الطبيعية** : وهى علوم تدرس جميع الموجودات الكائنة فى الطبيعة التى خلقها الله جلت قدرته ما عدا الانسان وتنقسم الى نوعين :

(أ) علوم طبيعة حية : من أمثلتها علوم النبات ، والحيوان ، والحشرات ، والطيور ، والأسماك وعلى الجملة تهتم بالمخلوقات التى تمتلك حسا ، وقدرة على التأثير بعوامل البيئة .

(ب) علوم طبيعة جامدة : كعلوم الطبيعة ، والكيمياء ، والفلك ، والجيولوجيا الخ .

٣ — **العلوم الانسانية** : وهى العلوم التى تدرس الانسان من مختلف وجوهه ومن مختلف نشاطاته وتنقسم بدورها الى نوعين :

(أ) علوم تدرس الانسان من حيث هو كائن فرد ، كعلوم التشريح ، وعلم النفس .

(ب) علوم تدرس الانسان من حيث هو كائن اجتماعى يعيش فى مجتمع وذلك كعلوم الاجتماع ، الاقتصاد السياسة ، التاريخ ، الجغرافيا ، اللغة الدين ، القانون ... الخ .

---

(١) د . عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

ومن هذا التصور لخريطة المعرفة الانسانية يتضح لنا ان علم الاجتماع هو احد العلوم الاجتماعية . وقد حدد العلماء الشروط الضرورية للعلم المستقل فى ثلاثة شروط أساسية هى(١) :

أولا : وجود طائفة متميزة من الظواهر ، يتخذها العلم موضوعا للدراسة والبحث .

ثانيا : خضوع هذه الطائفة من الظواهر لمنهج بحث علمى .

ثالثا : امكان تعميم النتائج ، والوصول الى طائفة من القوانين والنظريات الخاصة بهذا العلم .

ولو قمنا بتطبيق هذه الشروط الثلاث على الاجتماع الانسانى لأنتهينا الى تقرير أنه علم مستقل بذاته تتوافر فيه هذه الشروط كلها .

فالشرط الأول نجده كامن فى علم الاجتماع حيث حدد علماؤه مجال دراسته فى الظواهر الاجتماعية فقد سماها ابن خلدون الواقعات الاجتماعية ، ومثل لها فى كتاباته ، وان كان لم يحدد خصائصها — كما سبق الاشارة — ومن بعده دعا أوجست كونت الى دراسة الظواهر الاجتماعية ، ولكنه أيضا لم يهتم بتحديدها ولم يعرفها كما عرف الظواهر الطبيعية والكيميائية والبيولوجية ، وذلك لأن علم الاجتماع فى نظره يدرس كل الظواهر التى لم تدرسها العلوم السابقة على علم الاجتماع ، وأن من العبث تحديد الظاهرة الاجتماعية لأن جميع الظواهر الانسانية بما فيها علم النفس هى ظواهر اجتماعية . ثم جاء دوركايم وفى عهده تم تحديد الظاهرة الاجتماعية تحديدا واضحا وجليا . وهذه الظواهر الاجتماعية هى التى يستأثر علم الاجتماع ببحثها ، ويتخذها مجالا للدراسة .

---

(١) د . عبد الهادي الجوهري وآخرين : مدخل لدراسة المجتمع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٥ .

(٢) انظر — د . عبد الهادى الجوهرى وآخرين — المرجع السابق ، ص ص ٦ — ٨ .

— د . مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤ — ٤٦ .

— اميل دوركايم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع ترجمة د . محمود قاسم ومراجعة د . محمد السيد بدوى — النهضة المصرية ١٩٥٠ ، ص ٣٣ وما بعدها .

خصائص الظواهر الاجتماعية :

وتمتاز هذه الظواهر بخصائص تميزها عن غيرها من ظواهر العلوم الأخرى وأهم هذه الخصائص ما يلى(٢) :

١ — تعرف الظاهرة الاجتماعية بأنها نتائج تأثير شخص أو جماعة أو مجتمع على شخص آخر ، وينطوى هذا التأثير على كل نماذج السلوك الذى يحدث بين الناس (سواء كان فيزيقيا أو نظاميا) وعلى جميع المواقف الاجتماعية . وتعتبر الظواهر الاجتماعية بمثابة الوقائع الأمبريقية التى يمكن ملاحظتها فى الحياة الاجتماعية(١) . فهى عبارة عن قوالب وأساليب للتفكير والعمل الانسانى .

٢ — أنها موجودة خارج شعور الأفراد ، بمعنى أنها أشياء خارجية تستلزم دراستها دراسة موضوعية لا على أساس تحليل شعور الفرد فى الزمان والمكان .

٣ — أنها تمثل جانبا جديدا فى حياة الانسان ، فاذا كان الانسان بمقتضى طبيعته النفسية يشعر ويحس ويتألم ويتلذذ ويتخيل ... ، واذا كان بمقتضى طبيعته الحيوية أو البيولوجية يأكل ويشرب ويتنقل من مكان لآخر ، فان طبيعته الاجتماعية (الجديدة) تفرض عليه أن يعيش فى مجتمع ويتعامل مع أفراده ويتفاعل معهم ، ويخضع للأوضاع السياسية والاقتصادية والتربوية واللغوية ... الكائنة بالمجتمع .

٤ — أن الظواهر الاجتماعية كما يقول دوركايم تركيب خاص ينشأ من الفعل ورد الفعل بين ضمير الفرد من جهة وبين العقل الجمعى من جهة أخرى ، فهى ليست من صنع فرد من الأفراد ، ولكنها من صنع المجتمع ومن خلفه ، وتنشأ بوحى من العقل الجمعى فيه .

٥ — تمتاز الظواهر الاجتماعية بأنها مترابطة ومتداخلة ، ويفسر بعضها البعض ، ويؤثر بعضها فى البعض فلا يمكن دراستها منفصلة عن بعضها ، أو منفردة ، فالأسرة كظاهرة اجتماعية مثلا مرتبطة بالظواهر الاقتصادية ، والاقتصادية

---

(١) د . محمد عاطف غيث : « قاموس علم الاجتماع » الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٢) انظر اميل دوركايم « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » ترجمة د . محمود قاسم ومراجعة د . محمد السيد بدوى مرجع سابق .

مرتبطة بالسياسية ... هكذا .

٦ ــ الظاهرة الاجتماعية تتصف بالعمومية والانتشار أى يشارك فيها معظم المجتمع .

٧ ــ الظاهرة الاجتماعية تاريخية بمعنى أنها سابقة فى الوجود على الوجود الفردى .

٨ ــ انها تتسم بالجبر والقسر « انها تمتاز بقوة آمرة قاهرة هى السبب فى أنها تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم لم يرد » (٢) .

٩ ــ الظاهرة الاجتماعية معقدة ، اى لا يمكن ارجاعها لسبب واحد لأنها تعود الى عوامل متعددة ، وقد أخطأ الكثيرون حين حاولوا تفسيرها بعامل جغرافى ، أو سياسى ، أو اقتصادى ، أو عنصرى أو نفسى ، فظاهرة الجريمة مثلا يمكن أن نجدها محصلة لمجموعة من الأسباب النفسية ، والاقتصادية ، والتربوية ، والدينية ، والعلمية . ولهذا التعقيد كانت دراستها أصعب من دراسة الظواهر الطبيعية .

١٠ ــ الظاهرة الاجتماعية نسبية ومتغيرة من حيث الزمان والمكان . فالزواج مثلا يختلف من حيث تطور أشكاله على مر العصور ، كما أنه يختلف من مجتمع لآخر من حيث عدد الأزواج والزوجات ، ومن حيث تقاليد الأفراح ...

١١ ــ الظاهرة الاجتماعية مكتسبة فيتم تنشئة الأفراد عليها داخل الأسرة والمجتمع ، ومن تبادل الآراء واتصال وجهات نظرهم ، وانصهار رغباتهم واراداتهم .

١٢ ــ تمتاز الظاهرة الاجتماعية بصفة الجاذبية وهى صفة أضافها دوركايم ليرد بها على معارضة الذين اعتبروا أن وصف الظاهرة الاجتماعية بالجبر والالتزام يجعلها ثقيلة على الناس ، لأن هناك ارادة أقوى من ارادتهم تتحكم فيهم ، فرد دوركايم بأن الالزام هنا له جاذبية وهذه الجاذبية نوعان :

(أ) لا شعورية : لأن الأفراد يعتادون عليها ، ومتى اعتاد الفرد على شىء فان هذا الشىء يصبح سهلا ميسورا على الفرد ، بل محبب الى نفسه .

(ب) شعورية : وهى تتردد من وقت لآخر ، فى مناسبات معينة كما هو الحال فى الاحتفالات والأعياد وغيرها .

هذه هى أهم الخصائص المميزة للظواهر الاجتماعية التى أستأثر بدراستها علم الاجتماع ، وجعل منها ميدانا ومجالا لدراساته وبحوثه ، وبذلك نرى أن علم الاجتماع قـــد تحقق له الشرط الأول من شروط العلم المستقل .

أما عن المنهج وهو الشرط الثانى : فنجد أن لعلم الاجتماع مناهج متعددة تخضع ظواهره لها فى البحث والدراسة فكان المنهج التاريخى هو أول المناهج التى استخدمها علم الاجتماع فى بادىء الأمر ، تلاه مناهج أخرى منها المنهج التجريبى ، ومنهج دراسة الحالة ، والمسح الاجتماعى ، والاحصاء ، والقياس السسيومترى . وبفضل هذه المناهج أمكن الوصول الى طائفة غير قليلة من القوانين الاجتماعية(١) .

وأما عن الشرط الثالث والأخير . فقد توصل علماء الاجتماع الى مجموعة من القوانين فى مجال هذا العلم ، واذا كانت هذه القوانين لا زالت محدودة ، ولم تصل فى وقتها بعد الى مرحلة القوانين الطبيعيـــة ، فان ذلك لا يقلل من شأنها لأن عـــلم الاجتماع يعتبر من العلوم الحديثة ، وأنه كلما مر به الوقت ، كلما أمكن تعميم كثير من مسائله وأمكن الوصول الى قوانين ونظريات أكثر تحديدا ودقة .

وقـــد آبان ابن خلدون وكذلك كونت ودوركايم وغيرهم أن ظواهـــر الاجتماع تخضع لفكرة القانون شأنها فى ذلك شأن غيرها من ظواهر العلوم لأنها جـــزء من الظواهر الكونية .

الاختلافات بين القوانين الطبيعية والقوانين الاجتماعية :

لكن هناك وجوها للاختلاف بين القوانين التى يتم التوصـــل اليها فى كل من الظواهر الطبيعية والاجتماعية وأهم هذه الاختلافات يمكن حصرها فى الآتى(١) :

١ — أن القوانين الطبيعية تمتاز بالدقة . أما القوانين الاجتماعية فهى مرنة ولم تصل بعد الى درجة دقة نظيرتها ، وذلك لأن الأولى تم دراسة موضوعاتها منذ أمد طويل ، بينما الثانية لازالت فى طور النشأة والتكوين .

---

(١) انظر الفصل الخاص عن مناهج البحث فى هذا المؤلف .

٢ — أن العلوم الطبيعية تعالج مسائل يمكن ضبطها والتحكم فيها وعزلها عن غيرها ، ولذلك فالحقائق التى يتم التوصل اليها تصدق فى كل زمان ومكان ، ويمكن اعادتها والوصول الى نفس النتائج بنفس الدقة ، بينما الموضوعات التى يعالجها علم الاجتماع موضوعات اجتماعية أى تختص بالانسان فى المجتمع ، والانسان قد يخادع أو يجامل أو ينافق أو يكذب ، وقد يكون مختلفا فى نوعيته من حيث درجة التعليم ، وطبقته ، ودخله ، ومهنته .. الخ .

٣ — ان الموضوعات الاجتماعية متغيرة ، متداخلة ، مؤثرة فى بعضها ، يصعب فصلها ، ولهذا فهى نسبية بعض الشيء ، ونطاقها الزمانى والمكانى محدود ، ولا يمكن بحثها بنفس الدقة التى تعالج بها مسائل المادة .

لكل هذه العوامل اتسمت القوانين الاجتماعية بشيء من المرونة ، ولكن هذا لا يقلل من قيمتها بأى حال من الأحوال . بل على العكس سوف تزداد قيمتها كلما اتسعت البحوث الاجتماعية واختبرت فروقها ، وأمكن اثبات صدقها من عدمه فى محاولة لتعميم النتائج والوصول الى القوانين الأكثر صدقا وثباتا .

الفصل الثانى

علـــم الاجتماع

(موضوعه — اغراضه — ميادينه — علاقته ببعض العلوم الأخرى)

(ا) الاتجاهات المختلفة فى تحديد موضوع العلم

يكاد يجمع علماء الاجتماع على أن موضوع العلم هو دراسة المجتمع فى ظواهره ونظمه وبنيته والعلاقات بين أفراده دراسة علمية وصفية تحليلية ، الغرض منهـــا الوصول الى الوظيفة الاجتماعية التى تؤديها هذه الظواهر — وقـــد سبق لنا أن أوضـــحنا ما هى الظواهر الاجتماعية التى يتخـــذها عـــلم الاجتماع أساسا للبحث والدراسة .

ولكن ميدانا واسعا كهذه السعة قـــد يصبح من العمومية التى تقضى عـــلى شخصية العلم ، وتسىء اليه ، وغنى عن البيان أن علم الاجتماع لا يمكنه أن يشق طريقه نحو الارتقاء ، اذا أقحم نفسه فى مجالات متعددة تتصل بجميع نواحى الحيـــاة وشئون المجتمع . وهـــذا ما جعل علماء الاجتماع يحاولون تحديد ميدانه ، وتضييق موضوعاته ، فانقسموا فى هذا الخصوص الى ثلاث فرق(١) :

١ — **الفريق الأول** : ويذهب الى أن موضـــوع عـــلم الاجتماع هو دراســـة العلاقات الاجتماعية ، ويعرف رجال هـــذا الفريق بأصـــحاب « مدرسة العلاقات » ويتزعم هـــذه المدرسة المفكر الألمانى « جورج سيمل » **G. Simmel** ومن أنصارها « ألفريد فركانت » **A. Vierkant** ، والعلامة ماكس **Maxweber**

ويبنى هـــذا الفريق رأيه — بصفة عامة — على أساس الفصـــل بين شـــكل العلاقات الاجتماعية ومضمونها فاذا درست من حيث شكلها (أى طبيعتها الصورية) كانت موضوع علم الاجتماع ، أما اذا درست من حيث مضمونها كانت موضوعا لعلم آخـــر ، لأن العلاقات التى تنشأ بين الأفراد كالتنافس والخضوع ، وتقسيم العمل

---

(١) د . مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

والصراع .. موجود فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية ، فهناك تنافس وصراع فى شئون الاقتصاد والسياسة وبين المعتقدات الدينية ... الخ . وهناك خضوع فى الأسرة ، وفى بيوت العبادة وفى دور القضاء ... الخ . ووظيفة علم الاجتماع هو تحليل هذه المظاهر المختلفة للعلاقات الاجتماعية حتى تتعرف على خصائصها ومقومتها ، ثم محاولة تفسيرها فى صورتها المجردة بعيدا عن مضمونها الاجتماعى .

وقد كانت آراء هذا الفريق فى جملتها عرضة لانتقادات وجهت اليها يمكن تلخيصها فى الآتى :

١ — أن تجريد العلاقات الاجتماعية من تجسداتها الاجتماعية ، ومحاولة دراستها مجردة ينزع منها صفة الوجود المستقل « الشيئية » بحيث لا تصلح أن تكون موضوعا للدراسة والبحث .

٢ — ثم ان تجريد العلاقات من مضمونها ، وردها الى عناصر أولية مجردة يمزق وحدة العلاقات ، ويقطع أوصالها ، لأن من طبيعة العلاقات (كظواهر اجتماعية) المترابطة والمتداخلة وهى دائمة التفاعل والتغير وعلى ذلك فان العلاقات الاجتماعية لا تفهم الا بدراستها مترابطة .

٣ — ان دراسة العلاقات بشكل مجرد ، لا يتيح لنا الوصول الى قواعد أو قوانين عامة ، فالخضوع مثلا الموجود فى الأسرة ، يختلف عن خضوع الأفراد للدولة ، كما قد يختلف عن خضوع الأفراد فى دور العبادة فكيف يمكن الوصول الى قانون يحكم ظاهرة الخضوع فى حد ذاتها ما لم يتم دراسة هذه الظاهرة فى وسطها الجمعى ، وتبحث داخل الحالات التى تحدث فيها . أما دراسة ظاهرة الخضوع بصورة مجردة من الواقع فانها فكرة فلسفية خيالية لا تعبر الا عن وجهة نظر أصحابها أكثر من تعبيرها عن حقائق الحالات الاجتماعية .

وقد كانت هذه الانتقادات سببا فى انقسام هذا الفريق الى اتجاهين اثنين هما :

(أ) الاتجاه الأول : أصر على الموقف العام ، ولازال يدرس العلاقات الاجتماعية مجردة .

(ب) الاتجاه الثانى : ونميز فيه رأيان : **أولهما** : يرى دراسة العلاقات الاجتماعية الثابتة والمنظمة فقط كما هى كائنة فى الواقع . **وثانيهما** : يرى دراسة العلاقات الاجتماعية الثابتة وغير الثابتة ، المنظمة وغير المنظمة ، لأن مثل هذه الروابط غير الثابتة وغير المنظمة ستصبح فى المستقبل مستقرة ،

وأصحاب هـــذا الرأى يدرسون العلاقات أيضا كما هى فى الواقع أى دون تجريد .

٢ — **الفريق الثانى** : ويذهب هذا الفريق الى ضرورة قيام عـلوم اجتماعية جزئية بجانب علم الاجتماع ، يتناول كل منها دراسة ناحية من نواحى الحياة الاجتماعية، على أن تقتصر وظيفة علم الاجتماع العام على وضـــع المبادىء العامة ، وتصـــوير السمات العامة للحياة الاجتماعية ، وتنسيق النتائج ووضع مناهج البحث . ويشبه هذا الفريق « علم الاجتماع » بشجرة كبيرة جذورها فى أرض المجتمع وســاقها هو « علم الاجتماع العام » وفروعها وأغصانها هى العلوم الاجتماعية الفرعية ، وثمارها هى القوانين الاجتماعية وعلى ذلك فان علم الاجتماع يحقق وظيفتين رئيسيتين :

— دراسة كل ناحية من نواحى الحياة الاجتماعية ، والتعمق فى بحث ظواهرها للوصول الى القوانين التى تحكمها عن طريق العلوم الاجتماعية الفرعية .

— دراسة المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية ، والسمات العامة للعلاقات الاجتماعية والقوانين المنظمة لهـــا ، والقوى المؤثرة فى تقـــدم المجتمع وتطوره .

ومن أعضاء هذا الفريق لفيف من كبار علماء الاجتماع من أمثـــال « دوركايم » **Durkheim** ، وجنزبرج **Ginsberg.** ، سمول **Small** ، ووارد **Ward** وهوبهوز **Hobhouse** وغيرهم .

والحق أن آراء هـــذا الفريق أكثر واقعية وتعبيرا عن طبيعة عـــلم الاجتماع ، وطبيعة الموضوعات التى يقوم بدراستها وبحثها .

٣ — **الفريق الثالث** : وعلماؤه لا يمثلون اتجاها محددا ، ولكن آراءهم تعبر عن وجهات نظرهم الخاصة ، فمنهم من يذهب الى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة التغير الاجتماعى ، ومنهم من يذهب الى أن موضوعه هو دراسة النظم الاجتماعيـــة ، ومنهم من يرى أن العلم يجب أن يدرس المقومات التى تدفع بالمجتمع الى التطـــور ، وتؤدى به الى الوحدة والتآلف بين أفراده .

---

(١) د . مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤ ، ٥٥ .

والخلاصة التى يمكن أن نخرج بها — بصفة عامة — من وجهات النظر السابقة هى القول بأن علم الاجتماع علم وصفى تقريرى يرمى الى دراسة شئون الحياة الاجتماعية من ظواهر ونظم وعلاقات دراسة علمية تحليلية مقارنة لشرح ما هو واقع ، وليس لبيان ما ينبغى أن يكون(١) .

(ب) اغراض علم الاجتماع

يتصل منهج اى علم بالأغراض التى يحاول تحقيقها ، واغراض العلوم انما تتحقق عن طريق المناهج التى تطبقها فى ميدان دراستها . ولما كان علم الاجتماع علم نظرى يتناول بالدراسة ظواهر المجتمع بنفس الطريقة الموضوعية التى تتناول بها العلوم الطبيعية دراسة الظواهر الخاصة بها . أى أن علم الاجتماع علم يهتم بالدراسة التقريرية الموضوعية ، وعلى هذا فان له **اغراضا نظرية وعملية** .

(أ) الأغراض النظرية :

١ — دراسة الحقائق الاجتماعية ، وظواهر المجتمع للوقوف على عناصرها وكيف ومم تتكون ولمعرفة المبادىء العامة للحياة الاجتماعية ، والدعائم التى ترتكز عليها .

٢ — دراسة اصل الظواهر والحقائق الاجتماعية ، والتطورات التى مرت بها على مر العصور والعوامل التى ادت الى هذا التطور وساعدت عليه لأن الظواهر الاجتماعية متطورة متغيرة بتغيير الزمان والمكان ، وذلك على عكس الظواهر الطبيعية الثابتة تقريبا زمانا ومكانا .

٣ — دراسة وظائف الظواهر الاجتماعية ، وتطور هذه الوظائف مع الزمان ، واختلافاتها مع المكان اذ أن لكل ظاهرة وظيفتها الخاصة فوظيفة الزواج مثلا تنظيم العلاقة بين الرجال والنساء والتكاثر ... الخ . ووظيفة السياسة تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة ، وبين الدول وبعضها وهكذا .

٤ — بحث العلاقات الاجتماعية والروابط المختلفة ، والتعرف على مدى التفاعل الذى يحدث بين الأفراد وبعضهم ، وبين الجماعات وبعضها ، وعلاقات بين

الظواهر وبعضها ... الخ .

٥ — دراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة ما بين الأفراد والتجمعات الانسانية وبين الظروف البيئية والطبيعية والجغرافية ... ، بمعنى آخر دراسة العلاقات بين ظواهر المجتمع وما عداها من ظواهر تتخذها العلوم الأخرى ميدانا لدراستها .

٦ — ويهدف علم الاجتماع الى الكشف عن القوانين والنظريات الاجتماعية التي تخضع لهاالظواهر الاجتماعية سواء فى أصلها ونشـــأتها ، أو فى تغيرها وتطورها ، أو فى تأثيراتها المتبادلة ، ولعل هذا الغرض هو الغرض الأهم الذى يسعى علم الاجتماع الى تحقيقه ، فمحاولة الوصول الى القوانين أو القواعد العامة هى الوسيلة الوحيدة التى تضفى على العلم موضوعيته ، ولعل هـــذه النقطة هى التى أخرت ظهور علم الاجتماع ، ونشأته كعلم مستقل ، لأن كثيرا من العلماء كان يرى صعوبة فى خضوع الظواهر الاجتماعية لفكرة القانون كما هو الحال فى الظواهر الطبيعية ، ولكن عندما تم التوصل الى ذلك على يد منشئيه استقل عـــلم الاجتماع فى مســـائله ومناهجه وأصبحت له قوانينه وقواعده العـــامة الخاصة به .

(ب) الأغراض العملية :

هذا ولعلم الاجتماع كما لمعظم العلوم الأخرى جانبه **العملى والتطبيقى** الذى يهدف اليه ، فكما تقوم دراسات الطب (وهى دراسة عملية) على أساس المعرفة النظرية لعلم التشريح ، وكما تستمد الهندسة التطبيقية من المعرفة الرياضية والهندسية ، وكما تعتمد التربية على نظريات علم النفس . فان نظريات علم الاجتماع ، والقواعد العامة التى يتم التوصل اليها فى ميدان دراسة المجتمع ، تفيد عمليا مشاريع الاصلاح الاجتماعى ، والتخطيط الاجتماعى ، وجميع فروع الخدمة الاجتماعية تقـــوم عـــلى أساس من علم الاجتماع .

فعلم الاجتماع بكشفه عن الحقائق الاجتماعية يساعد بلا شك على توجيـــه الاصلاح المنشود ، وفق ما تتطلبه ظروف المجتمع ، ودرجة تطوره ، ولا شك أن خطط الاصلاح والتنمية القائمة على أساس علمى وبحوث مستفيضة تجنب المجتمع الكثير من الهزات العنيفة ، ويوفر كثيرا من المال والجهد والوقت ، ولا يترك مجالا للارتجال فى اقامة المشروعات .

(جـ) ميادين علم الاجتماع

بعد أن استقل علم الاجتماع ، وأصبح علما مستقلا ، تشعبت موضوعاته ، واتسعت آفاقه ، واستقر رأى العلماء تبعا لذلك على أن تقوم داخل علم الاجتماع طائفة من العلوم الفرعية ، تهتم كل منها بدراسة جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية ، وقد استقلت هذه العلوم بدورها عن علم الاجتماع ، وان ظلت باقية فى دائرة الدراسات الاجتماعية . فأصبح هناك علم الاجتماع العام ، مع عدد من العلوم الاجتماعية التى تعتبر من جهة أخرى فروعا تابعة له .

ولكى ندرس تقسيمات علم الاجتماع ، يحسن بنا أن نلقى نظرة تاريخية على هذا الموضوع .

تصنيف ابن خلدون :

يعتبر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع — كما أسلفنا — ولم يفته أن يفطن الى تقسيم موضوعات العلم (العمران البشرى) الى أقسام يضم كل منها طائفة من الظواهر الاجتماعية المتجانسة ، وكان تقسيم ابن خلدون كما يلى :

١ — علم العمران البشرى على الجملة .
٢ — فى العمران البدوى والأمم الوحشية والقبائل .
٣ — فى الدولة العامة ، والملك والمراتب السلطانية .
٤ — فى البلدان والأمصار ، وقد تعرض فى هذا الباب الى نشأة المدن ، ومواطن التجمع الانسانى ، وما تمتاز به المدن عن غيرها من مختلف الوجوه العمرانية والاقتصادية واللغوية .
٥ — فى وجوه الكسب والضائع وما يعرض فى ذلك كله .
٦ — فى العلوم والصناعات ، والتعليم وطرقه وسائر وجوهه ، وما يعرض فى ذلك من الأحوال .

تقسيم كونت :

قسم كونت موضوعات الاجتماع الى قسمين هما « الاستاتيك » الاجتماعى ، و « الديناميك » الاجتماعى وقد سبق الاشارة الى ذلك (فى ص ٨) .

تبويب دوركايم :

فقد بوب دوركايم موضوعات علم الاجتماع كما يلى :

١ — المورفولوجيا الاجتماعية : Social Morphology وتحتوى على دراسة لجغرافية البيئة وعلاقة ذلك بالتنظيم الاجتماعى ، وكذلك دراسة السكان من حيث كثافتهم وتوزيعهم .

٢ — علم الوظائف الاجتماعى Social Physiology ، ويشمل الاجتماع الدينى والأخلاقى والقضائى والاقتصادى واللغوى ، والجمالى .

٣ — علم الاجتماع العام : General Sociology وهو فلسفة العلم ، ووظيفته جمع النتائج والقوانين العامة التى تصل اليها العلوم الجزئية ، ومحاولة التنسيق بينها ، كما يهتم بدراسة ماهية العلم وصلته بالعلوم الأخرى ، ومناهج البحث وطبيعة المجتمعات .

وقد رأى دوركايم أن دراسة علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية أدى الى انقسام علم الاجتماع الى فروع بعدد الظواهر الاجتماعية ، الأمر الذى أدى الى ظهور علوم الاجتماع الخاصة كعلم الاجتماع السياسى ، والتربوى ، والدينى ، والقضائى ، والحربى ... الخ ، وتصبح مهمة علم الاجتماع العام حينئذ ربط النتائج العامة التى تصل اليها هذه الفروع ، والوصول الى القوانين التى تفسر الحياة الاجتماعية بصفة عامة .

التصنيف الحديث :

بعد ظهور الثورة الصناعية ، ونشأة المدن الكبيرة ، وتطور وسائل النقل والاتصالات فى العصر الحديث ، والتقدم العلمى والتكنولوجى كل هذا كانت له تأثيراته فى ظهور ميادين جديدة للدراسات الاجتماعية لم تكن مطروقة من قبل ، وبالتالى أملت على علماء الاجتماع اضافة أقسام جديدة .

وأصبحت أهم الفروع التى انبثقت من علم الاجتماع العام ، وأصبحت علوما تعد فى نطاق الدراسات الاجتماعية ما يلى :

١ — المورفولوجيا الاجتماعية : وتهتم بدراسة بنية المجتمع Social Structure وطبقات وقيام المدن ونموها وتخطيطها والوظائف التى تؤديها .

٢ — الأنثروبولوجيا الاجتماعية : (أى علم الانسان) ويدرس المجتمع من حيث أصوله البشرية وتفاعلها مع بيئة المجتمع ، وتطور وسائل التعبير والتفكير والثقافة بصفة عامة .

٣ — الديموجرافيا الاجتماعية : أى علم السكان ويبحث تركيب السكان وتوزيعهم وكثافتهم وتخلخلهم ، والهجرة ، والمواليد والوفيات ...
٤ — علم الاجتماع الثقافى : ويدرس مظاهر التخلف الثقافى ، وصراع الثقافات ، وعناصر الثقافة ومدى انتشارها .
٥ — علم الاجتماع الاقتصادى : ويدرس الظواهر والنظم الاقتصادية فى المجتمع .
٦ — علم الاجتماع الأسرى أو العائلى : ويدرس الأسرة وما يتصل بها من ظواهر ونظم مختلفة .
٧ — علم الاجتماع السياسى : ويدرس الظواهر والنظم السياسية فى المجتمعات .
٨ — علم الاجتماع التربوى : ويدرس الظواهر والنظم التربوية فى المجتمعات .
٩ — علم الاجتماع اللغوى : ويدرس الظواهر والنظم اللغوية فى المجتمعات .
١٠ — علم الاجتماع الدينى : ويدرس الظواهر والنظم الدينية فى المجتمعات .
١١ — علم الاجتماع الجمالى : ويدرس الظواهر والنظم الجمالية فى الفنون والآداب والشعبيات .
١٢ — علم الاجتماع الأخلاقى : ويدرس الظواهر والنظم الأخلاقية فى المجتمع .
١٣ — علم الاجتماع الريفى أو البدوى : ويدرس شئون الريف والبدو ومشكلاتهم ، وتخطيط برامج التنمية الريفية .
١٤ — علم الاجتماع الحضرى : ويدرس المدينة فى نموها وتطورها وتخطيطها والمشكلات التى تعانيها ويهتم برسم سبل الاصلاح الخاصة بها .
١٥ — علم الاجتماع الصناعى : ويدرس التصنيع ومقوماته ، والعلاقات الصناعية ، والتدريب المهنى والتلمذة الصناعية ، ومشكلات الصناعة الاجتماعية ، وأثر الصناعة فى تغيير المجتمعات وتقدمها .
١٦ — علم الاجتماع التطبيقى : كعلوم الخدمة الاجتماعية .
١٧ — علم الاجتماع المهنى : وهو أحدث فروع علم الاجتماع ، ويهتم بدراسة العمل والمهن وعلاقة ذلك بالوظائف والادوار الاجتماعية ، وبالبناء الاجتماعى(١) .

---

(١) انظر د . عاطف غيث : « الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر » ، دار الكتب الجامعية بالاسكندرية .
د . السيد محمد بدوى : « مبادىء علم الاجتماع » دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
د . حسن سعفان « أسس علم الاجتماع » دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

(د) علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

يرتبط علم الاجتماع بكثير من العلوم التى تساعده على تحقيق أغراضه واهمها الوصول الى القوانين الاجتماعية ، فنجده يرتبط بجميع العلوم الانسانية كعلم النفس، والتاريخ والجغـرافيا والأنثروبولوجيا ويرتبط من ناحية أخـرى بالعلوم الاجتماعية الخاصة كعلوم الاقتصاد والسياسة والأخلاق واللغة والدين ... الخ . ويحسن بنا لتوضيح هذه الصلات بينه وبين تلك العلوم أن نشير اليها بكلمات موجزة .

صلته بعلم النفس : علم النفس من العلوم التى تدرس طبيعة الانسان الفردية فيهتم بالغرائز الانسانية والملكات والاستعدادات التى تنطوى عليها طبيعة الانسان والعمليات العقلية كالذكاء والتخيل والتصور ومظاهر السلوك الفردى . ولكن الانسان اجتماعى بطبعه ، فلا وجود للانسان الفرد ، ولكن الموجود فى الواقع هو الفـرد فى وسطه الجمعى اى فى مجتمع . ولهذا فان جميع المسائل التى يعالجها عـلم النفس لابد وأن تكون متأثرة بطبيعة المجتمع ، وعناصرها مسـتمدة منه ، فخيال الأفـراد وتصوراتهم ومدركاتهم الحسية لا يمكن أن تكون الا صدى لبيئة الفـرد ووسـطه الاجتماعى ، ولا يمكن أن تصدر هذه العمليات النفسية عن فردية خالصة مجردة عن واقعها الاجتماعى ، فخيال ابن الصحراء يختلف عن خيال ابن المدينـة ، وخيـال ابن المجتمع الاسلامى يختلف عن خيال مجتمع الجاهلية والمتأمل فى أدب وأشعار الأدباء المختلفين فى نوعية الزمان أو المكان يلمس الفارق بين مخيلات هؤلاء الأدباء وتصوراتهم وتشعباتهم ، ويخرج بحقيقة مؤداها أنه مع وجود المواهب والملكات والفوارق الفردية فان هناك أيضا أثرا واضحا لطبيعة المجتمعات التى عاشوا فيها .

وهكذا فاننا نجد أن عددا من الظواهر النفسية كالقيادة والزعامة والشخصية ، واتجاهات الرأى العام وغيرها ترجع فى الأصل الى دوافع وأسباب اجتماعية ، وان كانت تبدو فى ظاهرها أنها ظواهر فردية نفسية . لذلك قامت علوم ودراسات مشتركة بين علم الاجتماع وعلم النفس لدراسة تأثير العوامل الاجتماعية فى شخصيات الأفراد وسلوكهم ، أو لدراسة التفاعل المشترك بين الوقائع النفسية والاجتماعية فنشأت دراسات مشتركة بين العلمين هى :

علم النفس الاجتماعى — علم الاجتماع النفسى — علم نفس الشعوب — علم النفس الجماعى — علم النفس الصناعى — علم النفس الجنائى — ودراسات الرأى العـام .

صلته بعلم الجغرافيا : يدرس علم الجغرافيا البيئة الطبيعية وما تحويه من موارد تحت الأرض كالمعادن المختلفة وما فوقها كالنباتات والغابات والجبال ، بالاضافة الى التضاريس والمناخ ولا يمكن لدارس ان ينكر أثر البيئة الطبيعية فى حياة الانسان ، ومدى تفاعله سواء مع غيره أو مع البيئة نفسها ، وبمعنى آخر فان نشاط الانسان الاجتماعى والاقتصادى مرتبط أشد الارتباط بنوع البيئة الجغرافية . ولعل تأثير هذه البيئة يبدو واضحا اذا تتبعنا قيام الحضارات الأولى حيث نجد انها قامت الى جانب الأنهار الكبيرة ، لمـا تبعثه هذه الأنهار بمياهها وطميها من عوامل الخصب والحياة والاستقرار على ضفافها . ولا شك أن هـذه التأثيرات البيئية كانت ولا تزال قائمة فاكتشاف آبار البترول فى الصحراء تحولها الى منطقة عمرانية واكتشاف معادن أو مناجم معينة يساعد على اقامة منشآت سكنية وبدء حياة فى المنطقة ، وقيام الزلازل والبراكين قد يدفع الناس الى الهجـرة ، وتصبح المنطقة جـرداء مجدبة . ونظرا لوضوح التأثيرات البيئية فى حياة الانسان الاجتماعية فقـد غالى بعض المفكرين من أمثال ابن خلدون وميشيليه وراتزل فى تقدير قيمية العوامل الجغرافية ، ومبلغ تأثيرها فى شئون الحياة الاجتماعية ، غير ان هذه المغالاة والمبالغة فى تأثير تلك العوامل كانت تنطوى على خطأ بالغ لأن الانسان اذا كان يخضع فى تكيفه لظروف البيئة الجغرافية ، فانه أيضا هو الذى استطاع أن يوجد البيئة التى تلائمه وترضيه ، وهو الذى لا يكف عن المحاولات تلو المحاولات ليسخرها وفق ارادته ويستغلها وفق حاجته ، ويخلق منها المكان المناسب لحياته بالتقليل من ضراوتها وصعوبتها . ومما لا شك فيه أن الانسان كلما تقدم فى مدارج النمو الحضارى ، وقطع شوطا فى العلوم والتكنولوجيا كلما أمكنه التخفيف من أثر العوامل الجغرافية ، وكلما أمكنه أن يتحكم فيها ويستفيد منها لخدمة الانسان ومنفعته .

صلته بعلم الأنثروبولوجيا : وهى الدراسات التى تهتم بدراسة الانسان من حيث السلالات والأجناس البشرية ، وأصـولها وفروعها ، وعوامل اختلافها ، والثقافات الخاصة به وطرق انتقال تلك الثقافات ، وكذلك تهتم بدراسـة المجتمعات البدائية لتكشف عن ثقافته ولغته وأساليبه فى التفكير والعمل وتطورها ، والبحث فى أصـول النظم الاجتماعية ، ومبلغ تطورها من صـورها البسيطة فى المجتمعات البدائية الى

صورها المعقدة فى المجتمعات الحديثة . ويعتبر علم الأنثروبولوجيا أحد الفروع التى انبثقت من علم الاجتماع العام ، وأصبحت تدخل فى نطاق العلوم الاجتماعية الخاصة .

صلته بعلم التاريخ : التاريخ — كما هو معلوم — تسجيل لأحداث الماضى الحافل بمظاهر النشاط الانسانى ، وعالم الاجتماع لا يمكنه دراسة الوظائف الاجتماعية التى تؤديها النظم ، ولا يستطيع أن يقف على حقيقة المسائل الاجتماعية وتطورها عبر الزمان ، وانتقالها من مكان الى مكان دون أن يرجع الى التاريخ ليختار من سجلاته ما يدعم أغراضه ، ويعينه على التحليل والتقليل . لهذا فان المفكر الاجتماعى يرجع الى مختلف فروع الدراسات التاريخية كتاريخ الآداب والفلسفة والقوانين والنظم والفنون ... لأن هذه الفروع تعكس لنا حياة الأمم ، وتصور لنا عاداتها وتقاليدها وأعراقها ، والعبادات والعقائد التى كانت تعتنقها ، كما يحتاج عالم الاجتماع الى الرجوع الى تاريخ الوقائع الحربية والثورات والانقلابات وتاريخ الزعامات وذلك لأن الالمام بهذه المعلومات التاريخية تمكن الباحث من التعرف على القوى المحركة لقيام الحروب والثورات ، كما يستطيع أن يكشف عن الأسباب الحقيقية لطبيعة الحوادث السياسية . ومن جانب آخر فان المؤرخين يمكنهم أن يستفيدوا من النظريات الاجتماعية ويصححوا الوقائع فى ضوء ما تقرره القوانين التى تسير عليها ظواهر الاجتماع الانسانى .

صلته بالبيولوجيا والفزيولوجيا : وهى علوم تدرس طبيعة الانسان بصفته كائنا حيا ، يتكون من خلايا وأنسجة وأجزاء حية ، كما تهتم بدراسة أعضاء جسم الانسان المختلفة وتطورها ووظائفها وأثر هذا التطور فى نشاط الانسان الاجتماعى . وقد تأثر علم الاجتماع بهذه الدراسات لدرجة أنه يمكننا أن نلمح أثر هذا فى استخدامه لكثير من المصطلحات العلمية الخاصة بهذه الدراسات مثل : الأسرة أول خلية فى المجتمع ، التشريح الاجتماعى ، التركيب العضوى ، المجتمع ذات حية ، وظائف وبنية المجتمع ... الخ . هذا وقد بالغ بعض العلماء من أمثال (هربرت سبنسر) فى تقدير أهمية العوامل الحيوية فى مجال المجتمع لدرجة انهم فسروا ظواهر الحياة الاجتماعية فى ضوء تفسيرهم لظواهر الحياة ، وذهبوا الى حد أنهم اعتبروا علم الاجتماع فرعا من علم الحياة العام(١) .

---

(١) د . مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

صلته بعلم الاقتصاد : يدرس الاقتصاديون الثروة ومواردها المختلفة ، وكيفية الانتاج والاستهلاك والتوزيع ، والثروة لكى توجد لابد لها من مجتمع يقوم أفراده بالبحث عنها وايجادها وهى لكى توزع أو يستهلك المنتج لابد أن يتم ذلك فى مجتمع أيضا ، وأهم عناصرها الأيدى العاملة ، ولا شك أن كل هذه الأمور توضح الصلة القوية بين العلمين ، وقد نشأ علم جديد كواحد من فروع علم الاجتماع العام يسمى « الاجتماع الاقتصادى » ويعنى بدراسة أصول الانتاج والتبادل ومراحل تطورهما والقوانين المتعلقة بهما ، ودراسة العملة ونشأتها وتطورها ووظائفها ، كما يعنى بدراسة النظم الاقتصادية كما يهتم هذا العلم بدراسة العلاقات بين أصحاب رءوس الأموال والعمال ... الخ .

صلته بعلم السياسة : يدرس علم السياسة الدولة وما يتفرع عنها من نظم حكومية ادارية وتشريعية وجدير بالذكر أن الدولة ما هى الا مجتمع قطع شوطا فى الاستقرار والتطور الاجتماعى ، ولا تدوم الدولة ولا تقوم أنظمتها السياسية فتستمر أو تتغير الا بفضل قوى ودوافع اجتماعية ، لأنها وليدة المجتمع ومظهر من مظاهر سيادته على نفسه ، وتدل على مدى استجابته لسياسته ، ومبلغ تمسكه بقوانينه ونظمه السياسية . وعالم السياسة لا يمكنه أن يكون ملما بأبعادها ، متعمقا فى فهم مسائلها ما لم يكن عالما بكثير من الحقائق الاجتماعية التى تساعده على فهم ظواهر السياسة ، فمثلا محاولة دراسة أسباب انقياد شعب لزعيم سياسى ، أو دراسات الرأى العام فى مجتمع ما ، أو القوى المؤثرة فى نفسية الشعوب ... الخ . مثل هذه الموضوعات لكى تدرس كظواهر سياسية لابد من فهمها فى محيطها الاجتماعى . ونظرا للصلة القوية بين العلمين فقد نشأ فرع من فروع علم الاجتماع العام يسمى علم « الاجتماع السياسى » وموضوع هذا الفرع دراسة الدولة باعتبارها وحدة سياسية واجتماعية تختلف عن أشكال التجمع الأخرى كالقبيلة أو القرية أو المدينة مع عنايته بدراسة العلاقات الاجتماعية السياسية والاقتصادية التى تربط هذه الوحدة بالعالم الخارجى(١) .

صلته بعلم الاحصاء : تحدث كثير من علماء الاجتماع عن أهمية استخدام المناهج الاحصائية فى دراسة ظواهر المجتمع ، فقد نبه الى ذلك العلامة البلجيكى « كتليه ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٥ .
(٢) راجع ما كتبناه عن المنهج الاحصائى فى هذا الكتاب .

وأوجست كونت ، ودوركايم » وغيرهم وذلك لأن الظواهر الاجتماعية يمكن عدها وحصرها ويمكن التعبير عنها بالأرقام ، وأنه اذا كان للاجتماع أن يقترب من العلوم الوضعية الطبيعية فلابد له من استخدام الطرق الاحصائية لقياس المسائل الاجتماعية . ولهذا نشأ فرع جديد يسمى « الاحصاء الاجتماعى » وهو أحد المناهج الأساسية للبحث فى العلوم الاجتماعية(٢) .

صلته بعلوم الخدمة الاجتماعية : تعنى الخدمة الاجتماعية بدراسة الفرد ، والجماعة ، والمجتمع دراسة تطبيقية بمعنى أن فنون الخدمة الاجتماعية تهتم بايجاد حلول للمشكلات التى تعن لهذه الفئات الثلاث (فرد — جماعة — مجتمع) وهى لكى تقوم بهذا فلابد لها من أن تنبثق دراستها من حقائق علم الاجتماع وقوانينه ونظرياته ، فالاخصائى الاجتماعى يجب أن تتوافر له قاعدة اجتماعية نظرية يمكنه الانتفاع بها فى ميادين الاصلاح الاجتماعى وحل المشكلات بعد تشخيصها تشخيصا قائما على فهم لحقائق الاجتماع . وقد تقدمت علوم الخدمة الاجتماعية خاصة بعد تطور الحياة الاجتماعية ، وازدياد حركات التصنيع فى العالم ، ونشأة المدن الكبيرة الصناعية ، وأثر فى هذه التغيرات فى علاقات الأفراد والجماعات ، وتفككت كثير من أواصر الروابط الاجتماعية ، وظهرت الانحرافات بشكل أكبر ، ونشبت الخلافات بين الأفراد والطبقات. ولهذا نشط المصلحون فى محاولات لتصحيح الأوضاع ، ومعالجة ما اعتل من الأحوال ، وقد ساعد نمو هذه الدراسات فى تطورها ، وأخذت طريقها الى الاستقلال النسبى ، وأضحت دراسات علمية وعملية ، وأصبح علم الاجتماع بالنسبة لها علما تحليليا يمدها بالأسس النظرية ، والقوانين العلمية .

....

وهكذا يتضح لنا أن علم الاجتماع يرتبط ارتباطا وثيقا بمعظم فروع المعرفة ، وما أوردناه عبارة عن نماذج لأشكال تلك العلاقة وعمقها . على أنه من الأهمية بمكان أن نبرز حقيقة أن علم الاجتماع وان كان يدرس مع العلوم الاجتماعية الخاصة التى بينه وبينها علاقات وطيدة ظواهر اجتماعية واحدة الا أن طبيعة الدراسة تختلف فى علم الاجتماع عنها فى العلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد ، والسياسة ، والأخلاق ، والدين ، واللغة . . وبوسعنا أن نفرق بين دراسة علم الاجتماع لهذه الظواهر ودراسة بقية العلوم الاجتماعية لها على النحو التالى :

١ — أن وجهة النظر فى الدراسة فى كليهما مختلفة ، فعلم الاجتماع يدرس الظواهر دراسة كلية ، بمعنى أن عالم الاجتماع يعنى بدراسة التفاعلات والعلاقات

المختلفة بين الظواهر بغض النظر عن الأغراض التى حدث من أجلها من حيث كونها سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية .

٢ — أن علم الاجتماع يدرس الظواهر على أنها ظواهر متعددة العوامل أى تفسرها ظواهر اجتماعية أخرى فظاهرة الزواج مثلا تفسرها ظواهر المستوى الاقتصادى والديانة ، والثقافة ، وقد ترتبط بالظروف السياسية ... الخ . وذلك عكس العلوم الاجتماعية التى غالبا ما تعزل جزء خاصا من الحياة الاجتماعية وتحاول أن تدرسه دراسة موسعة ، وبشكل منفصل عن سائر الجوانب الأخرى فعلم الاقتصاد مثلا يعزل الظواهر الاقتصادية ويحاول تفسيرها بعوامل اقتصادية بحتة ، وقد يهمل فى دراستة تفاعل هذه الظواهر مع الظواهر الاجتماعية الأخرى .

٣ — تتجه العلوم الاجتماعية الخاصة الى التخصص الدقيق ، الأمر الذى أدى الى اختيارها لموضوعات براقة فى الحياة الاجتماعية على حساب باقى الموضوعات ، كما أدى من جانب آخر الى محاولتها تحقيق أغراض تطبيقية عملية بينما بقى علم الاجتماع علما نظريا يحاول الكشف عن حقيقة الظواهر الاجتماعية وقوانينها وعلاقاتها السببية والوظيفية .

الفصل الثالث

مناهج البحث فى علم الاجتماع

أوضحنا أن علم الاجتماع احتاج لكى يحصل على استقلاله وانفصاله عن بعض العلوم التى لحق بها كالفلسفة وعلم النفس والبيولوجيا والسياسة وغيرها ، احتاج الى ثلاثة شروط اساسية مثله مثل باقى العلوم الأخرى ، وهذه الشروط هى : (المنهج — ميدان الدراسة — الوصول عن طريق التعميم الى طائفة من القوانين والنظريات) . وعلى ذلك تعتبر دراسة المناهج الخاصة بعلم الاجتماع أحد أركان هذا العلم الرئيسية .

والمنهج Method استخدمها كل من أفلاطون وأرسطو بمعنى البحث .. وتستخدم الآن بمعنى الكشف عن الحقيقة فى العلوم عن طريق قواعد عامة تهيمن على سير العقل ، وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة محددة(١) .

وسنشير فى هذا المبحث الى أهم المناهج التى تستخدم بصفة غالبة فى علم الاجتماع .

١ — المسح الاجتماعى Social Survey

تعريفه :

يستخدم المسح الاجتماعى فى البحوث الوصفية ، وقد تعددت تعريفاته ومن أشهر هذه التعريفات نورد تعريف هويتنى Whitney حيث يعرفه بأنه محاولة منسقة لتحليل وتفسير وتقرير الحالة القائمة لجماعة أو بيئة ما أو لنظام اجتماعى ،

---

(١) عبد الرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ، دار النهضة العربية مصر ، ص ٥ .

(٢)

(2) Whitney, F., The Elemento of Research, New York, 1945, p. 155.

(٣)

(3) Young, Scientific social surveys and Research, N. Y., 1947, p. 155.

وهو يتصل بالحاضر ولا يهتم بالماضى ، ويهدف الى جمع بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها فى أغراض عملية تتعلق بالمستقبل(٢) .

وتعرف بولين يونج Young المسح الاجتماعى بأنه عبارة عن دراسة للجوانب المرضية للأحوال الاجتماعية الموجودة فى موقع جغرافى محدد ، وهذه الأحوال لها دلالة اجتماعيه ويمكن قياسها ومقارنتها بأحوال أخرى تعتبر نماذج يمكن قبولها ، وذلك بقصد تقديم برامج انشائية للاصلاح الاجتماعى(٣) .

ويستخلص من تعريفات المسح السابقة على أنه :

١ — يتعلق بالحاضر ، لأنه يتناول اشياء موجودة بالفعل وقت اجراء البحث .
٢ — يدرس الظواهر الموجودة ، فى كل جغرافى معين ، وجماعة محددة .
٣ — يهدف الى غاية عملية غالبا هى محاولة اصلاح الأوضاع المعتلة فى المجتمع .

انواعه :

صنف المهتمون بمناهج البحث المسوح الاجتماعية الى عدة تصنيفات حيث أبعاد معينة أهمها :

(أ) من حيث مجال الدراسة :

١ — المسح العام : وعن طريقه يتم معالجة بعض أوجه الحياة الاجتماعية كالتعليم ، والصحة ، والاسكان ، والسكان ... الخ .

٢ — المسح الخاص : يختص بدراسة جانب واحد فقط ، أو زاوية محددة من قطاع اجتماعى محدد . ومن أمثلته المسوح الخاصة بعمال الزراعة — أو عمال صناعة الحديد والصلب مثلا ، المسح الخاص بالجرافيين .. الخ.

(ب) وتنقسم المسوح من **حيث البعد الزمنى** الى ثلاثة انواع : مسوح قبلية أى قبل ادخال عنصر التغيير فى المجتمع ، ومسوح دورية : تتم أثناء فترة تنفيذ وتشغيل المشروعات ، وأخيرا مسوح بعدية : أى يتم اجراؤها بعد ادخال

---

(١) راجع فى ذلك د . عبد الباسط محمد حسن « أصــول البحث الاجتماعى » مكتبة وهبة — مصر ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٢٥ — ٢٢٨ .

التغيير أو التعديل أو المشروع الى المجتمع ويهدف الى التعرف على مدى نجاح أو فشل تلك المشروعات وذلك عن طريق مقارنة نتيجة المسح القبلى بنتيجة المسح البعدى فى ذات المجتمع بعد انجاز المشروع .

(جـ) وتنقسم من **حيث المجال البشرى** الى : مسوح شاملة لكل الأفراد فى المجتمع عن طريق الحصر الشامل ، ومسوح بطريق العينة ، بحيث يكتفى بعدد من الحالات أو الأفراد الممثلين للمجتمع فى حدود الوقت والجهد والامكانات المتاحة .

ويستخدم المسح الاجتماعى فى دراسة موضوعات مثل(١) :

١ ـ دراسة الخصائص الديموجرافية للسكان .
٢ ـ دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لجماعة من الجماعات .
٣ ـ دراسة الجوانب الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد والقيم والمعايير السلوكية .
٤ ـ دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم . ومن أمثلة ذلك دراسات الرأى العام ، ودراسات التسويق ، ودراسات اهتمامات الجمهور لبرامج الاذاعة والتليفزيون ... الخ .

خطواته :

أما عن خطوات المسح الاجتماعى فانه يمر بعدة مراحل هى(١) :

(أ) رسم خطة المسح : وتتضمن تحديد غرض المسح ـ تحديد مفاهيمه وأدواته ، تحديد مجالات البحث الزمانية ، والمكانية ، والبشرية ، وأخيرا تحديد البرنامج الزمنى للمسح وتقدير ميزانيته ، ومطالب العمل الميدانى .

(ب) جمع البيانات من الميدان : وتتضمن هذه الخطوة ما يلى :

ـ ارشادات الباحثين الميدانيين .
ـ تدريب باحثى الميدان .
ـ عمل الاتصالات اللازمة بالمبحوثين ، واعداد المجتمع لاجراء المسح .
ـ الاشراف الميدانى .
ـ مراجعة البيانات التى تجمع يوميا .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٢٥ ، ٢٣٠ .

(جـ) تحليل البيانات : ويتم ذلك فى خطوات هى :
- مراجعة البيانات التى جمعت ، والتأكد من كمالها وصحتها ، وتسجيلها بطريقة منتظمة .
- تصنيف البيانات بتقسيمها الى مجموعات متجانسة .
- ترميز البيانات فى كل صحيفة ، أى تحويل البيانات الوصفية الى بيانات رقمية .
- مراجعة العملية السابقة (الترميز) ثم الاشراف على عمليات التصنيف
- جدولة البيانات الكمية .
- التحليل الاحصائى للجداول .

(د) عرض النتائج وكتابة التقرير النهائى .

حـــدود المسح الاجتماعى :

رغم أن المسوح لها فوائدها المختلفة ، ولا يمكن الاستغناء عنها فى دراسة كثير من الموضوعات الاجتماعية — كما سبق الذكر — الا أن الاعتماد عليه كلية يصعب للأسباب — التى تحد من قيمته — التالية :

١ — أن جمع بيانات المسوح يحتاج الى توجيه عدد كبير من الأسئلة ، مما قد يؤدى الى تبرم الناس منها وعدم تعاونهم مع الباحثين .

٢ — أن المسوح الاجتماعية لا تصلح لأنواع الدراسات التطورية ، التى يستلزم بحثها الربط بين ماضى الظواهر وحاضرها .

٣ — أن الاعتماد على المسوح الاجتماعية ، لا يمكن الباحث من اصدار تعميمات واسعة تفيد النظريات العلمية ، اللهم الا اذا تكرر المسح عدة مرات ، وعلى فترات مختلفة ، وهذا شىء مجهد ومكلف .

٤ — أن صحة نتائج المسح واهميتها تتوقف على عدد أفراد العينة ، فكلما كان العدد كبيرا ، كلما كانت النتائج أضمن وأدق ، والعكس صحيح .

٢ — المنهج التاريخى

Historical Method

التاريخ بالنسبة لعالم الاجتماع كالمجهر بالنسبة لعالم الطبيعة ، فلكى يفهم باحث الاجتماع ظواهر هذا العالم ، عليه أن يتعقب هذه الظواهر منذ نشأتها ، والوقوف على التغيرات التى لحقت بها عبر الأجيال والأزمان ، لان الحاضر ما هو الا نتاج وتفاعل الماضى ولهذا قيل أن الظواهر الاجتماعية تاريخية اى معبرة عن تاريخ المجتمع وأوضاعه فى حقبة زمنية من تاريخ هذا المجتمع .

ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين علم التاريخ ، وبين المنهج التاريخى ، فالأول يدرس الأحداث التى تمت فعلا فى الماضى بطريقة عقلية صرفة ، فعلم التاريخ لا يهتم بالحاضر ولا بالمستقبل ، ولهذا يطلب دائما من المؤرخين الا يدرسوا الوقائع المعاصرة وانما عليهم أن ينتظروا لفترة قدرها المختصون بنحو نصف قرن من الزمان . أما فى المنهج التاريخى فاننا نبحث تطور الظواهر لكى نفهم كيف تشكلت الظواهر الحاضرة فى الماضى ، وكيف تطورت حتى وصلت الى وضعها الحالى بمعنى آخر فاننا نتتبع نشأتها وتطورها من حيث البناء والوظيفة وذلك بقصد مبادىء وتعميمات تتعلق بالظواهر الاجتماعية موضع البحث(١) .

وقد استخدم هذا المنهج ونبه اليه العلامة المسلم ابن خلدون عندما طالب بتعقب الظاهرة الواحدة فى تاريخ الشعب الواحد على مر فتراته التاريخية المختلفة مع تحرى الأمانة والصدق . وجاء أوجست كونت فوضع المنهج التاريخى ضمن قواعد المنهج وقد أسماه « بالمنهج السامى » ويقصد به المنهج الذى يكشف عن القوانين الأساسية التى تحكم التطور الاجتماعى للجنس البشرى ، واقام كونت هذا المنهج على اساس قانونه المسمى « بقانون الأدوار الثلاثة » مما انقد هذا المنهج عنده أهميته ، لأنه ربطه بمعنى فلسفى بعيد عن طبائع الأمور(١) .

واستخدم دوركايم هذا المنهج عندما أشار الى أن الدراسة فى علم الاجتماع يجب أن تكون دراسة تاريخية مقارنة ، فالدراسة التاريخية عنده ضرورية لفهم أصول النظم الحاضرة ووضع النظم المستقلة على أساس سليم(٢) .

---

(١) 1 — young, p., op. cit., p. 214

خطوات البحث التاريخى :

اولا : تحـــديد مشكلة البحث .
ثانيا : جمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بالمشكلة .
ثالثا : تصنيف الحقائق وتحليلها ومحاولة الربط بينها .
رابعا : كتابة التقرير وعرض النتائج .

٣ — المنهج التجــريبى

The Experimental Method

يتضمن المنهج التجريبى كل خطوات المنهج العلمى (منهج الاستقراء) الذى يتمثل فى عدة خطوات تبدأ بـــ : ملاحظة الظواهر واجراء التجارب ، وضع الفروض العلمية ، واختبار مدى صحة الفروض ، وأخيرا الوصول الى القوانين العلمية .

ويرجع الفضل فى التنبيه الى هذا المنهج الى أوجست كونت ، الا أنه قد قصر استخدامه عـــلى الحالات الباثولوجية التى تصيب المجتمع . أما اليوم فقـــد اتسع استخدام هذا المنهج وذلك عن طريق :

١ — تاريخ النظم الاجتماعية ، والتشريعات والحروب والثورات وغيرها من أوضاع المجتمع التاريخية يمكن أن تكون معينا لا ينضب للتجارب الاجتماعية

٢ — المجتمعات المتخلفة ثقافيا أو المعزولة جغرافيا مثل هـــذه النماذج يمكن دراستها ومقارنتها بالمجتمعات المتحضرة وبذلك تصبح للتجربة الاجتماعية

٣ — اللجوء الى الميدان الاجتماعى ، واجراء تجارب فعلية فى نطـــاق محلى محدود تختار لها « عينات » تتمثل فى فصول دراسية ، أو جماعات معينة ، أو قرى ، أو أحياء صغيرة فاذا نجحت هـــذه التجارب المحدودة يمكن التوسع فى تطبيقها على نطاق أوسع .

---

(١) د . مصطفى الخشاب : «علم الاجتماع ومدارسه» «تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره» ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ ، ص ٢٣٩ .
(٢) نفس المرجع : ص ٣١٥ .

انواع التجارب الاجتماعية :

يمكن تصنيف التجارب العلمية التى يمكن تطبيقها فى علم الاجتماع الى(١) :

(أ) تجارب صناعية وأخـــرى طبيعية : فالتجربة الاجتماعية يمكن أن تكون **صناعية** اذا قام الباحث بالتحكم فى جوانب الظاهر وأمكنه تحديدها وضبط عواملها ، ويمكنه أن يعيدها فى نفس الظروف وفى أى وقت . ومن أمثلة هـــذه التجارب فى الاجتماع مثلا : امكان قياس تأثير برنامج معين عـــلى اتجاهات بعض الشباب مثلا ، فيمكن تحديد هذا البرنامج من حيث وقته ومكانه والقائمين عليه وطريقته ... الخ ، واختيار مجموعة من الشباب تعيش اتجاهاتهم قبل البرنامج ثم بعده فاذا حـــدث تغير فى الاتجاهات أمكن القول بتأثير هذا البرنامج ، ويمكن اجراء هـــذه التجربة باستخدام مجموعة أخـــرى مماثلة فى ظروفها تماما لنفس مجموعة الشباب التى ستعرض للبرنامج ، دون حضـــور المجموعة الثانية الشبابية (جماعة ضابطة) لهذا البرنامج .

والتجربة الاجتماعية يمكن أن تكون **طبيعية** : بمعنى ألا يتدخل الباحث فى خلق ظروفها كما فى التجربة الصناعية ، وانما يتم اختبار الفروض بجمع المعلومات من الظواهر الموجودة فى الطبيعة بدلا من اصطناعها ، والقائم بهذه التجربة لا يتحكم فيها ، ولا يستطيع أن يوجدها فى أى وقت يشـــاء كما هو الحال فى النوع الأول .

(ب) تجارب ذات مدي قصير وأخرى ذات مدى طويل :

فهناك بعض التجارب التى تحتاج الى مدى زمنى قصير لاجرائها ، وهناك تجارب تحتاج الى مرحلة طويلة من الزمن فمثلا لو أردنا أن نختبر أثر الدراسة الجامعية على زيادة وعى الطلاب الجامعيين ، فاننا لا نستطيع ذلك الا فى مدة طويلة فاننا لكى نختبر فرضا من هذا النوع لابد من قياس وعى الطلاب قبل التحاقهم بالجامعة ثم بعد الانتهاء من المرحلة الجامعية حتى يتسنى لنا الوصول الى النتيجة .

---

(١) د . عبد الباسط محمد حسن « أصول البحث الاجتماعى » مرجع سابق ، ص ٢٧٧ — ٢٧٩ .

(جـ) تجارب تستخدم فيها مجموعة واحدة من الأفراد ، وأخرى تستخدم فيها أكثر من مجموعة .

(د) تجارب تبدأ فيها بدراسة السبب ، وتجارب تبدأ فيها بدراسة النتيجة ، فمثلا اذا أردنا أن ندرس أثر الادمان وتعاطي المخدرات فى الاصابة بالأمراض النفسية والعقلية ، فاننا نستطيع أن تبدأ بالسبب (الادمان) فنختار عينتين من الأفراد ، احداهما مدمنة والأخرى لم يتعاطى أفرادها أية مخدرات فى حياتهم ، ثم نحسب نسبة المصابين بالأمراض النفسية والعقلية بين افراد المجموعتين ، وتستطيع أن تبدأ بالنتيجة (الاصابة بالأمراض النفسية والعصبية) ، فنختار عينة من مرضى النفوس والعقول ثم تحسب نسبة المدمنين بين هؤلاء المرضى .

٤ — المنهج الاحصائى

Statistical Methods

يرى المختصون ان الاحصاء ، أداة علمية أصبحت الحياة الاجتماعية فى حاجة ماسة اليها خصوصا كلما نمت المجتمعات ، وتعقدت فى تركيبها ، وتداخلت المشكلات الاجتماعية ، وأصبح الآن من العسير تحديد هذه الموضوعات دون الاعتماد على الاحصاء .

خطوات المنهج الاحصائى :

يشتمل المنهج الاحصائى على عمليات يمكن حصر اهمها فى :

(أ) جمع البيانات : وفى هذه العملية يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

١ — تحديد مجال البحث جغرافيا ، وبشريا ، وزمنيا ، وتحديد مفاهيم البحث ومصطلحاته .

(ب) اختيار العينة : واختيار العينة المناسبة لتحقيق النتيجة أمر هام ، ويتم وفق قواعد ومبادىء عامة بحيث تكون العينة ، عينة ممثلة لجميع الوحدات أو الأقسام الجغرافية مون أهم أنواع العينات : العينة العشوائية ، الطبيقية ، العينة المتعمدة ، العينة المنتظمة ، العينة المساحية .

(جـ) طرق جمع البيانات : وأهمها :

١ — استمارات أو جداول الاحصاء **schedule** وهى عبارة عن استمارة أو نموذج لجمع بيانات معينة لموضوع الظاهرة المدروسة ، وتحتوى هذه الاستمارة على عـــدد من الأسئلة يطلب من المبحوثين الاجابة عليها . اذ يقوم الباحث بمقابلة كل فـــرد من أفراد العينة ويسأله الأسئلة حسب ترتيبها بالاستمارة ، ويســـجل اجاباتهم أمام كل سؤال . ولكى تؤدى هذه الاستمارات دورها كاملا فان هناك الكثير من المبادىء التى يجب أن تراعى عند تصميم تلك الاستمارة منهـــا مثلا :

١ — مراعاة صياغة الأسئلة بطريقة واضحة ومفهومة ، ويفضل أن تكون بلهجة المبحوثين السائدة ما أمكن ذلك .

٢ — ألا تكون الأسئلة جارحة للمبحـــوث ، فتبتعــد عن مواطن الحساسية ، والأمور الشخصية .

٣ — أن تكون الأســـئلة غير محتملة التأويل ، وانما تعنى شيئا واحدا معروفا ومفهوما .

٤ — يفضل أن تكون الأسئلة ذات اجابات مقتضبة أو مغلقة حتى يسهل تفريغها تفريغا صحيحا فى جداول التفريغ .

٢ — صحائف الاستبيان : **Questionnaires**

وهى عبارة عن استمارات كالسابقة الا أنه يتم ارسالها بالبريد الى الأفراد الذين يصعب الاتصال بهم أو مقابلتهم وجها لوجه ويراد معـــرفة آرائهم ازاء ظاهرة معينة ولهذه الطريقة مزاياها التى تنحصر فى :

(أ) أنها قليلة التكاليف ، ولا تحتاج الى جهد عظيم من الباحث .

(ب) تصلح هذه الطريقة للحصـــول على بيانات قد تكون سرية ، حيث لا يطلب من المشترك فى البحث أن يكشف عن شخصه .

(جـ) بعدها وتحررها عن تحيز الباحثين .

(د) أنها تعطى فرصة للباحثين اطول بحيث يمكنهم قـــراءة الأسئلة أكثر من مرة .

أما مساوءها فتنحصر فى :

(أ) أنها تحتاج الى مبحوثين يجيدون القراءة والكتابة :

(ب) لا يمكن التعرف على أفـراد المبحوثين لاستكمال ما قـد ينقص من بيانات .

(جـ) عدم وجود وعى احصائى بين كثير من المواطنين مما يجعلهم يهملون الرد بالبريد على الأسئلة .

٣ ــ جمع البيانات عن طريق المقابة **Interview** . وتنقسم المقابلة الى نوعين :

(أ) مقابلة ايجابية : ويترك فيها الباحث الفرصة للمبحوث لكى يفضى عما عنده من معلومات عن نفسه واسرته ومشكلاته .. وبعـد أن تنتهى المقابلة يكتب الباحث تقريرا عن العمل من واقع البيانات التى أدلى بها .

(ب) مقابلة سلبية : وفى هذه المقابلة يقتصر دور العميل فى الاجابة على الأسئلة التى يوجهها الباحث ، وقد تسمى هـذه الطريقة بالمقابلة الموجهة لأن الباحث هو الذى يوجـه المناقشة بطرح الأسئلة التى تخـدم أغراض دراسته .

٤ ــ جمع بيانات من مصـادر رسمية : كالسجلات والوثائق والنشرات والاحصاءات الرسمية ، والاطلاع على البحوث العلمية السابقة .

٥ ــ جمع بيانات عن طريق الملاحظة الشخصية المتعمدة أو العشوائية . ويقصـد بالملاحظة المتعمدة أى تلك التى تتم عن طريق زيارات لمؤسسات أو روابط أو نوادى .. ليلمس الباحث بنفسه كيف تسير الأمور . وقـد يحصل الباحث على بعض البيانات الهامة بمحض الصدفة دون ان يكون ذلك فى حسبانه أو تقديره .

(د) مراجعة البيانات ونقـدها : لأن بعض المبحوثين يسيئون النية ، ويدلون بمعلومات غير صادقة لعدة اعتبارات قد يكون من بينها : الخوف من زيادة الضرائب المفروضة ان هم صرحوا بقيمة دخولهم الكبيرة ، الخوف من الحسـد ، عـدم ارتياحهم للباحث . كما يمكن أن يتسرب الباطل الى المعلومات عن طريق الجهل بقيمة العمليات الاحصائية ، والاستخفاف بمن يقدمون بها .

(هـ) فرز البيانات وتصنيفها وجدولتها .

(و) تحليل البيانات : ويتخـذ تحليل البيانات شكلين : التحليل الكيفى وفيـه يحاول الباحث تفنيد البيانات ونقدها وعقد المقارنات ، ووضع الفروض المفسرة للظاهرة المدروسة ، والاستشهاد بالقوانين والنظريات السابقة .. الخ ، على أن يتم ذلك كله بصياغة لفظية معبرة . أما التحليل الكمى فيلجأ الباحث الى تفسير البيانات تفسيرا كميا مستخدما فى ذلك الطـرق الرياضية كايجاد المتوسطات والترابطات والرسوم الهندسية والبيانية .. الخ .

(ز) كتابة التقرير النهائى عن موضوع البحث .

٥ — منهج دراسة الحـالة

Case Study Method

تعـريفه :

هو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال التحليل المتعمق لحالة فردية ، قـد تكون شخصا ، أو جماعة ، أو حقبة تاريخية ، أو عملية ما ، أو مجتمعا محليا ، أو مجتمعا كبيرا ، أو اى وحدة أخرى فى الحياة الاجتماعية . ويقوم هـذا المنهج على افتراض أن الحالة المدروسة يمكن أن تتخذ نموذجا لحالات أخرى مشابهة ، أو من نفس النمط ، ولذلك فمن الممكن عن طريق التحليل المتعمق أن نتوصل الى تعميمات قابـلة للتطبيق على حالات أخرى تندرج تحت نفس النموذج(١) .

ويمثل هذا المنهج أسلوبا معينا فى التحليل أكثر من كونه مجموعة من الاجراءت المستخدمة فى البحث . ويعزى استخدام هذه الطريقة فى البداية الى علماء التاريخ ، حينما اهتموا بتقديم دراسـات وصفية عن الشعوب والأمم ، تبعتها بحوث تفصيلية عن جماعات أصغر ، وقبائل ، وحالات فـردية . ويرجح بعض المشتغلين بمناهج البحث الاجتماعى شيوع استخدام هذا المنهج فى السنوات الماضية الى ظهور نظرية الجشتطالت **Gestalt** التى لفتت النظر الى ضرورة الاهتمام بالموقف الكلى الذى يتفاعل فيه الكائن الحى باعتباره جزء من الموقف ، لا ينفصل عنه الا بقصد التحليل

فقط(٢) . وبذا أصبح الاهتمام بالنظر الى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذى يحتويها .

استخداماته :

وعلى أى حال فان منهج دراسة الحالة يمكن أن يستخدم فى الظروف الآتية(٣) :

١ ــ حينما يريد الباحث أن يدرس المواقف المختلفة دراسة تفصيلية فى مجالها الاجتماعى ، ومحيطها الثقافى بما تشمله الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وآراء وأفكار واتجاهات سائدة .

٢ ــ حينما يريد الباحث أن يدرس التاريخ التطورى لشىء أو شخص أو موقف .

٣ ــ حينما يريد الباحث أن يتوصل الى معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص ما بدراسة حاجاته الاجتماعية ، واهتماماته ، ودوافعه ، على أن ينظر الى الفرد باعتباره عضوا فى الجماعة التى يعيش فيها ، ويتفاعل معها فى اطار ثقافتها الكلية .

٤ ــ حينما يريد الباحث أن يحصل على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف اجتماعى ، أو فى التوصل الى معرفة العوامل المتشابكة التى يمكن استخدامها فى وصف وتحليل العمليات الاجتماعية التى تقوم بين الأفراد نتيجة لحدوث التفاعل بينهم كالتعاون والتوافق والتكيف .

وسائله :

يستعين الباحث فى هذا المنهج بعدة وسائل لجمع البيانات أهمها :

ــ الملاحظة .
ــ المقابلة .

---

(١) محمد عاطف غيث : « قاموس علم الاجتماع » مرجع سابق . ص ص ٤٦ ــ ٤٧ .
(٢) عبد الباسط محمد حسن : « اصول البحث الاجتماعى » مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .
(٣) نفس المرجع ص ص ٢٣٥ ــ ٢٣٦ .

— الوثائق الشخصية : وتشمل السير الخاصة ، والمذكرات الشخصية ، والخطابات ، وتواريخ الحياة .

— الاحصاءات الرسمية ، والمصادر التاريخية أو أى بيانات تعطى صورة واضحة عن الموقف أو المجتمع أو الوحدة المدروسة .

— الخرائط والرسوم المختلفة .

— ملاحظات كبار السن ، وقادة الجماعات والوحدات .

وبعد تجميع البيانات بواسطة الأدوات السابقة أو بعضها فان الخطوات التالية هى(١) :

(أ) تسجيل البيانات : أى تدوين المعلومات بطريقة منظمة تعين الباحث على استخلاص النتائج ويعتمد التسجيل أساسا على الوصف الدقيق للحالة بشرط أن يكون ذلك بأسلوب موضوعى ، فلا يدخل الباحث ارادة الشخصية أو اتجاهاته الخاصة .

(ب)تصنيف البيانات : حيث يقوم الباحث بتبويب تلك البيانات المسجلة ، بحيث يتم التصنيف بطريقة استقرائية (البدء بالمعلومات الجزئية ، ثم يضمها فى مجموعات كبيرة ، ثم فى مجموعات أكبر الى أن يصل الى التعميمات) أى أنه يبدأ بالجزئيات ليتوصل الى القضايا العامة . ويكون تصنيف الجزئيات الى مجموعات بحسب أوجه الشبه البارزة بينها ، وكذلك ما تتضمنه من انتظام وتتابع .

(جـ) التحليل والتفسير : يحاول الباحث تحليل الحقائق المجمعة والمصنفة تحليلا اجتماعيا علميا ويكشف العلاقات القائمة بين مجموعات الحقائق ، ويحدد نموذج الحالة الذى وصل اليه ومدى اتفاقه مع غيره من النماذج .

(د) استخلاص النتائج وتعميمها : وعند استخلاص النتائج يجب الا تكون تعميماته واسعة وانما ينبغى أن تكون متمشية مع النتائج ، وفى حدود الحالات التى دخلت فى نطاق البحث . ومع أهمية هذا المنهج وضرورته فى الدراسة الاجتماعية . الا أن الاعتماد عليه محاط بمعازير منها .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٥٧ — ٢٥٨ .

١ — صعوبة الحصول على بيانات يمكن التأكد من صدقها ، على أن بذل جهد أكبر من جانب الباحث وكذلك موضوعيته يمكن أن يقللها كثيرا من هذه الصعوبة .

٢ — قد تتشابه مواقف حالة مع غيرها من الحالات بالنسبة لعدد كثير من المتغيرات .

٣ — صعوبة التعميم بالنسبة للنتائج التى يتم التوصل اليها باستخدام هذا المنهج ، وذلك لاختلاف الحالات عن بعضها .

٤ — يحتاج هذا المنهج الى كثير من الوقت والجهد والتكاليف .

٦ — القياس الاجتماعى

SOCIOMETRY

يهتم علم الاجتماع بدراسة العلاقات الاجتماعية (تفاعل فرد مع أفراد آخرين مؤثرا فيهم ومتأثرا بهم) دراسة علمية لمعرفة الأسس التى تقوم عليها ، والعوامل المؤثرة فيها .

والقياس الاجتماعى هو طريقة خاصة تستخدم فى قياس العلاقات الاجتماعية داخل جماعة محدودة خلال فترة زمنية معينة ، وتكشف هذه الطريقة عما يسود داخل الجماعة من جذب متنافر ، وانحلال وتماسك ، كما تكشف عن التنظيم غير الرسمى للجماعة وكذلك المكانة الاجتماعية للافراد .

ويرجع الفضل فى اكتشاف هذه الطريقة الى الطبيب « يعقوب موريفو وشريكته هيلين جينفر » وقد أمكن تطبيقها فى كثير من المواقع والوحدات الاجتماعية كفصول الدراسة ووحدات الجيش والسجون والمصانع وأمكن الوصول عن طريقها الى الكشف عن وظائف تلك الجماعات والظواهر المرتبطة بها كظاهرة القيادة والاختباء .

ولابد لنجاح تطبيق هذه الطريقة من عدة عناصر نلخصها فيما يلى :

١ — وجود مجموعة متشابهة لاجراء الاختبار .

٢ — أن تتوفر السرية التامة فى الاختبار .

٣ — أن يحدد محك الاختيار أو النبذ ، كما ينبغى أن يكون النشاط الذى يطلب الى الفرد أن يشارك فيه محددا ، وذا أهمية بالنسبة له .

٤ — أن يعرف المشتركون فى القياس ، أن اختياراتهم الايجابية أو السلبية سوف تستخدم فى اعادة بناء الجماعة مستقبلا ، ولهذا فان اختياراتهم سوف تحدد الأشخاص الذين يشاركونهم فى المستقبل ، ويتم على أساسها تحديد أدوارهم وأعمالهم فى الجماعة .

٥ — أن يسمح باختيار عدد معين من الأشخاص فى مقابل نبذ عدد مماثل .

٦ — أن تكون أسئلة الاختبارات متمشية مع مستوى فهم الجماعة .

وبعد اجراء الاختبار السسيومترى ، والحصول على بياناته ، يتم تحليل هذه البيانات وتتبع عدة طرق لتحليل نتائج الاختبار منها(١) :

(أ) تفريغ الاختيارات التى يتلقاها كل فرد فى الجماعة فى جدول يسمى « جدول تفريغ الاختبارات السسيومترية أو مصفوفة العلاقات الاجتماعية **Sociometric Matrix** ، وتفيد هذه المصفوفات فى رصد استجابات الجماعات الكبيرة نوعا ، كما أنها تلخص العلاقات فى صورة رياضية تجعلها قابلة للتحليل الدقيق .

(ب) رسم العلاقات الاجتماعية بطريقة « السسيوجرام **Sociogram** ، بعد تفريغ الاختبارات يمكن عمل رسم تخطيطى يسمى بالسسيوجرام ، وليست هناك طريقة محددة لرسمه فمثلا يمكن أن نرمز لأفراد الجماعة بدائرة تحمل رقم الفرد (١) ، ونرمز للاختبار بخط يصل ما بين كل فردين ونرمز الاختيار بسهم فى نهاية كل خط ، ثم نرصد هذه الرموز المختلفة رصدا يوضح تكوينها فاننا نصل الى السسيوجرام ويمكن أن يمثل للذكور بمثلثات وللاناث بمربعات .

(جـ) تتفسير البيانات السسيومترية : تعطينا مصفوفة العلاقات الاجتماعية ، وكذا السسيوجرام معلومات عامة عن بناء الجماعة فهناك :

١ — علاقات مركزية : وتبدو فى اختيار عدد كبير من الجماعة لشخص واحد منها ، ويعرف الشخص الذى تلقى عدد كبيرا من اختيارات

---

(١) نفس المصدر : ص ٢٧٣ .

الجماعة باسم « النجم » لأن له شعبية كبيرة بين الأعضاء .

٢ ــ علاقات متبادلة : تبدو فى تبادل الاختيار بين فردين ، ولا شك أن انتشار هذا النوع من العلاقات الى انعدام التماسك بين الجماعة ونقص التعاون بين أفرادها .

٣ ــ علاقات متتابعة : وتبدو فى الاختيارات (مثلما يختار محمد عليا ، ويختار على نائلا) وتساعد تتابع العلاقات على انتشار الاشاعات وسرعة انتقالها ، وذلك لأن محمد ينقلها الى على ، وعلى سينقلها الى نائل وهكذا .

٤ ــ علاقات دائرية : وهى التى تبدأ من فرد معين ثم تعود الى نفس الفــرد .

٥ ــ علاقات منفردة : وهى التى تبدو فى فشل بعض الأفراد فى اجتذاب الآخرين اليهم ، رغم أنهم قد يختارون غيرهم بينما هم لا يختارون من أى منهم .

والخلاصة أن الطريقة السسيومترية تفيد فى دراسة العلاقات الاجتماعية داخل جماعة معينة وتكشف خصائص الجماعة ومايرتبط بها من ظواهر كالقيادة ، والصداقة ومكانة الأفراد الاجتماعية بالنسبة لغيرهم ، ومدى تماسك الجماعة . ويمكن أيضا عن طريق اعادة الاختيار السسيومترى فى مراحل مختلفة التغيرات التى تحدث فى تنظيم الجماعة ، وفى مراكز الأفراد واتجاهاتهم . غير أن القياس السسيومترى لا يكفى وحده لاعطاء بيانات متعمقة عن العلاقات بين الأشخاص . لهذا يحسن الاستعانة الى جانبها ببعض الطرق والدراسات الأخرى التى تفيد فى دراسة العلاقات الاجتماعية المختلفة .

الفصل الرابع

السكان فى المجتمع

ملخص صيا ٢٠٢٢

يهتم علم الاجتماع بدراسته للسكان ، نظرا للأهمية البالغة التى ينظر بها هذا العلم الى السكان فى المجتمع ، فبدون السكان لا يوجد مجتمع فى الحقيقة والواقع ، وأن المجتمع اذا كان يتكون من عدة مكونات كالمكان ، والبيئة الثقافية ، والعلاقات الاجتماعية ، والنظم وغيرها فان أساس المجتمع وكل مكوناته هو الانسان .

وتهتم دراسات الاجتماعيين بالسكان من عدة جوانب رئيسية يرون أنها تشكل علاقة الانسان بالمجتمع من زاوية رؤيا علم الاجتماع وهذه الجوانب الأساسية هى :

أولا : علاقة السكان بالجانب البيئى الجغرافى الذى يشكل حدود المجتمع ورقعته المكانية ، والتأثير المتبادل بين المكان الطبيعى وبين السكان (أى ما يسمى : الايكولوجيا الانسانية) .

ثانيا : التمييز العنصرى بين الجماعات الانسانية ، والمشكلات التى تنجم عنه ، وموقف علم الاجتماع من التقسيمات العنصرية السكانية التعسفية .

ثالثا : أهمية دراسة حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم وعلاقة ذلك بظروف المجتمع مساحة ومواردا ومناخا وتقدما وتخلفا .

وفى هذا الفصل سوف نتناول بالدراسة هذه الجوانب الثلاثة ، بشىء من الايجاز وفقا لطبيعة هذا الكتاب الذى يعتبر مدخلا وتمهيدا فى علم الاجتماع .

أولا : الايكولوجيا الانسانية

تشير كلمة « ايكولوجيا » فى علم الحياة الى الطريقة التى تتوزع بها ،لنباتات والحيوانات على منطقة معينة ، واعتمادها بعضها على البعض ، وعلى هذا النحو تعنى الايكولوجيا البشرية ، توزيع مختلف الجماعات والوظائف والمنظمات فى بيئة معينة ، وما يرتبط بهذا التوزيع من عمليات ، ويرمز ذلك الى توافق الكائن الحى (الانسان) مع بيئته ومكانه . وتعنى الايكولوجيا بعناصر ثلاث يكونوها هى (السكان — المكان — التفاعل) .

ولقد أدت معرفة الانسان المتزايدة بطرق الاستفادة بموارد البيئة ، تلك المعرفة التى تتلخص فى كلمة ثقافة ، فقد ساعدت الثقافة الانسان على أن يتحكم فى البيئة ويعدلها لصالحه . وأدى تكيف الانسان بالبيئة الطبيعية ، وتوافقه معها الى أربع صور أساسية للتنظيم الايكولوجى هى :

١ — صورة الالتقاط والرعى .
٢ — فلاحة البساتين والزراعة .
٣ — نشأة القرى والمدن الصغيرة المستقرة .
٤ — صورة المدن الكبرى الرئيسية .

وقد تميز كل نوع من هذا التنظيم بطرق فنية خاصة فى استغلال موارد الطبيعة الموجودة فى البيئة الخاصة ، وارتبط كل نوع منها بمرحلة معينة من تطور التاريخ الانسانى .

وفى محاولة الانسان لاستغلال موارد الطبيعة لاشباع حاجاته المختلفة ، نمت علاقاته بالبيئة وموجوداتها ، وأحدث تراكيب اجتماعية مختلفة فى الزمان والمكان ساعدته على أن يعيش ويعمل فى مجموعات ، تراوحت بين المدن الكبرى ذات الملايين من السكان الى القرية الصغيرة ، والمزارع الأسرية الخاصة .

ولم يعش الناس فى تلك المجموعات المتباينة منعزلا ، وانما عملت شبكة المواصلات السريعة المتقدمة من برية وبحرية وجوية ، وعلاقات السوق التجارية الاقتصادية والاجتماعية . اذ تتكامل الوظائف الاقتصادية فى المجتمعات الحديثة حول السوق ، وتنشأ المدن كنتيجة للتفاعل التنافسى بين الناس ، والتخصص فى أداء الوظائف والخدمات ، وتوزيع الموارد المختلفة ، فى بيئة عنها فى أخرى ، ثم وسائل المواصلات والاتصالات . وكلما زاد المجتمع تصنيعا زاد تمدنا ، فيهاجر سكان الريف الى المدن فى أعداد كبيرة ويصبح الاتجاه الى اتساع المدن أهم ظاهرة بعد الانفجار السكانى(١) .

ومما لا شك فيه أن ظاهرة التمدن أصبحت مشكلة ضخمة تواجه المجتمعات على

---

(١)
1 — **Biesanz & Biesanz, Modern Society, 3rd. ed., Prentice Hall, 1964 — P. 116.**

اختلاف أنواعها ، وان كانت تزداد حدة ووضوحا فى المجتمعات النامية ، ومقارنة سريعة لعدد السكان فى مدن مجتمع ما نامى خلال حقبة زمنية من تاريخه الحديث تكشف لنـا عن مدى زيادة حجم السكان فى تلك المدن بصورة أكبر مما عليه معدلات النمو السكانى فى القطاع الريفى أو البدوى من ذات المجتمع — رغم ارتفاع معدلات الزيادة السكانية فى قطاع الريف بكثير عما عليه الحال فى قطاع الحضر . ولا شك أن مرجع ظاهرة النمو الحضرى مرتبط أساسا وبالدرجة الأولى الى ظاهرة الهجرة من الريف الى الحضر(١) .

ثانيـا : العلاقات العنصرية

العنصر السلالى مسألة بيولوجية أصلا ، الا أن اتصال هذا الموضـوع اتصالا وثيقا بالتفاعل الاجتماعى حتى فى أرقى المجتمعات ، وأكثرها تمدنا (كالولايات المتحدة الأمريكية) وبالرغم من أن معظم علماء دراسة الانسان كالأنثروبولوجيا ، والبولوجيا والاثنولوجيا والاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى .. قـد أثبتوا عـدم تفوق جنس بشرى أو سلالى على آخر ، الا أن هذه الفكرة لا يزال لها تأثيرها الكبير فى حياة معظم المجتمعات وبفضل تأثير هذه الفكرة تحدث التفرقة والتمايز فى المعاملة ، وفى الحقوق المدنية ، وغيرها من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التفرقة العنصرية للجنس أو اللون أو الدين .. وما ثورة الزنوج فى ديترويت بأمريكا التى حولتها الى خراب نتيجة العنف والقتل والحريق .... ببعيدة عن الأذهان ، وكذلك حكم الأقلية البيضاء فى روديسيا ، ودعاوى التفوق العنصرى للنازية والصهيونية .

والحقيقة أنه لا يوجد فى عالم اليوم سلالة أو جنس نقى ، وأصبح الحديث الآن عن ذلك حديث خرافة ، ولا يمت الى الواقع الكائن بصـلة يستند اليها . فاشتراك الناس فى اللغة أو الدين وأسلوب الحضارة ، ونمط الحياة يكفل وحدة فى فكرهم ، وفى الوعاء المتضمن لهذا الفكر ، ومن جهة أخرى فان الاختلاط بين البشر وعلى أوسع نطاق بحكم تقدم المواصلات والهجرات ، والمصاهرة ... الخ قـد أزال كل احتمال للنقاوة

---

(١) للمزيد من معرفة أبعاد الانفجار الحضرى وأبعاده يرجع الى الفصل الذى كتبه المؤلف بالاشتراك بكتاب « مدخـل لدراسة المجتمع » بعنوان التنمية الحضرية ومشكلاتها فى مصر .

(٢) مرجع سابق ، ص ص ٥٧٠ — ٦٢٧ .

فى الجنس الخالص . وهنا يبرز سؤال : ما هو اذن السبب فى تجسيد رابطة الجنس أو السلالة طالما أنها خرافة ؟ والاجابة تتلخص فى أن العنصرية توجد لدى الجماعات الانسانية التى بينها متشابهات يمكن أن تجمع بينهم ، وأن من ليس مشابها لها فهو خارج عنها ، وهذه المتشابهات ليست سمات جسمية فحسب كلون البشرة ، أو شكل الشعر أو الأنف ... الخ وانما هى — بالاضافة الى ذلك — شعور بالنوع قد تمتد لتشمل آية سمات أو رابطة مشتركة : كالقرية ، والدين ، والأصل الجغرافى ، واللغة ...(١) .

ويضاف الى هذا السبب (التشابه والشعور بالنوع) سببا آخر — يعتبره علماء الاجتماع الآن أساسا للتجمع البشرى خصوصا فى المجتمعات الحديثة ذات الجماعات المختلفة كالنقابات ، والاتحادات ، والأحزاب ... والتى تجمع بين أنواع من الناس لا تشابه بينهم — هذا السبب الآخر هو تبادل المنافع ، وتوافق المصالح ، وعظم الانجازات تلك الأمور التى لا تتحقق الا فى التجمعات الانسانية .

ونظرا للخطورة التى تنطوى عليها التفرقة والتمايز العنصرى ، وما تلعبه فى التفاعل الاجتماعى ، والعمليات الاجتماعية — التى سبق لنا دراستها — فقد اهتم كثير من علماء الاجتماع بالعلاقات العنصرية داخل المجتمع سواء فى داخل الجماعة الواحدة ، أو بين مختلف الجماعات التى يتكون منها المجتمع الأكبر بمنظماته وهيئاته .

ولكن اذا كان الله (سبحانه وتعالى) لم يجعل فرقا بين الناس فى الخصائص البيولوجية ، وأوضحت علوم التشريح ، وقياسات الذكاء وغيرها عدم التمايز ، فلماذا يعكس التعصب تراكيبا اجتماعية مختلفة تتمثل فى نظام الطبقات ، والأدوار المخصصة لكل طائفة دينية أو عنصرية أو اسلامية ، وأنماط القيم التى تبرر علاقات هذه التراكيب الاجتماعية ؟ وببساطة فان الناس يكتسبون الاتجاهات العدائية من الجماعات الأخرى ، والأجيال السابقة عليهم ، بمعنى آخر ان هذا التعصب غير موروث وهناك عدة ظروف اجتماعية تساعد الأفراد على اكتساب العنصرية والتمايز والتعصب عن

---

1) Giddings, principles of sociology, Mcmillan, N.Y., 1913, P. 17.
2) David Krech & Richard S., Theory and problems of social psychology, McGraw Hill Book, N.Y.; Toronto, London, 1948, PP. 443 — 529.

طريق التعلم والاكتساب وهذه الظروف هى(٢) .

١ — المشكلات التى تنشأ عن التغير الاجتماعى الذى هو سمة من سمات المجتمعات ، يقوى التعصب العنصرى بما يصاحب التغير من تصنيع وقلق وحراك اجتماعى ، وهوات ثقافية .

٢ — الاختلافات البيولوجية الطبيعية الظاهرة بين السلالات التى ترى بالعين دون انتظار لعمليات التشريح أو القياس .

٣ — المميزات التى كانت تضفى على فئات معينة من حيث الفرص ، والحقوق ، والواجبات والمظهر الاجتماعى .. مما تذكى روح الفرقة فى المجتمع .

٤ — انقسام المجتمع الى طبقات مختلفة من حيث النفوذ والمراكز والأدوار والمهن التى يمارسوها فباستمرار هناك الأغنياء والفقراء ، هناك العبيد ، هناك الأمراء ...

٥ — نقص وسائل الاتصال ، والعزلة النسبية الجغرافية ، وسيادة النظام الريفى والقبلى كل ذلك يؤدى الى سيادة الجماعات الأولية المتماسكة ، والتى غالبا ما تكون جامدة من التغير ، مقاومة للتجديد .

٦ — سيادة نوعين من القيم فى المجتمع الواحد ، قد تتصارعان اذا ما تجاوز اعتقاد الأفراد بهما مرحلة الفكر الى مرحلة العمل .

٧ — التنشئة والتربية وما تغرسه من قيم التعصب أو التسامح من جيل الى آخر ، سواء كان ذلك فى المدرسة أو قبلها فى المنزل أو فى الجماعات الأخرى التى يتفاعل معها الفرد .

ومما لا ريب فيه أن المضطهد نتيجة التعصب ، تكون له شخصية تميل به الى العدوان والعنف ، والشعور بالمرارة والضيق ، كما يشعر المضطهد بعدم الانتماء للمجتمع فلا يشارك فى أعماله ، ولا يمتثل لقوانينه ومعاييره ، ويشعر بالغربة الاجتماعية التى قد تدفعه الى اللامبالاة بأى شىء ، والاستعداء على المجتمع كلما حانت له فرصة .

ثالثا : النمو السكانى

يرجح العلماء الزيادة السكانية فى أى مجتمع الى سببين أساسيين :

(أ) زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات ، بحيث يصبح الفرق فى زيادة المواليد الأحياء هو ما يسمى بالزيادة الطبيعية .

(ب) الزيادة التى تتم باضافة عدد من السكان الى سكان مجتمع ما لأسباب مختلفة وذلك عن طريق الهجرة وهو ما يسمى بالزيادة غير الطبيعية .

والملاحظ لمعدل الزيادة السكانية بين سكان العالم اجمالا يرى أن هذه المعدلات فى ارتفاع مستمر ، ففى سنة ١٧٥٠ كان سكان العالم نحو ٧٣٠ مليونا بمعدل حوالى ٢٩ر٪ فى العام ثم ارتفع العدد عام ١٨٥٠ الى نحو ١١٧٠ مليونا بمعدل حوالى ٥١ر٪ ، وبعد قرن ارتفع العدد الى ٢٤٠٠ مليونا بمعدل زيادة حوالى ١٪ ، وقد وصل معدل الزيادة فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٨ر٢٪ (١) .

وبطبيعة الحال زيادة السكان ومعدلاتها تختلف من مجتمع الى آخر فى العالم ، وفقا لظروف وأوضاع هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، فبينما نلاحظ أن البلاد الصناعية قد انخفضت بها نسبة المواليد بشكل ملحوظ ، تجد الدول النامية بصفة عامة لم تنخفض بها نسبة المواليد ، وانما انخفضت فيها نسبة الوفيات نتيجة استفادتها بالتقدم الطبى العلاجى والوقائى وما يصاحبه من حد لنسبة الوفيات — رغم أن مصدر هذا التقدم الطبى هو الدول المتقدمة — الأمر الذى أدى الى ارتفاع الزيادة الطبيعية فى تلك البلاد المتخلفة .

ونتيجة للزيادة السكانية الهائلة السائدة فى معظم الدول النامية يميل مستوى المعيشة فيها الى الانخفاض ، بينما يميل مستوى المعيشة فى الدول الصناعية الى الارتفاع ، وهكذا يمكن القول بأن هناك ارتباطا عكسيا بين زيادة السكان ، وارتفاع

---

(١) عبد الحميد لطفى ، حسن الساعاتى : « دراسات فى علم السكان » دار المعارف ، الطبعة السابعة ، ١٩٨١ ، ص ٣٩ — ٤٥ .

مستوى المعيشة أى كلما زاد السكان ، انخفض مستوى المعيشة ، وكلما نقص عددهم كلما ارتفع ذلك المستوى وقد لمس كثير من المفكرين الاجتماعيين أثر الزيادة السكانية منذ بداية الثورة الصناعية فى أوربا مما كان سببا فى ظهور كثير من الآراء والنظريات .

ولا غرابة ان شغلت مشكلة الزيادة السكانية — أو كما يسميها البعض لعظمها بالانفجار السكانى — بأن المفكرين من علماء الديموجرافيا والاجتماع ، والاقتصاد والتنمية وغيرهم ويرجع الفضل فى ذلك الى توماس روبرت مالثس عالم الرياضيات الانجليزك والقسيس الشهير الذى كان له فضل توجيه الأنظار لدراسة السكان دراسة علمية وبطريقة احصائية ، وذلك عندما نشر مقاله الأول عن السكان فى سنة ١٧٩٨ دون أن يذكر اسمه فيه ، وقد اتهم بالالحاد والتشاؤم — مما دعاه أن يعيد التفكير وأن يتعمق فى الدراسة مدة خمسة أعوام ، زار خلالها أوربا مرتين ، وجمع مادة غزيرة ضمنها مقاله الثانى المنقح .

نظرية مالثس فى السكان :

تقوم **نظرية مالثس** على مبادىء عامة أهمها :

١ — أنه يحاول أن يبحث الأسباب المهمة « التى عاقت تقدم البشرية الى السعادة » ويرى أن السبب الرئيسى يرجع الى زيادة السكان — مثل باقى الكائنات — زيادة هائلة لا يمكن أن تتمشى مع نسبة الزيادة فى غلة الأرض (الغذاء) ، ويضرب مالثس المثل الآتى « اذا أخذنا كل الأرض ... وفرضنا أن سكان العالم الحاليين يعادلون ألف مليون نسمة ، فان الأنواع البشرية سوف تتزايد (كل ٢٥ عاما) حسب متتالية هندسية ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ١٢٨ ، ٢٥٦ ، ٥١٢ ، ١٠٢٤ وهكذا ، بينما يزداد الغذاء حسب متتالية حسابية : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ وعلى ذلك فخلال قرنين من الزمان يكون عدد السكان بالنسبة للمواد الغذائية كنسبة ٢٥٦ : ٩ وبعد ثلاثة قرون كنسبة ٤٠٩٦ : ١٣ » .

٢ — أنه مهما بذلت من جهود لتحسين غلة الأرض ، فان قوة تزايد السكان سوف تظل أكثر علوا ولا يمكن خفض الزيادة السكانية الى مستوى وسائل المعيشة الا عن طريق الضبط .

٣ — وفى رأيه أن عوائق زيادة السكان ، الضابطة لعددهم بحيث يتمشى مع مواردهم الغذائية فهو عائق رئيسى يتمثل فى « الحاجة الى الغذاء » لكن هذا العامل لا يحدث أثره مباشرة الا فى المجاعات . أما العوائق المباشرة فهى متفرعة عنه وقسمها الى نوعين :

(أ) عوائق مانعة (ب) عوائق ايجابية

أما المانعة فتعمل على تخفيض نسبة المواليد وتشتمل على : الرذيلة — الضبط الأخلاقى ويقصد بالرذيلة كل العلاقات الجنسية غير المشروعة ، ولعدم مشروعيتها فانها تتم دائما بصفة خفية ، والنتائج المترتبة عليها يتم التستر عليها واخفاؤها . أما الضبط الأخلاقى فانه فى رأيه الامتناع عن الزواج مع الاحتفاظ بسلوك عفيف طول مدة الامتناع . وبهذا تصبح الرذيلة — والضبط الأخلاقى مانعين لزيادة السكان .

أما العوامل الايجابية فهى البؤس ، وكل عوامله التى تنقص عدد السكان عن طريق رفع نسبة الوفيات : كالحرف المضرة بالصحة ، والأعمال الشاقة ، وتشغيل الأطفال ، وتربية الاطفال السيئة ، واكتظاظ أماكن السكنى غير الصحية ، والأمراض ، والمجاعات ... الخ .

٤ — يتلخص مبدأ مالتس العام فى السكان فى مسائل ثلاث هى :
(أ) يحدد عدد السكان ضرورة بالغذاء .
(ب) يزداد عدد السكان بشكل ثابت ، حينما تزداد وسائل المعيشة (الغذاء) ، ما لم يعق ذلك عوائق قوية جدا وواضحة .
(جـ) ان أهم المواقع التى تضبط قوة السكان العظمى ، وتجعلها فى مستوى وسائل المعيشة ترجع كلها الى : البؤس ، الرذيلة ، الضبط الأخلاقى .

وقد تعرضت آراء مالتس لكثير من النقد ، وانقسم المفكرون ازاءها بين قابل ورافض ومستحسن لها ، أو ناقم عليها ، واذا كانت تلك الآراء المالتسية عليها مآخذ الا أن قيمتها الأكبر ، أنه كان أول من وجه الأنظار الى دراسة السكان دراسة منظمة علمية ، كما أن رأيه كان سببا فى قدح هم الآخرين ، وتوجيه اهتمام المفكرين نحو ارتباط التزايد السكانى بوسائل المعيشة وما ينتج عن ذلك من آثار .

وبعد مالثس حاول كثير من العلماء دراسة النمو السكانى ، ومحاولة استخلاص نظريات أو قوانين تفسر ذلك ، الا أن هذه المحاولات كلها لم تصل بعد الى نظرية يمكن أن تنطبق على جميع حالات المجتمعات من حيث نموها السكانى . ذلك لأن كل مجتمع له ظروفه الطبيعية والاجتماعية . التى قد تختلف من جماعة لأخرى ومن مكان لآخر ومن فترة زمنية الى فترة زمنية لاحقة وهكذا .

ومن هذا المنطلق ، فان الدراسات الحديثة للسكان تهتم بالعوامل المختلفة التى يمكن أن تؤثر فى نمو السكان ، وهى العوامل التى يمكن أن تؤثر فى نسبتى المواليد والوفيات زيادة أو نقصا . سواء كانت هذه العوامل طبيعية أم اجتماعية .

العوامل المؤثرة فى نمو السكان :

يمكن أن نقسم هذه العوامل الى قسمين :

(أ) عوامل طبيعية (ب) عوامل اجتماعية .

(أ) **العوامل الطبيعية** : هى تلك العوامل التى تعود الى الوسط البيئى الذى يعيش فيه الانسان ويصعب على الانسان أن يتحكم فيها بسهولة كأن يمنع وقوعها أو يؤجله .. وان كان هذا لم يمنع الانسان من المحاولة فى التدخل للتخفيف من حدتها أو على الأقل علاج أثارها ومن العوامل الطبيعية التى يمكن أن تتدخل فى نمو السكان :

١ — خصوبة الأرض أو جدبها : فالأرض الخصبة تربط الانسان بها ، وتجعل حياته مستقرة ويدعوه هذا الى الاقبال على تكوين الأسر ، والأسرة الريفية لها نمط حياة مختلف تماما عن الأسرة الحضرية ، فهى تقدس الأطفال ، وتنظر اليهم على أنهم خير وبركة ويحتاج الفلاح الى عدد من الذرية للمساعدة فى فلاحة الأرض ، وتربية الحيوان ، بالاضافة الى نظرة القرويين الى الأولاد على أنهم قيمة فى حد ذاتهم حيث يحملون اسم الأب (العائلة) وهم عزوة وجاه ، فاذا أضفنا الى ذلك سهولة تربية الأطفال فى الريف ورخصها ، والظروف الاجتماعية الأخرى التى يعيش فيها أهل الريف .. لأمكننا أن نستخلص أن خصوبة الأرض أحد الأسباب الهامة فى ارتفاع نسبة المواليد وزيادة السكان .

وخصوبة الأرض لا تعنى بها جودة التربة وصلاحيتها للزراعة فحسب ، وانما أيضا ما تكنزه فوقها أو فى جوفها من معادن وخامات أخرى تدفع بالناس الى عمارة المكان الغنى بخيراتها المكتنزة : ومثال ذلك حقول البترول ، ومناجم التعدين الفنية وغيرها .

وعلى العكس اذا كانت مجدبة ، فانها تطبع سكانها بطابع البؤس والشقاء والفقر وتدفعهم الى النزوح عنها ما تيسر لهم ذلك . وكما أوضح مالثس فى فان البؤس يوقف نمو السكان عن طريق رفعه لنسبة الوفيات بدرجة تفوق نسبة المواليد .

٢ — وفرة المياه أو ندرتها ، وهو عامل مرتبط بالسابق ، فالماء أساس كل حياة وندرته من عوامل الشقاء وقد تؤدى الى الهجرة ، ووفرته تحول الصحارى الجرداء الى جنان خضراء ، وكفانا مثلا على ذلك أن سكان مصر كلها يعيشون فى مساحة لا تزيد على ٤٪ من المساحة الكلية لأرض الجمهورية ، وهذه المساحة الضئيلة التى يعيشون فيها هى ضفاف نهر النيل ودلتاه ، على حين أن باقى المساحة خالية أو شبه خالية من السكان لعدم توافر المياه .

٣ — كوارث الطبيعة : كحدوث الزلازل والبراكين ، والسيول ، والفياضانات وغيرها وهذه الكوارث تسبب كثيرا من الضحايا والقتلى أى أنها تؤدى الى ذيادة نسبة الوفيات ، علاوة على أن تكرارها فى مناطق معينة كالمناطق البركانية يدفع الناس الى البعد عنها الى أماكن أخرى .

Fecundity (١)

٤ — العقم الطبيعى : من المعلوم أن قدرة المرأة الفسيولوجية على الانجاب تصل الى نحو ٣٥ عاما ، حيث تعارف الديموجرافيون على اتخاذ المدى العمرى ١٥ — ٤٩ كمجال طبيعى لحمل المرأة اذا توفرت شروطه ، الا أن هناك نسبة من النساء يبقين عقيمات عقما طبيعيا لعدم توافر المقدرة الفسيولوجية على الحمل . وحتى الآن لم يصل العلم بعد الى تحديد هذه النسبة ، الا أن بعض الدراسات أثبتت أن هناك نموذجا افتراضيا للقدرة على الانجاب يدل على أن

1) United Nations Population Bulletin of the United Nations, No. 1963, N.Y. , 1965, P. 101.

نسبة النساء القادرات على الانجاب ترتفع من ١٪ عند سن ١٤ لتصل الى قمتها وهى ٩٣٪ عند السن ٢٢ عاما ثم تبدأ فى الهبوط التدريجى لتصل مرة أخرى الى ١٪ فقط قبيل سن ٥٠ عاما(١) .

(ب) العوامل الاجتماعية : التى تتدخل أيضا فى نمو السكان بالزيادة أو النقص فهى كثيرة ومتعددة فمنها الزواج ومدى الاقبال عليه فى سن مبكرة ، القيم التى ينظر بها المجتمع الى الأطفال ، مدى ممارسة وسائل تنظيم منع الحمل ، التعليم ، توزيع السكان حسب فئات السن ، توزيع السكان حسب المهن ، تركيب السكان بين ريفيين وحضريين ، التركيب السلالى الجنسى لسكان المجتمع ، تركيب السكان حسب دياناتهم ، الحروب ، نسبة الأفراد المعزولين عن المجتمع بحكم نظمه وقوانينه . وتضيق الدراسة هنا من أن نتناول كل عامل من تلك العوامل بالتحليل لنتبين أثره فى زيادة السكان أو نقصهم فى المجتمع ، ولهذا سنقتصر بدراسة بعضها كأمثلة توضح الهدف المنشود .

١ — تركيب السكان من حيث النوع Sex Composition

تختلف المجتمعات فى نسبتى الذكور والاناث من مجتمع لآخر ، فقد يزيد عدد الذكور عن عدد الاناث كما فى الكويت والبحرين ، وقد يقل عدد الذكور عن عدد الاناث كما فى المانيا والاتحاد السوفييتى ، وقد يتساوى النوعان الذكور والاناث تقريبا كما فى استراليا وهولندا . وترجع الاختلافات فى المجتمعات بين نسبتى الذكور والاناث الى عدة عوامل أساسية أهمها :

(أ) الحروب : حيث تؤدى الحرب الى زيادة نسبة الاناث على الذكور ، وذلك بسبب الخسائر التى تقع فى الأرواح بين المقاتلين وفى معظم الأحوال يكونون من الذكور الشبان . كما تؤدى الحرب بصفة عامة الى ارتفاع نسبة الوفيات فى صفوف الجنود والمدنيين على حد سواء كخسائر مباشرة فى الأرواح . ومن جانب آخر فان نشوب المعارك يعمل على تأجيل فرص الزواج بسبب انشغال الناس بالحرب وخوفهم من آثارها مما يساعد على تقصير مدى فترة سن الحمل لدى النساء وبالتالى تقل خصوبتهن الفعلية Fertility ، كما تؤدى الحرب من جانب ثالث بالنسبة للمتزوجين فعلا الى عدم اتاحة الفرصة كاملة للمعاشرة الجنسية اما لاشتراك الزوج كمجند فى الحرب ، واما للعوامل السيكولوجية

التى تحيط بالناس فى تلك الظروف كالخوف ، والقلق ، والحزن ، والتشويه .. الخ . ولا تزال أثر الحروب واضحة جدا فى بعض البــلاد التى عانت من ويلاتها خصوصا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية .

(ب) **الهجرة الى المجتمع من خارجه** : اذ أن الهجرة الخارجية ــ كما هو معلوم ــ تتم عادة وفى مراحلها الأولى من جانب الشباب الأكثر مغامرة ، والذى يضيق من ظروف معيشته الرتيبة ، والذى لا تقف فى وجهه تقاليد تعوق حركته وانتقاله كما يحدث فى كثير من المجتمعات بالنسبة للاناث فيها . فاضافة عدد من الذكور المهاجرين الى سكان مجتمع مهاجر اليه ، لا شك أنها سترفع نسبة الذكور به .

(جـ) **انتشار ممارسة وسائل منع الحمل** : أثبتت معظم الدراسات أن نســـبة الذكور الى الاناث أكبر بين المواليد عموما حيث تقدر هذه النسبة بنحو ١٠٥ من الذكور لكل ١٠٠ من الاناث ، واقبال الناس فى مجتمع ما على استخدام وسائل منع الحمل ربما يؤدى الى زيادة نسبة الذكور على نسبة الاناث وذلك اذا اكتفت معظم الأسر بالمولود الأول واحتمال كون هذا المولود ذكرا أكبر من احتمال كونه أنثى .

ولا شك أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى أى مجتمع تتأثر بطريقة أو بأخرى باختلاف نسبة الذكور الى الاناث ، ويمكن أن نلمس ذلك فى النقاط التالية :

١ ــ اذا كانت نسبة الذكور فى مجتمع ما أعلى خاصة فى الفئات العمرية من (٢٠ ــ ٦٠ سنة) كان معنى ذلك وفرة الأيدى العاملة المنتجة فى كل المجالات فى ذلك المجتمع .

٢ ــ أنه اذا تساوت نسبة الذكور : نسبة الاناث وصف المجتمع بأنه مجتمع طبيعى .

٣ ــ اذا زادت نسبة الذكور على الاناث (خاصة بين الفئات المناسبة للزواج) فان المتوقع هو انخفاض نسبة المتزوجين من الذكور بالنسبة لمجتمع تكون فيه نسبة الاناث أعلى .

٤ ــ يمكن أن يؤدى اختلاف النســـبة بين النوعين الى انتشــــار انحرافات خلقية .

٥ — تتأثر عملية الزواج باختلاف النسبة بين النوعين ، ولهذا تأثيره فى الخصوبة والمواليد .

٦ — اذا زادت نسبة الاناث عن نسبة الذكور فى مجتمع ، فقد يعنى ذلك ارتفاع متوسط الأعمار ، وبالتالى نسبة أقل فى الوفيات ، وذلك لأن المرأة — كما ثبت علميا — تتمتع عادة بحياة أطول من الرجل لأسباب كثيرة .

وبطبيعة الحال فان الاختلافات بين نسبة الذكور ونسبة الاناث لها تأثيراتها الواضحة على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، واذا كانت تختلف من مجتمع الى آخر ، فانها أيضا غير ثابتة فى المجتمع الواحد بل انها تتغير من تعداد لآخر .

٢ — تركيب السكان من حيث السن Age Composition

لا يمكن أن نتصور مجتمعا دون أن يكون تركيبه السنى مشتملا على جميع فئات السن الا أن تقسيمات المجتمع الى فئات عمرية مختلفة ، تختلف من مجتمع الى آخر ، فبعض المجتمعات نرى أن فئات السن الصغيرة تسود بها ، بينما تسود فئات السن الشبابية فى مجتمع آخر ، وتسود عناصر كبار السن فى مجتمع ثالث ، وسيادة فئات عمرية بينها فى مجتمع ما ، ترتبط بنمو السكان وتفسر لنا نقصهم بالوفيات أو زيادتهم عن طريق الخصوبة ، فارتفاع نسبة صغار السن خاصة فى سن الزواج تعمل على ارتفاع نسبة الزواج وبالتالى على ارتفاع نسبة المواليد . بعكس مجتمع تمثل نسبة كبار السن فيه نسبة عالية . وهكذا .

وبوسعنا أن نميز عددا من نواحى الاختلافات بين المجتمعات بسبب تركيب السكان المختلف من ناحية فئات السن :

١ — أن ارتفاع نسبة صغار السن فى مجتمع ما تعنى أولا ارتفاع نسبة الأفراد العاملين فى المجتمع وثانيا ارتفاع نسبة الزواج .

٢ — تعنى ارتفاع نسبة الصغار فى مجتمع ما أيضا ، وازدياد تبعات الدولة بالنسبة للخدمات التى تقدمها لرعاية الأطفال والصغار كخدمات الأمومة والطفولة ، ودور الحضانة والرعاية النهارية ، وصحة الطفل ، والتعليم الأولى وما شابه ذلك .

٣ — تعنى ارتفاع نسبة الكبار فى مجتمع ما ، ضرورة مراعاة الدولة لشئون هذه الفئة العريضة ويكون لهذا أثره فى تمويل المشروعات التى تتولى أمورها كالمعاشات ، والتأمينات ، والاعانات ودور المسنين والمستشفيات وغيرها .

٤ — يتأثر ازدهار بعض الصناعات أو اختفائها على فئات الأعمار : فمثلا صناعات الألبان تعقيمها وتجفيفها ، وصناعات لعب الأطفال ، وملابسهم وكتبهم ، وأدواتهم .. وغير ذلك مما يحتاجه الأطفال يتأثر بنسبة الأطفال فى المجتمع ، وما يقال عن الأطفال يمكن أن يقال عن الكبار ، وما يقال عن الذكور صغارا أم كبارا يقال عن الاناث صغارا أم كبارا .

وأبرز وسيلة يمكن أن تعبر عن تركيب السكان سنيا ، ونوعيا ، على فترات زمنية — جرى العرف السكانى على اعتبارها خمس سنوات — هى الهرم السكانى Population Pyramid وهى عبارة عن رسم بيانى يأخذ عادة شكل الهرم من حيث القاعدة المتسعة والتى تضيق عندما تبلغ للقمة . ويختلف رسم هذا الهرم من مجتمع الى آخر حسب فئات السن التى تبدأ من (أقل من سنة — ٥) حتى (متوسط أعمار السكان فى ذلك المجتمع فما فوق) ، كما يختلف ذلك الهرم أيضا فى نسب تمثيل كل من الذكور والاناث فى المجتمع .

وفى ضوء الاختلافات التى تكشف عنها دراسة الهرم السكانى فى مجتمع ما بالهرم السكانى لمجتمع آخر ، يمكن أن نخرج بكثير من النتائج التى تحدد كثيرا من المشكلات والأوضاع الاجتماعية التى تواجه المجتمع ، أو يمكن أن تواجهه فى المستقبل .

٣ — **مدى انتشار وسائل منع الحمل** بين سكان المجتمع :

مما لا شك أن العامل المباشر والمؤثر فى خفض نسبة المواليد فى العصر الحديث هو بلا منازع استخدام الوسائل المانعة للحمل وأهمها الموانع الطبية (كالحبوب — واللوالب والرغويات والقناعات العازلة وغيرها كاستئصال المبيض والاجهاض) .

ولقد تطرقت دول الغرب وأمريكا فى ممارسة وسائل منع الحمل خلال القرن

الماضى بالدرجة التى تأثر نمو السكان فيها تأثرا بالغا ، خاصة بعد أن صاحب هذه الظاهرة استمرار انخفاض نسبة الوفيات بسبب التقـدم الطبى ، وانخفضت تبعا لذلك الزيادة الطبيعية بشكل ملحوظ ، بل لقد بلغ الأمر أن ارتفعت نسبة الوفيات على نسبة المواليد فى بعض السنوات كما حـدث فى النمسا من ١٩٣٥ — ١٩٣٧ ، ومن ١٩٣٤ — ١٩٣٩ فى فرنسا ، وانخفض فعلا عـدد السكان فى هـذين البلدين تبعا لذلك(١) . ويمكن أن نلاحظ انخفاض نسبة المواليد فى كل من انجلترا ، وأمريكا ، والاتحاد السوفييتى .

ولقد ثبت بالبحث أن هناك ارتباطا بين ممارسة هذه الوسائل المانعة للحمل وبين الوضع الاقتصادى للأسرة ، حيث تميل النساء الثريات بدرجة أكبر من الفقيرات الى استعمال وسائل منع الحمل . كمـا يرتبط ذلك أيضا بدرجة تعليم المرأة ، وبعـدد الأطفال المنجبين فعلا فى الأسرة ، وبعمر الزوجة .

ويهمنا بصدد الحديث عن وسائل منع الحمل أن نشير الى ظاهرة الاجهاض Abortion على اعتبار أنها وسيلة تمارس فى كثير من المجتمعات ، بقصد تحـديد النسل أو التخلص من الجنين لسبب أو لآخر ، ونظرا لأنها فى بعض المجتمعات تعتبر خروجا على القانون أو على الشرائع الدينية فان امكان الاعتماد عـلى الاحصائيات التى تبرز حجمها تكون مضللة وغير سليمة .

على أن حجم هذه الدراسة حسب المتاح عنها من البيانات يشير الى تعاظم حجمها ففى بريطانيا تمثل هذه الظاهرة عام ١٩٥٠ ٧٪ من مجموع المواليد فى انجلترا ولا شك أنها نسبة كبيرة تؤثر فى نمو السكان ، وفى المانيا وصلت نسبة حالات الاجهاض الى حالات التوليد سنة ١٩٦٢ ١ : ٥ . ومن الدول الأوربية الاشتراكية ، وضعت تشريعات تعطى للأسرة الحق فى التخلص من الحمل غير المطلوب ، على أن تتم عمليات الاجهاض تحت رقابة الدولة فى المستشفيات وكانت نتيجة ذلك انخفاض نسبة الوفيات بسبب الاجهاض الذى كان يتم سرا ، ثم ارتفعت نسبة الاجهاض بعد أن أصبحت هـذه النسبة خاضعة للتسجيل بفضل صدور قوانين اباحته . وقـد أخذت انجلترا بنفس اتجاه الدول الأوربية الشرقية وقننت الاجهاض فيها ، وكذلك الحال فى السويد وقد

---

(1) United Nation, Demographic yearbook, 1948, New York, 1949.

بلغت حالات الاجهاض القانونية فيهما عام ١٩٧١ م ٩٤٥٧٠ حالة ، ١٠٠ر١٦ حالة على الترتيب(١) .

٤ ــ تركيب السكان حسب الناحية الزواجية :

ينقسم السكان فى أى مجتمع من الناحيـــة الزواجية الى خمس فئـــات هى : المتزوجون ــ العزاب ــ الأرامل ــ المطلقون وأخيرا المنفصلون . وتتفاوت نسبة كل فئة الى الأخرى ، كما تتفاوت من مجتمع الى آخر . ولا شك أن نسبة المواليد تتأثر الى مدى كبير بنسبة المتزوجات خاصة من كن فى الفئة العمرية من ١٥ ــ ٣٠ سنة . كما تتأثر نسبة الوفيات بالارتفاع فى المجتمع الذى ترتفع فيه نسبة المطلقات والأرامل وتنخفض فيه نسبة المتزوجات وهكذا . ويمكن أن يختلف المجتمع الواحـــد فى تركيب سكانه زواجيا من تعـــداد الى آخر حسبما يحـــدث فيـــه من تغيرات اجتماعية أو اقتصادية .. فقد تســـود المجتمع عادات الزواج فى سن مبكرة كما هو الحـــال فى القطاعات الريفية لمعظم المجتمعات ، وكما هو الحال أيضا فى الدول النامية اذا ما قورنت بالدول الصناعية . وتؤدى هذه العادات الى ارتفاع نسبة المواليد لسببين :

أولهما : أن زواج الاناث بالذات فى سن مبكرة يتيح لها فرصـــة أطـــول من سنوات الحمل (١٥ ــ ٤٩ سنة) الأمر الذى يترتب عليه امكانية انجاب عدد أكبر من الأطفال « خصوبة مرتفعة » .

ثانيهما : أن خصوبة المرأة الفسيولوجية مرتبطة بنموها العمرى ، فهى تبدأ بنسبة ١٪ مع بداية سن الحمل (١٥ سنة) لتصل الى أوجها فى سن ٢٢ سنة ثم تبدأ فى الهبوط مع كبر السن حتى تصل أدنى معـــدل لها قبيل سن ٥٠ عاما (سن اليأس) .

فاذا ما تزوجت الفتاة صغيرة أمكنها انجاب عدد أكبر من الأطفال ، على عكس الثقافات التى تتزوج الفتاة فيها كبيرة كاليابان مثلا حيث تنخفض الخصوبة ، ويقل الانجاب .

وبالمثل يمكن أن نستطرد مع باقى العوامل الاجتماعية لنستخلص فى النهـــاية أن هناك عوامل مختلفة تؤثر بشكل واضح على نمو السكان بالزيادة أو النقص .

(1) U. N., Demographic yearbook, 1973. pp. 496 — 497.

(جـ) حلول لخطر الانفجار السكانى :

لو قمنا باستخراج أهم الحلول التى تضمنتها آراء المفكرين والمصلحين من الاجتماعيين والاقتصاديين لأمكن لنا أن نحصر هذه الحلول فى أربعة يمكن أن تخفف كل منها منفردة أو مجتمعة من مشاكل تضخم السكان ، وقلة الموارد الغذائية وهذه الحلول هى :

(أ) زيادة الوفيات .
(ب) خفض نسبة المواليد .
(جـ) الهجرات من دولة مكتظة بالسكان الى دولة مخلخلة الكثافة مع توافر الموارد بها .
(د) التنمية لانتاج المزيد من الموارد الغذائية .

والحل الأول غير ممكن لأنه ضد ارادة الحياة ، فلا أحد يحبذ ازدياد الموتى كحل ارادى لمشكلة الانفجار السكانى ، علاوة على أن كل المبادىء الانسانية ، والأديان السماوية الراقية تحرم قتل النفس دون ما جريرة « لا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقكم واياهم » « ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق » .

والحل الثانى المتمثل فى خفض عدد المواليد فهو أيضا حل مرفوض من جانب كثير من الثقافات والديانات : كالاسلام والمسيحية (أرثوذكس وكاثوليك) كما يعارضه الماركسيون لأن الفقر أو الجوع لا ينشآن نتيجة زيادة المواليد بل لسوء التوزيع فى الانتاج والخدمات . وحتى أكثر العلماء تشاؤما بالنسبة لنمو السكان والموجه الأول للمشكلات الناجمة عن نقص الغذاء وزيادة السكان وهو مالثس لم يبح تحديد النسل وانما اكتفى بالموانع الايجابية المتمثلة فى البؤس ، والضوابط الأخلاقية المثلة فى تأخير سن الزواج مع الالتزام بالعفاف الخلقى . وعلى ذلك يتضح صعوبة تطبيق هذا الحل وان كان هو أكثر الحلول تأثيرا فى الاقلال من حدة هذه المشكلة بشكل مباشر وفعال . ومع ذلك فان بعض المجتمعات قد نجحت فى الأخذ به ، لكن تبقى المجتمعات التى تشكل جوهر المشكلة وأساسها وهى المجتمعات النامية مترددة ، ومعظمها رافض لهذا الحل والى أن يتم تقبلها للفكرة ، أو يتم الاتفاق دينيا على تسويتها ، فان هذا الحل سيظل دون الأساسى لمواجهة مشكلة التزايد السكانى فى العالم .

أما الحل عن طريق الهجرات الخارجية : فانه حل جزئى ، بمعنى أنه يمكن أن يخفف من غلواء المشكلة فى مجتمع ما .. لكن اذا نظرنا اليه نظرة كلية فان النتيجة واحدة ، الا لأن أعداد السكان فى العالم ، وان تم تنقلها من مكان الى آخر ، فان هذه الأعداد تظل باقية على حالها ومعدلاتها ، وسيظل أيضا انتاج الغذاء فى جملته كما هو فى العالم ، أو على أحسن تقدير ، سوف تصل غلة الأرض الى أقصاها بعد فترة من الزمن . هذا بالاضافة الى المعوقات التى تضعها الدول الآن على الهجرات والقيود المختلفة التى ترجع الى القوميات ، والسيادة ، والجنسية .. وعلى ذلك فان هذا الحل لا يحقق كل الغرض .

أما الحل الرابع : فهو أفضل حل يتواءم مع ظروف البلاد النامية ، خصوصا اذا بدأت بالتنمية الاقتصادية .. فالتحول من مجتمعات رعوية أو ريفية يحل الأسرة النووية الصغيرة العدد محل الأسرة الممتدة ، فى الوقت الذى يزداد فيه دخل الأسرة نتيجة تحول المجتمع ، مما يرفع من مستوى المعيشة . ونظرا لأهمية هذا الحل ، ومناسبته لأوضاع الدول النامية التى تتجسم فيها مشكلة الزيادة السكانية ، فسوف نفرد له — باذن الله — مؤلفا آخر يتناول هذه القضية بالدرس والتحليل . وسنكتفى هنا بدراسة موضوع الهجرة .

الهجــرة :

تعتبر الهجرة عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة السكانية ، ذلك لأنها تعد — بعد الزيادة الطبيعية — المصدر الوحيد لتغير حجم السكان . واذا كانت الهجرة عاملا مؤثرا فى نمو السكان ، فانها تؤثر بالتالى فى تركيبهم وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك كثير من الأسباب التى تدفع الناس الى الهجرة ، والانتقال من مكان الى آخر بغية تحقيق بعض الأهداف أو اشباع بعض الحاجات التى يعز أو يتعذر تحقيقها أو اشباعها فى المكان الأصلى (المهاجر منه) ويتوقع المهاجر أن يبلغه فى المكان المهاجر اليه . بمعنى آخر هناك عوامل طاردة فى المكان القديم فى الوقت الذى تتوافر فيه عوامل جاذبة فى المكان الجديد ، وتتسم عوامل الطرد بعدم الرضا Dissatis faction من جانب بعض الأفراد عن بيئتهم الأصلية ، فيحفزهم ذلك للانتقال لبيئة أخرى أكثر ملاءمة .

أنواع الهجرة :

تنقسم الهجرة من حيث المدى الزمنى الى ثلاثة أنواع :

(أ) هجرة دائمة Life-time migration
(ب) هجرة مؤقتة Temporary Migration
(جـ) هجرة دورية Rhythmic Migration

كما تنقسم من حيث الاتجاه المكانى الى نوعين :

١ — هجرة دولية ؤو خارجية .
٢ — هجرة داخلية أو محلية .

وأخيرا تنقسم الهجرة من عوامل الاجبار عليها الى :

١ — هجرة اختيارية .
٢ — هجرة اجبارية (تهجير) .

قياس الهجرة :

نظرا لتعدد أنواع الهجرة ، فان مقاييسها أى تقدير حجمها قد تعدد أيضا وعلى العموم فهناك عدة مقاييس يمكن بواسطتها التعرف على حركة السكان عن طريق الهجرات ، وتقدير حجمهم ، والتعرف بالتالى على المناطق الجاذبة ، والمناطق الطاردة وأهم هذه الطرق والمقاييس ما يلى(١) .

(أ) سجلات الهجرة عن طريق جمع البيانات من جوازات سفر المسافرين والقادمين عند حدود الدول أو فى مطاراتها وموانيها ، وتتم دراسة الهجرة الدولية بناء على ذلك . وهى طريقة لابأس بها وان كانت بعض الشوائب تعلق بها .

(ب) أما الهجرة الداخلية فيمكن تقدير حجمها واتجاهاتها بثلاث طرق تعتمد هذه الطرق على مصدرين أساسيين هما : التعداد — الاحصاءات الحيوية وهذه الطرق هى :

١ — طريقة محل الميلاد : ومصدرها تعداد السكان وتستخدم جداول محال الميلاد مقارنة بمكان الاقامة وقت التعداد (فالذين عدوا فى المنطقة (أ) مثلا وليسوا من مواليدها فانهم يعتبرون مهاجرين من الجهات التى ولدوا فيها

الى هذه المنطقة ، والذين عدوا فى مناطق أخرى وكانوا من مواليد المنطقة

(أ) هذه فانهم يعتبرون مهاجرين منها الى المناطق الأخرى التى عدوا فيها . وتوضح هذه الطريقة معرفة تطور الهجرة الداخلية فى البلاد .

٢ ــ طريقة معادلة التوازن : وهذه الطريقة تعتمد على الاحصاءات الحيوية من جهة ، وبيانات التعداد من جهة أخرى ، حيث يكون من السهل تقدير الزيادة الطبيعية ، ومقارنتها بالزيادة الكلية فى الفترة التعدادية ، ويمثل الفرق بينهما الهجرة الصافية سواء كانت موجبة (وافدة) أو سالبة (مغادرة) فى المكان الواضح . ومن مصاعب هـــذه الطريقة أنها تتطلب توفر تعدادين لا يفصلهما عـــدد كبير من السنوات ، كما أنها لا تتيح التعرف على مكان القـــدوم لأى فئة من المهاجرين ، بالاضافة الى تسرب أخطـــاء الاحصاءات الحيوية اليها(٢) .

٣ ــ طريقة نسبة البقاء : وبهذه الطريقة يمكن التعرف على حجم الهجرة علاوة على خصائص المهاجرين مثل العمر والنوع .. وتعتمد على ما يعرف بنسب البقاء ، أى احتمال البقاء لفوج من السكان فى فئة عمرية فى تعداد معين الى التعداد التالى .

نتائج الهجرة :

ان التغير الذى يحدث فى حجم وتوزيع وخصائص السكان نتيجـــة للهجرة أثارا واضحة تحـــدث فى منطقتى المغادرة والوصـــول ويمكننـــا أن نحصر أهم نتائج وآثار الهجرة فى :

---

(١) عبد المنعم شوقى : « الاجتماع الحضرى » مكتبة القاهرة الحديثة ــ القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٠٥ .

(٢) فتحى ابو عيانة : « جغرافية السكان » ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٥١ .

(أ) تغير حجم السكان :

وهو من أبرز نتائج الهجرة ، وتتضح ملامح هذا التغير فى اتجاهين عكسيين يتمثل **أولهما** فى زيادة عدد السكان فى الأماكن التى تتم اليها الهجرة ، وهى الأماكن التى تتصف بمظاهر الجذب ومن أهم هذه الأماكن فى الوقت الحاضر المدن بصفة عامة ، خاصة عواصم البلاد ومناطقها الادارية . وتتفق معظم الدول النامية فى تلك الظاهرة والتى تبدو فى تدفق أعداد كبيرة من سكان الريف الى المدن ، وأدى ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكانى بتلك المدن ارتفاعا يفوق متوسط معدل النمو فى البلد أو القطر . ولعل مصر تعطينا مثلا واضحا على ذلك حيث يصل معدل النمو السنوى فى حضرها أكثر من ٣٪ ويزداد ارتفاعا كلما كبر حجم المدينة وازدادت أهميتها الادارية (القاهرة ٥ر٤٪) الاسكندرية (١ر٣٪) أما المحافظات الريفية فان معدلها يتراوح ما بين ٥ر١٪ : ٥ر٢٪ سنويا . ومن المناطق التى يهاجر اليها الناس أيضا — بعد المدن — المناطق الزراعية حديثة العهد بالاستيطان وتؤدى الهجرة من مناطق معينة الى تناقص سكانها depopulation بسبب مغادرة الناس لها . وينتج عن هذا التغير عدة آثار مختلفة منها :

١ — الاحتكاك والتلاقح والتمثل والتكيف . . . الثقافى والاجتماعى .

٢ — زيادة الاتصالات ، وتقوية الروابط بين سكان الريف والمدن ، وانتشار الأنماط الثقافية عن طريق انتقال الناس بين المناطق المختلفة ، والتقليد والمحاكاة .

٣ — تحسن مستوى المعيشة ، الذى ينعكس على الأفراد والجماعات المهاجرة

٤ — الهجرة عامل فعال من عوامل تخفيف الضغط السكانى لمنطقة ما .

٥ — قد يتبع الهجرة الى الأماكن الجديدة بعض المشكلات الناجمة عن الضغط السكانى كمشكلات الاسكان ، وارتفاع الأسعار ، وازدحام المواصلات ، وصعوبة آداء المرافق لمهامها بكفاية ويسر .

٦ — اذا فشل المهاجر فى عملية تكيفه مع البيئة الجديدة المهاجر اليها ، فقد يؤدى به ذلك الى عودته الى موطنه الأصلى ، ولكن ذلك لا يتم عادة بسهولة نفسية واجتماعية واقتصادية ، لذلك يحاول هؤلاء الى الوقوع فى صراع نفسى وعدم استقرار قد يفضى فى النهاية الى انحرافات سلوكية .

(ب) تغير خصائص السكان :

بات من المعروف أن المهاجرين يتميزون بخصائص معينة بفضلها يمكن للمهاجر أن يتخطى صعوبات الهجرة ، ولهذا فان أبرز سمة تميز المهاجرين هى الشباب والذكور منهم على وجه الخصوص . وتؤدى حركة الهجرة لهذه الفئة العمرية الى تغير خصائص السكان فى كلا المجتمعين المهاجر منه ، والمهاجر اليه ، ويمكن التعرف على ذلك من خلال مقارنة الأهرام العمرية النوعية للسكان فى كلا المجتمعين .

(جـ) اختلاط السكان فى المهجر :

من النتائج الهامة المترتبة على الهجرة ، اختلاط العناصر السكانية فى المهجر ، مع ما يتولد عن ذلك من مشكلات عرقية ولغوية مختلفة سواء للسكان المهاجرين أو للسكان الأصليين ، ولا تخلو خريطة العالم السكانية من قبل هذه المشكلات التى تبرز بوضوح فى مناطق الهجرات الكبيرة كأمريكا الشمالية ، واستراليا ، وجنوب افريقيا . وقد سبق أن أشرنا الى مساوىء التفرقة العنصرية وآثارها المدمرة فى الجزء السابق من هـــذا الفصـــل .

أما الاختلافات اللغوية فقد تؤدى الى مشكلات هى الأخرى فى مكان الهجرة ، اذ تحاول كل فئة من السكان (الأصليين والنازحين) المحافظة على اللهجة واللغة الخاصة بها ، وتظل اللغة الأصلية للمهاجرين سائدة ربما الى جيلين أو أكثر ، ولا تهمل الا بعد الاندماج مع الأصليين فى المدارس والجيرات ، وفى سوق الأعمال حيث يضطر الذكور الى التحدث بلغة المهجر السائدة حتى يتمكنوا من كسب عيشهم ، وعـــلى كل حال يستمر حفاظ المهاجرين على لغتهم الأصـــلية لفترة طويـــلة اذا كانوا يمثلون جاليات كبيرة ، وترتفع نسبتها بالنسبة للمهجر أما هجرة الأفراد والجماعات الصغيرة فانها لا تقو على البقاء طويلا ، وعليها أن تتمثل لغة المهجر حتى يمكنها البقاء فيه بسهولة .

على أن هناك لغات دخيلة أو أجنبية يمكن فرضـــها عـــلى بعض المجتمعات اذا ما وقعت هذه المجتمعات تحت نير الاحتلال أو الاستعمار الذى يسعى جاهـــدا لتثبيت الاحتلال وتطويل أمده كما حدث للدول التى استعمرتها انجلترا وفرنسا وغيرها .

(د) الجوانب الاقتصادية :

تتميز الهجرة بأن لها عدة نتائج وآثار اقتصادية لعل أهمها ما يلى :

١ — انتقال رؤوس الأموال والمساعدات المباشرة وغير المباشرة من بلاد المهجر الى البلاد المهاجر منها أو العكس . فالدافع الى الهجرة أسباب كثيرة من أولها الفقر والظروف الاقتصادية السيئة للمهاجرين ، وعندما تتم الهجرة ، ويفتح الله على المهاجر فانه لا ينسى أهله وذويه الذين يمدهم بالمساعدات المالية المباشرة ، أو غير المباشرة المتمثلة فى اقراضهم أو اهدائهم بعض الحاجيات . وقد يرسل المهاجرون بالأموال لانشاء بعض المشروعات الاقتصادية أو الاسهام فيها فى مواطنهم الأصلية .

٢ — تكلف الهجرة مناطق الاستقبال بعض الأعباء المالية والاقتصادية ، فقد تتعهد بعض دول المهجر بنفقات سفر المهاجرين (كاستراليا) أو اعداد المساكن والأراضى والخدمات الأخرى . أما اذا كانت الهجرة داخلية فانها تزيد من أعباء الدولة لتقديمها خدمات اضافية لملاقاة أفواج المهاجرين كالمدارس والمستشفيات والمرافق الآخرى .

٣ — تخطر المناطق المهاجر اليها باستقبال العناصر الشابة القادرة على العمل والتى تتميز بدرجة عالية من التعليم ، والتدريب والخبرة فى مجالات المهن المختلفة وتسمى هذه الظاهرة (باستنزاف العقول Brain Drain وبالتالى تفقد المناطق الطاردة وهى عادة المتخلفة (القطاعات الرعوية أو الريفية فى المجتمع فى حالة الهجرة الداخلية — والبلاد النامية فى حالة الهجرة الخارجية) ثمرة غرسها باستمرار ، وتعانى من نقص العمالة المهنية الماهرة .

٤ — قد تكون الهجرة ذات نتائج ايجابية على المناطق المهاجر منها ، كتخفيف الضغط السكانى مما يترتب عليه رفع مستوى المعيشة بهذه المناطق ، كما يمكن أن تختفى البطالة المقنعة بها .

٥ — تؤدى ظروف المعيشة القاسية ، والفقر الشديد الى هرب فقراء الناس والمعدمين منهم من المناطق التى يقاسون فيها من تلك الظروف (الريف فى

الدول النامية) الى المناطق التى يأملون فيها حياة أفضل (المدن الكبيرة فى ذات الدولة المتخلفة) ونظرا لحل هذه الفئات ، وانتقادهم للخبرة فانهم يكونون قطاعا هامشيا من سكان المدن ، ويترتب على وجودهم بالمدن العديد من المشكلات الاجتماعية .

الفصل الخامس

الثقـــافة Culture

يجمع معظم المفكرين الاجتماعيين على أن العلوم الاجتماعية تختص بدراســة الطبيعة ما فوق العضوية Super Organic ، مثلما تختص العلوم الطبيعية بدراسة البيئة غير العضوية Dis-Organic ، وتختص العلوم البيولوجية بدراســة البيئة العضوية (حيوان — نبات) ، ولا شك أن هذه الطبائع الثلاث (العضوية — غــير العضوية — ما فوق العضوية) تمثل كل الكون الذى خلقه الله سبحانه وتعالى من جميع جوانبه ، وبجميع مشتملاته ، وهى لكونها أجــزاء الناموس العــام للطبيعة الكونية ، فان بينها صلات ، وعلاقات متبادلة ، والانسان الذى كرمه الله ، وسخر له كل ما فى الكون المنقسم الى هذه الطبائع الثلاث ، هو نفسه يشارك فى هذه الطبائع كلها ، وهو يؤثر فيها بعمله وعلمه وجهده وتعاونه مع أقرانه ، ويتأثر بما فيها(١) . وتشتد صلة الانسان بالطبيعة العضوية لأنه يشارك فيها مع الحيوان والنبات بصفتهم كائنات حية وهو كذلك ينفرد بالطبيعة « فوق العضوية » لأنها البيئة الخاصة بالانسان باعتباره كائنا اجتماعيا ، بمعنى آخر فان الطبيعة فوق العضوية هى بيئة الانســان الاجتماعية التى تشمل كل ما خلقته مهارة الانسان وابداعه ، وما يتطلبه تطوره الثقافى والحضارى ، وما يحتاجه ويلجأ اليه فى مختلف وجوه نشاطه الاجتماعى ويطلق على هذه الأمـــور التراث الثقافى الاجتماعى ، ذلك التراث الذى يقابل التراث الطبيعى والبيولوجى(٢) .

اذن فالثقافة انسانية ، بمعنى أن الانسان هو وحده المخلوق الذى يتميز بأن له ثقافة ، والثقافة الانسانية هى كل ما يقوم به المرء من أعمال ، وكل ما يؤمن به من اعتقادات وافكار ، وكل ما يشعر به من صور وأحاسيس ، وكل ما تراكم لديه من

---

(1) H. Spencer, Principles of sociology, vol 1, clepter 1, 1874.

(٢) د . مصطفى الخشاب : « علم الاجتماع ومدارسه » « المدخل الى عــلم الاجتماع » ، مكتبة الأنجلو المصرية ، بدون .

عادات وأعراف وتقاليد ، وكل ما يوجه سلوكه من علوم ومعارف وقوانين .. وعلى الجملة هى كل تراثه ، وهى أسلوب وطريقة الانسان فى حياته .

واذا كانت الثقافة من صنع الانسان ، ولا توجد ثقافة الا حيثما وجد المجتمع الانسانى ، فهو (أى الانسان) خاضع لها وملتزم بها ، وهو يثنى عليها ويمجدها ويحرص عليها ، وبامكانه أن يضيف اليها .

ومما لا شك فيه أن ثقافة أى فرد تتوقف على ثقافة الفئة أو الطبقة الاجتماعية التى نشأ فى كنفها ، وينتمى اليها (كالأسرة — أو الفئة المهنية التى ينتمى اليها ..) ، وأن ثقافة الفئة أو الطبقة ، تتوقف على ثقافة المجتمع كله الذى تنتمى اليه تلك الفئة أو الطبقة . وبناء على ذلك فان ثقافة المجتمع هى الأساس ، الذى منه تتفرع ثقافات الفئات أو الطبقات فيه ، ومن ثم تصدر ثقافة الأفراد .

ولكن لا ينبغى أن نتصور أن هناك فردا يمكنه أن يمثل أو بالأحرى يحيط بجميع أجزاء الثقافة ومكوناتها خصوصا فى المجتمعات الحديثة المعقدة ، فالثقافة الكاملة لا يمكن أن تسبغ على أحد ، وذلك لتعدد وتشابك وتداخل أجزاء الثقافة الواحدة . فنحن نعلم مثلا أن العلم بدون سلوك قويم فهو حذلقة والسلوك المهذب بدون فكر أو تعليم يجعل من الفرد مجرد آلة ، وأن القدرة الفكرية اذا جردت من الصفات الأكثر انسانية لا تستحق الاعجاب ، الا كما يستحق ذكاء طفل معجزة فى لعبة « الشطرنج » وأن الفنون بدون اطار فكرى زيف وخواء ، واذا كنا لا نجد الثقافة الا مترابطة ومتداخلة وأن كمالها لا يتحقق الا بهذا التساند والتكامل الجمعى لأجزائها ، فاننا كذلك يجب الا نتوقع فى أى شخص واحد أن يكون كاملا فى جميعها (الثقافة) . واذن نستنتج أن الفرد الكامل الثقافة هو محض خيال ، ولو استطردنا فى البحث عن الثقافة الكاملة ، فاننا لم نجدها فى الفئة أو الطبقة الاجتماعية — لأنها مكونة من أفراد غير كاملى الثقافة أيضا — ولكننا سنجدها بعد التحليل الدقيق فى هيئة المجتمع ككل . وهذه الفكرة كثيرا ما تغيب عن ذهن الناس ، فالناس يعتبرون أنفسهم مثقفين على أساس اتقانهم لفن واحد أساس ، وبجانبه عدة أشياء أخرى مكملة له ، فى حين أنهم يفتقدون فنون أخرى لا حصر لها ، ولكن لا يشعرون بهذه النواحى التى تعوزهم(١) .

---

(١) ت . س . اليوت « ملاحظات نحو تعريف الثقافة » ترجمة شكرى عياد ، وزارة الثقافة المصرية ، ص ٢٣ .

على أن الثقافة ليست هى المجتمع ، وليست هى فئاته أو طبقاته المكونين من أفراده لكنها ألصق بالمجتمع من الانسان الفرد الذى هو صانعها وتابعها ، على نحو ما كان يصنع الوثنى قديما تمثالا من « العجوة » ، ثم يأكله ويهضمه ويتمثله فى الدم ليصنع غيره من جديد أفضل منه . فالمجتمع كجماعة من الناس يصنعون ثقافة ، ولا يستطيعون الانفصال عنها رغم أنهم صانعوها ، وهذا ما أوضحه رالف لنتون عندما ميز بين الفرد والمجتمع والثقافة بقوله « ان كل لفظ من هذه المتغيرات الثلاث اسم لشىء مختلف ، ولكل منها خصائصه المميزة ، ودوره الخاص به فى الصورة الدينامية التى تتكون من الثلاثة معا : فالمجتمع أفـــراد منظمون ، والثقافة طائفة منظمة من الاستجابات المكتسبة يتميز بها مجتمع معين ، والفرد كائن حى قادر على الشعور والتفكير والفعـــل بذاته .. لكنه مقيـــد فى استقلاله بالمجتمع وبالثقافة الذين ينمو فيهما(١) .

وبطبيعة الحال فان درجة تقدم المجتمع نحو التعقيد ، والتباين الوظيفى ، ترتبط ارتباطا عكسيا بتخصيص الثقافة ، بمعنى أن المجتمع البدائى أو شبه البدائى البسيط تميل الثقافة فيه الى العموميات ، أى يتبعها كل أفراد المجتمع ، ويميل أفراد هـــذا المجتمع البسيط الى الاحاطة بكل أجزائها أو معظمها فهو مشارك فى اقتصاد المجتمع وفى حروبه ، وفى فنونه وفى آدابه وفى معارفه بالاضـــافة الى عاداته وتقاليده ... وذلك لصغر حجم المجتمع وقيام أفراده بدور مؤسساته المتخصصة . أما فى المجتمع الحديث حيث كبر حجمه ، وتباين المهن ، نتيجة تقسيم الأعمـــال ، وقيام المؤسسات والمنظمات المختلفة فيه ، فان دور الفرد والجماعات الأولية ينحصر ويتضاءل ، ولا يدخل مشاركا فى كل أوجه الحياة ـــ كما كان فى المجتمع البسيط ـــ ولهذا تميل الثقافة فى هذا النوع من المجتمعات الحديثة الى « الخصوصيات » حيث ينقسم هذا المجتمع الى آلاف من التقسيمات المهنية والطبقية والفئوية ، لكل منها نمط خاص يميزها عن الجماعات الأخرى داخل المجتمع الواحد (٢) .

وتمثل الخصوصـــيات جزءا كبيرا من ثقافات المجتمعات المتمونة ، وهى فى

---

(1) Ralf, Linton, The Tree of culture, N. Y., 1962 pp. 29-32.

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٣ ـــ ٢٨ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٩ .

الحقيقة عوامل مفرقة بين أجزاء المجتمع ، اذ أن كل جماعة تصبح لها شخصية مستقلة بفضل تلك الخصوصيات ، وعلى طرف نقيض نلاحظ أن العموميات .. تلعب دورا هاما فى تماسك المجتمع وترابطه نظرا لشمول تطبيقها(١) .

* عناصر الثقافة :

تتمثل عناصر الثقافة فى عدة أمور منها : اللغـة — العادات — الأعراف — التقاليد — الفنون المختلفة — العلوم والمعارف — القانون — الرأى العام بالاضافة الى جميع النظم التى وضعها الانسان لتنظيم حياته فى المجتمع .

تعريف الثقافة :

يصعب ايجاد تعريف واحد محدد ، ومتفق عليه ، لهذا المصطلح البالغ الأهمية ولهذا فسوف نستعرض بعض التعريفات التى نرى أنها تعطى صورة واضحة لمضمون هذا المصطلح .

تعريف كروبير وكلاكهون : وهو تعريف يحظى بموافقة علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر ، لأنه يعتبر صيغة تأليفية مقبولة فالثقافة — عندهما — تتألف من أنماط ، مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول ، عن طريق الرموز ، فضلا عن الانجازات المتميزة للجماعات الانسانية ، ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة . ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية وكافة القيم المتصلة بها ، أما الأنساق الثقافية ، فتعتبر نتاج السلوك من ناحية ، وتمثل الشروط الضرورية له من ناحية أخرى(٢) .

ويذكر هذان العالمان أنهما قد توصلا الى هذا التعريف بعد أن حللا ما يزيد على ١٦٠ تعريفا كتبت بالانجليزية قدمها علماء الاجتماع ، والأنثروبولوجيا ، وعلم النفس ، والطب النفسى وغيرهم وتبين لهما أن هناك تعريفات اهتمت بالحصر والوصف ،

---

(١) عبد الهادى الجوهرى وأخرون : « دراسات فى علم الاجتماع » مرجع سابق ص ص ٢٥ — ٢٦ .

(٢،٣) محمد عاطف غيث : « قاموس علم الاجتماع » ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(4) Taglar, E. B., Primitive culture, London, 1871, p. 1.

بينما اهتمت أخرى بالطابع النفسى ، وتعريفات ثالثة تاريخية ، ورابعة معيارية ، وخامسة بنائية وأخيرا تعريفات تطورية(٣) .

تعريف العالم الانجليزى أ . ب . تايلور « الثقافة بالمعنى الاثنوجرافى الواسع هى ذلك الكل المعقد الذى يشتمل على : المعرفة ، العقيدة ، الفن ، الأخلاق ، القانون ، العادات ، وكل المقومات الأخرى التى يكتسبها الانسان كعضو فى المجتمع(٤) .

تعريف ت . س . اليوت يقول « ان الثقافة هى طريقة حياة شعب معين ، يعيش معا فى مكان واحد ، وهذه الثقافة تظهر فى فنون الشعب ونظامه الاجتماعى وفى عاداته وأعرافه ، وفى دينه . ولكن اجتماع هذه الأمور لا يكون الثقافة . وان كنا كثيرا ما نتكلم — للتسهيل — كما لو كان هذا صحيحا . ان هذه الأمور ليست الا الأجزاء التى يمكن أن تنقسم اليها « ثقافة ما » كما ينقسم جسم الانسان بالتشريح ولكن كما أن الانسان أكثر من مجموع الأجزاء المختلفة المكونة لجسمه ، فكذلك الثقافة أكثر من مجموع فنونها وأعرافها ومعتقداتها .. فهذه العناصر كلها يؤثر بعضها فى بعض ، ولكى تفهم واحدا منها حق الفهم يجب أن تفهمها جميعا ، وهناك درجات مختلفة من الثقافة .. ثقافات عليا تتميز — على العموم — بتباين الوظائف ، وثقافات أقل درجات تبعا لدرجة تقسيم العمل وتباين الوظائف فى المجتمع بحيث يمكنك أن تتكلم عن طباق المجتمع الأقل ثقافة ، والأكثر ثقافة وبحيث يمكنك أن تتحدث فى نهاية المطاف — عن أحد الأفراد على أنه ذو ثقافة ممتازة ، فثقافة الفنان أو الفيلسوف متميزة عن ثقافة العامل الزراعى وثقافة المهندسين أو المعلمين مختلفة عن ثقافة السياسى ، ولكنها تكون كلها فى المجتمع أجزاء من ثقافة واحدة مشتركة ، تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات(١) .

تعريف ريموند فيرث R. Firth يقول « اذا نظرنا الى المجتمع على أنه يمثل مجموعة أفراد ، فان الثقافة طريقتهم فى الحياة ، واذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الاجتماعية فان الثقافة هى محتوى العلاقات ، واذا كان المجتمع علاقات متبادلة بين

---

(١) ت . س . اليوت « ملاحظات نحو تعريف الثقافة » (مترجم) مرجع سابق ص ١٤٣ .

2 — R. Firth ; Elements of Social Organization, London, 1951, P. 27.

الأفراد والهيئات ، فان الثقافة هى المظاهر التراكمية المادية واللامادية التى يتوارثها الناس ويتناقلونها ، ويستخدمونها . وللثقافة محتوى فكرى ينظم سلوك الانسان ، والثقافة من وجهة النظر السلوكية سلوك مكتسب ومتعلم ، وهى علاوة على ذلك تعتبر حافزا للأعمال والأفعال(٢) .

أهم تقسيمات الثقافة :

من أشهر التقسيمات ذلك التقسيم الذى يفرق بين نوعين من الثقافة :

١ ــ ثقافة مادية ، وهى جميع المصنوعات التى صنعها الانسان ليتوافق مع بيئته .

٢ ــ ثقافة لا مادية : وهى جميع السمات الثقافية غير المحسوسة ، كالمعتقدات والأفكار والقيم ، والمعايير ، والمهارات الفنية ، واللغة والتى يمكن أن تنتقل من جيل الى جيل . ويفضل بعض علماء الاجتماع قصر استخدامهم للثقافة للدلالة على هذا الجانب اللامادى فقط ، بينما يميل آخرون الى قسمة الثقافة الى الجانبين المادى واللامادى .

ويرى بعض العلماء من أمثال تالكوت بارسونز ، أن هـــذا الفصل بين جانبى الثقافة فصل تعسفى ، ولا ينهض دليلا مقبولا على صحة الوقائع ، فكل اختراع أو فن تكنولوجى (مادى) ما كان ليظهر لو لم يكن قد سبقه تفكير نظرى فيه ، كما أن الاختراع (الماديات) يمكن أن يفضى الى أفكار ودراسات علمية لحل مشكلات الصناعة والتكنولوجيا وهكذا .

ومن بين التقسيمات تقسيم كلارك ويسلر C. Wissler (١) الذى قسمه الى تسعة أقسام رئيسية يمكن أن نجدها لو قمنا بتحليل ثقافة أى مجتمع ما وهى :

أ ــ طرق التعبير : اللغات ــ طرق الكتابة ــ والحركات المعبرة .

٢ ــ الفنون : كالنقش ، والرسم ، والنحت ، والموسيقى ، والمسرح والسينما ،

٣ ــ الموضوعات المادية وتشمل :

(أ) عادات الطهى وتناول الطعام .

(ب) المسكن (جـ) الملبس
(د) المهن والصناعات (هـ) العدد والآلات
(و) الأسلحة (ز) النقل والمواصلات وطرق الاتصال الأخرى

٤ — المعارف : وتشمل الميتافيزيقا والفلسفة ، والعلوم ، والأساطير الشعبية .

٥ — الدين ويشمل :
صور الطقوس — كيفية معاملة الموتى — علاج المرضى .

٦ — النظم الاجتماعية وتشمل :
(أ) تركيب الأسرة (ب) صور الزواج
(جـ) الميراث (د) المعاملات
(هـ) الضبط الاجتماعى (و) الألعاب والرياضة والتسلية .

٧ — الملكية ومنهــا :
(أ) العينية والشخصية
(ب) طرق البيع والتبادل ومقتنات القيم
(جـ) التجارة الداخلية والخارجية .

٨ — الحكومة : ومعها النظام السياسى ، القوانين والتشريعات واجراءاتها .
أيضا تقسيمات أخرى يركز كل منها على بعد معين ، فمن الممكن مثلا تصنيف الثقافة

٩ — الحرب .
ولم تكن تلك التصنيفات هى آخر الحديث عن تقسيمات الثقافة ، وانما هناك
الى أنواع مختلفة بحيث تبدأ من أكثرها محسوسية الى أبعدها تجريدا(١) كما يلى :

١ — الأشياء المادية : كالمبانى ، والآثار ، والعدد والأدوات المستخدمة من جانب الانسان ليمكنه التكيف مع البيئة .

٢ — الأنماط السلوكية : كالعادات والتقاليد ، وكيفية استخدام الناس للأشياء المادية السابقة .

---

(٢) عبد الهادى الجوهرى وآخرون : « دراسات فى علم الاجتماع » ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣ — ٢٧ .

(1) Alfred Mclung, L., Sociology, 3ed, 1969, pp. 210 — 211.

٣ — الأنماط العقلية : كالاتجاهات ، والعواطف ، والشعر ، والموسيقى ، والنظافة ... الخ .

٤ — النظم الاجتماعية : كالأسرة ، والقانون ، والملكية ونحو ذلك .

٥ — الرموز : كاللغة ، والرسم أو الوشم ، والألعاب الرياضية .

٦ — المعتقدات الدينية ، والعلوم ، والفلسفات ، والسحر .

مميزات الثقافة :

يمكن فى ضوء التعريفات السابقة ، والتصنيفات المشار اليها ، وما تقدم فى صدر استعراضنا لموضوع الثقافة أن نستخلص الصفات الجوهرية التالية التى يمكن أن تتميز بها الثقافة فى أى مجتمع بصفة عامة(٢) :

١ — أن الثقافة مكتسبة : بمعنى أن الفرد يتعلمها عن طريق التنشئة الاجتماعية منذ مولده فى أسرته ، ويستزيد اكتسابه لها كلما نما واتسعت دائرة معارفه واحتكاكه بالآخرين فى المدرسة والنادى وجماعات الأصدقاء وجماعات المهنة أو الطبقة ، وعلى ذلك فان الثقافة ليست فطرية أو موروثة ، ولكنها فى جملتها نتيجة للاختراع الاجتماعى ، وتنتقل من جيل الى جيل عن طريق التعلم سواء كان مقصودا ، أو غير مقصود .

وفى ذلك تقول مارجريت ميد M. Mead (١) « ان الثقافة ... سلوك مكتسب تنقله جماعة من الناس كاملا الى أبنائهم ، وينقلون جزءاً منه الى المهاجرين اليهم من الكبار الذين يقبلون الاقامة معهم فى مجتمعهم » .

٢ — أن الثقافة محددة لأنماط الحياة الاجتماعية فى أى مجتمع .

٣ — رغم أن الثقافة تعمل على توفير سبل الحياة ، وتنظيم الحياة الاجتماعية بشكل يوفر لأفراد المجتمع ما أمكن من حاجاتهم المعيشية ، وطرق الحصول عليها الا أنها تختلف فى الوسائل المؤدية الى اشباع هذه الحاجات ، وفى شكل التنظيم نفسه ، فكل ثقافة مثلا : تعمل على توفير الأكل وطـــرق الحصول عليه للناس الا أن ثقافة مجتمع ما تعتمد على الزراعة فى ذلك ، بينما تعتمد ثقافة مجتمع آخر على الاستيراد ، وكذلك الحال فى طريقة اعداد الطعام فى كل ثقافة حيث نلاحظ اختلافها من مجتمع الى آخر ، وهكذا .

٤ — أن الثقافة انسانية : أى خاصة به ومن صنعه ، وهو حفيظ عليها .

٥ — تتأثر ثقافة كل مجتمع ، بالخبرات والظروف البيئية (الجغرافية والطبيعية والبيولوجية) وكذلك بالأوضاع الاجتماعية المحيطة بالمجتمع ، فثقافة البدوى مخالفة لثقافة الحضرى ، وثقافة مجتمع آخر كالقرية غير ثقافة مجتمع الصناعة وهكذا .

٦ — رغم أن كل مجتمع يجتهد فى الحفاظ على ثقافته المميزة له ، فان الثقـــافة عرضة للتغير بفضل ما تضيفه اليها الأجيال الجديدة من خبرات وأدوات وقيم ومصطلحات لفظية وغيرها ، هذا وتختلف سرعة تغيرها من مجتمع الى آخــــر .

٧ — تنتشر الثقافات ، وتنتقل من مجتمع الى آخر عن طريق وسائل الاتصال المختلفة وعن طريق الغزو أو الاحتكاك الثقافى كما يحدث فى حالة الايفاد للتعليم ، والابتعاث لدول أجنبية لاكتساب علوم أو مهارات فنية جديدة أو فى استيراد الكتب والمجلات العلمية أو عن طريق الاستعمار بأشكاله المتعددة .

٨ — الثقافة أكبر من مجموع أجزائها : فهى لا تدرك عن طـــريق تشريحها الى

(1) Margret Mead, Cultural patterns and Tecbical Change, Unesco, Tensions and Technology Series, 1954.

عناصرها بحيث تفهم جزءا جزءا أو عنصرا عنصرا ، وانما هى كل متماسك لا يمكن فهمها الا جملة ، وهى بذلك أشبه بجسم الكائن الحى لو شرح الى أجزاء ، لما أمكن فهم طبيعته الحية ، وكيفية تلاحم هذه الأجزاء وأدائها لوظائفها بطريقة تنم عن حياة متكاملة فيها « روح حية » لا يمكن ادراكها بعد التشريح وعزل الأجزاء عن تركيبتها الالهية .

٩ — اللغة كوسيلة للاتصال الرمزى تعتبر أساسا هاما من مكونات أى ثقافة كما أنها عاملا هاما يعمل على تراكم التراث الثقافى وزيادته ، وامكان انتقاله من جيل الى آخر داخل المجتمع ، ومن مجتمع الى آخر ، وهى فى الوقت ذاته أساس هام فى عملية التنشئة الاجتماعية .

١٠ — الثقافة مجتمعية : بمعنى أن ثقافة المجتمع هى أساس ثقافة الجماعات ، وأن ثقافة الجماعات هى أساس ثقافة الأفراد (كما سبق التوضيح) ، وليس معنى ذلك أن كل عناصر الثقافة لابد وأن يتبعها كل أفراد المجتمع ، العناصر أو السمات يتبعونها أو لا يتبعونها . ولتوضيح ذلك فانه يمكن بل هناك ثقافات تتبعها فئات أو جماعات معينة فى المجتمع بينما لا تطبقها جماعات أخرى ، وما يقال عن الجماعات يمكن أن يقال عن الأفراد ، بمعنى أن بعض الأفراد فى المجتمع يمكنهم أن يجدوا فرصا لاختيار بعض القول بأن الثقافة يمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام تبعا للفرد ، والجماعة ، والمجتمع وهى :

(أ) **المتغيرات** : وتعنى أمر ما ، أو موقف معين ، يمكن الوصول الى تحقيقه من خلال عدة طرق مختلفة ، لكن كل منها يوصل الى نفس الأمر ، وللفرد الحرية فى أن يختار السلوك الذى يتفق مع ميوله وظروفه الخاصة : فمثلا : يستطيع المسلم فى المجتمع العربى أن يختار بين زوجة واحدة أو زوجتين أو ثلاث أو أربع فى اطار شروط معينة . ويستطيع الفرد أن يتعلم المهنة التى تناسب ميوله فهو يستطيع أن يكون طبيبا ، أو مهندسا أو تاجرا أو نجارا أو صانعا ما أو زارعا .. الى غير ذلك من المهن . وهنا يجب أن نلاحظ أن الفرد وان كان له الحق فى اختيار نمط السلوك الخاص به ، الا أن هذا الحق ليس مطلقا ، وانما له حدود معينة تصفها ثقافة المجتمع ، وتحدد اطارها . وتمثل المتغيرات الجانب الأكبر من أنماط السلوك لأى ثقافة .

(ب) الخصوصيات : وهى تمثل جــزءا ليس بالقليل من ثقافات المجتمعات المتمدنة وهى فى الحقيقة عــوامل مفرقة ـــ كما سبق التوضيح ـــ بين اجزاء المجتمع ، اذ أنها تسبغ شخصية خاصة على كل جماعة أو فئــة داخل المجتمع الواحد ، اذ يوجد بفضلها أنماط خاصة من السلوك تميز كل جماعة عن غيرها ، فهناك مثلا : جماعات الطلبة ، جماعات الأطباء ، جماعات المهندسين ، جماعات العمال ، جماعات المحاسبين ، والصيادلة، والمعلمين ، والضباط ، والفلاحين .. الخ ، وبطبيعة الحــال كلما زاد حجم المجتمع ، زادت درجة تعقد العلاقات الاجتماعية فيه ، كلما كثرت التقسيمات الفرعية فى داخل المجتمع . ويؤدى ذلك الى تفكك المجتمع ، وعدم ترابط جماعاته لكثرتها وتباعد أهدافها ومصالحها الخاصة .

وربما كان انقسام المجتمع المتمدن الكبير الى فئــات وطبقات مهنية واجتماعية وثقافية واقتصادية وتعليمية مختلفة لدرجة أن سكان المنزل الواحد فى المدينة قد لا يعرفون بعضهم البعض رغم معيشتهم لعدة سنوات متجاورين ومتقاربين فى ذلك المنزل ، ربما كان هــذا الحال من ضعف الروابط الاجتماعية ، وتفككها ما حــدا ببعض المفكرين الى التحذير من بغية تمزق الروابط الاجتماعيـــة ، وتحــولها الى روابط ثانوية ونفعية خصوصا مع التحولات والتغيرات الواسعة التى تطرأ على شكل المجتمعات بفضل عوامل التغير الاجتماعى والثقافى وأهمها التقدم العلمى والتكنولوجى وارتباط تقدم الصناعة بنشأة المدن وازدهارها مما يجعلها مناطق جذب شديد ، تغرى الكثيرين من السكان فى القطاعات غير الحضرية بالهجــرة اليها لأسباب عديدة ، ومعنى ذلك بوضـــوح فى رأى هؤلاء المفكرين أن المجتمعات الانسانية بصـــفة عامة تقبل وستقبل فى المستقبل مع زيادة نموها وكبرها ، ونمو القطاعات الحضرية بها على أنماط سلوكية مفككة للعلاقات الاجتماعية ، وذلك لأن جــزءا كبيرا من ثقافة تلك المجتمعــات المتمدنة تدخل فى الخصوصيات .

....

(١) ت . س . اليوت « ملاحظات نحو تعريف الثقافة » : (مترجم) ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

وتأسيسا على ذلك حاول بعض هؤلاء المفكرين أن يجدوا وسيلة تحفظ للمجتمع تماسكه ، وتعيد اليه وحدته فيقول اليوت(١) بصدد حديثه عن وحدة الثقافة الأوربية « ان القوة الرئيسية فى خلق ثقافة مشتركة بين فئات اجتماعية ، أو بين شعوب لكل منها ثقافته المتميزة ، هى الدين » .

وبالتأكيد فان الدين فى أى مجتمع هو الشىء الوحيد الذى يمكن أن يجمع كل فئات المجتمع على هدف واحد وعقيدة واحدة ، فمثلا الدين الاسلامى فى المجتمعات التى تدين به يعتبر وعاءا هاما ووحيدا ، تختفى فيه كل عوامل التفرقة والتجزئة والانقسامات الفئوية والطبقية ، فلا فرق بين غنى أو فقير ، ولا بين شريف أو حقير الا بالتقوى ، والجميع أمام شريعة هذا الدين سواء ، والدين فوق كل هذا هو الاطار الروحى الذى يريح الناس من مفاسد الماديات ، فيقرب بينهم ، ويحضهم على التكافل والتقارب بين ذوى الرحم وصلات النسب وبين الجيران .. وتأسيسا على ذلك فان الدين — ولا شىء غيره — يمكن أن ينهض مجمعا لفرقاء المجتمع ، وأن يمسك عليه روابطه الاجتماعية قوية بين أفراده وجماعاته .

(د) **العموميات** : وهى العناصر الثقافية التى يتبعها كل أفراد المجتمع ، ويعاقب كل من يخالفها ومن أمثلتها : القوانين ، ومنع زواج المحارم ، والقواعد الدينية خصوصا فى المجتمعات التى تطبق شرائع أديان معينة .

١١ — للثقافة جانبان : ثقافة مادية (الصناعة والتكنولوجيا) وغير مادية تتمثل فى العلاقات الاجتماعية المتمثلة بين الانسان بالانسان ، أو المتمثلة فى علاقة الانسان بالروحانيات والغيبيات والرموز .

١٢ — الثقافة متنوعة المضمون : فقد نجد تنوعا فى مضمون الثقافات قد يصل الى حد التناقض : فقد نجد أن أنماط السلوك التى يتبعها مجتمع ما ويعتقد أنها الفضيلة بعينها ، قد تعتبر جريمة فى مجتمع آخر يعاقب عليها قانونه .

١٣ — الثقافة متشابه الكل : اذا كانت الثقافة متنوعة فى مضمونها لدرجة

التناقض ــ كما أسلفنا ــ فان الاطار الخارجى لجميع الثقافات واحد ومتشابه ، مهما اختلفت الثقافات فى سلم التقدم الحضارى ، ففى كل ثقافة نجد أشكالا ثقافية واحدة مثل نظام العائلة ، اللغة ، الدين ، الفنون ، النظم الاجتماعية المختلفة .. الخ . والتشابه هنا ينصب على الشكل العام الخارجى للثقافات .

١٤ ــ الثقافة تراكمية : أى عملية نمو الثقافة وتطورها من جيل الى جيل حتى تصل الى شكلها الحاضر .

الهوة الثقافية : Cultural Lag

يرجع الفضل الى وليم أوجبرن W. F. Dgburn فى ادخال هذا المصطلح الى علم الاجتماع حين طبقه على المجتمعات الغربية التى تتطور فيها أجزاء الثقافة المادية بسرعة تفوق معدلات تطور الثقافة اللامادية .

ويعنى هذا المصطلح تغير فى بعض جوانب الثقافة بمعدلات أسرع من تغير الجوانب الأخرى فيحدث تخلف لبعض العناصر الثقافية نتيجة عدم توازن عمليات تغير الثقافة ، نتيجة لاختلاف معدلات السرعة فى التغير وذلك مثلا كما يحدث بالنسبة لسبق التنمية الاقتصادية مع تخلف التنمية الاجتماعية وهنا يصدق المثل القائل « شبع بعد جوع » .

وقد تظهر بعد المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتفكك الاجتماعى الذى يظهر نتيجة التخلف الثقافى أو التقاعس الثقافى كما يسمى فى بعض الأحيان .

وهكذا يتضح لنا أن الثقافة كل متكامل ومعقد تشتمل على عناصر مختلفة منها اللغة ، الدين ، العادات ، التقاليد ، الفنون ، القانون وبقية النظم الاجتماعية الأخرى ، وأن الثقافة شىء يميز كل مجتمع عن الآخر ، لأنها طريقة الحياة الخاصة بسكان كل مجتمع ، وأن الثقافة مجتمعة فى أساسها ، ولو أن هناك قدرا لحرية الفرد فى اختيار نمط الثقافة الخاص به ، وأن هناك ثقافة « خصوصيات » خاصة بكل فئة أو طبقة داخل المجتمع الواحد لزداد هذا اللون من الثقافة فى المجتمعات الأكثر تمدنا والأكبر حجما ، وأن الثقافة رغم اختلاف مضمونها من مجتمع لآخر ، فهى متشابهة فى مظهرها الخارجى فى كل الثقافات المجتمعية .

الفصل السادس

العمليـــات الاجتماعيـــة

Social Processes

عندما ينشأ مجتمع ما — أيا كان نمط هذا المجتمع — تنشأ بين أفراده وجماعاته وهيئاته ومؤسساته علاقات اجتماعية متعددة الأشكال ، متشابكة الأنواع ، مركبة الأبعاد والألوان ، وهى من أهم ضرورات الحياة فى المجتمع .

والعلاقة الاجتماعية Social Relation يمكن تعريفها بأنها « نموذج للتفاعل الاجتماعى المتبادل بين شخصين أو أكثر ، ويمثل هذا النموذج أبسط وحدة من وحدات التحليل السسيولوجى ، كما أنه ينطوى على الاتصال الاجتماعى الهادف والمعرفة المسبقة بسلوك الشخص الآخر . وقـــد تكون العلاقة الاجتماعية ذات أمـــد طويل كعلاقة الزوج بزوجته ، وعلاقة الأب بأبنائه .. ، وقد تكون العلاقة ذات أمد قصير كعلاقة قائد سيارة برجل الشرطة الذى يريد اقناعه بعـــدم خطئه ، وكعلاقة البائع بالمشترى وعلاقة التحية فى طريق عام وهكذا . وقد تكون العلاقة مباشرة وواضـــحة ، وقد تكون غير مباشرة وغامضة ، فالأولى مثل العلاقات فى محيط الأسرة ، فى المدرسة ، فى المصنع ، فى دواوين الحكومة ، والثانية مثل علاقة المنتج بالمستهلك ، وعلاقة الفرد بالدولة . وأيضا هناك علاقات تؤدى الى البناء والايجابية والتجمع تسمى بالعلاقات المجمعة (associative) ومن أمثلتها : التعـــاون ، التثقف ، التـــوافق ، التكيف ... ، ومنها ما يؤدى الى الهدم والسلبية والتنافر والطلاق والحروب وما اليها وتسمى بالعلاقات المفرقة أو المفككة .

وينظر بعض الباحثين الى علم الاجتماع على أنه دراسة للعمليات الاجتماعيـــة أى للتفاعل الاجتماعى ، ومن هنا تأتى أهمية دراستنا للعمليات الاجتماعية فى هـــذا الفصل ، وجدير بالذكر أن العملية الاجتماعية تعتبر نموذجا للتفاعل الاجتماعى يمكن ملاحظته فى حدود فترة زمنية محددة ، ويمكن أن نسمى النموذج الذى يمكن ملاحظته فى فترة محددة مصطلح « بناء اجتماعى » Social Structure

ويطلق بعض الدارسين على التفاعل الاجتماعى Social Interaction (وهو تأثير متبادل بين سلوك الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال) مصطلح التفاعل الرمزى Symbolic Interaction ، وذلك لأن التفاعل الاجتماعى يستند الى الاتصال ، كما أن البعض يرى أن الذات الانسانية قد تتفاعل مع نفسها ، فالشخص الذى يجلس فى مكان بعيد عن الناس ، ويفكر فى مشكلة معينة انما يمارس نوعا من التفاعل الذاتى(١) .

هذا ويشير الاتصال الى ضرورة تبادل الاتجاهات بين الأشخاص أو الجماعات لحدوث التفاعل الاجتماعى واستمراره ، وتعتبر الاتجاهات والقيم ، والأدوار الاجتماعية من أهم العناصر الضرورية للاتصال الاجتماعى (أى الطرق المختلفة التى يرتبط الناس خلالها بعضهم ببعض) ، ويرى كل من ستمول A. W. Small ، وبيرجس E. W. Burgess أن الاتصال هو الخطوة الأولى فى التفاعلات الاجتماعية التى تعتبر العمليات الاجتماعية نموذجا لها .

ونظرا لصعوبة دراسة العمليات الاجتماعية من جانب لأنها ترتكز على تحليل العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات تحليلا دقيقا ، وتتبع أصولها فى مختلف مظاهر النشاط الانسانى ، ولأهمية دراستها بالنسبة لعلم الاجتماع من جانب آخر فسوف نتحدث عن أهم العمليات الاجتماعية السلبية (المفرقة) والايجابية (المجمعة) .

أولا : العلاقات الايجابية (المجمعة)

١ — التعاون : Co-opetation

هو محاولة منظمة من جانب بعض الأفراد للوصول الى هدف مشترك ، وهو عملية تجميع واتحاد ، وبناء وتدعيم ، نجده بيولوجيا فى الصراع من أجل البقاء كسبب لبقاء الكائنات العضوية ، فلو كانت حياتها صراعا دائما لفنيت وقضت على بعضها

---

(١) محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع : مرجع سابق ، ص ٤٢٧ .

البعض ، ولكن من وسط الصراع ينبت التعاون ، وقديما تعاون الناس لحماية أنفسهم من جور الطبيعة في فيضان أو حريق أو حيوان مفترس ... ، هذا وقد تطور التعاون من هذا الشكل الغريزى التلقائى الدفاعى الى نوع أكثر تنظيما ورقيا هو التعاون الديموقراطى كما حدث بعد الحروب العالمية ظهرت رغبة الدول فى تعاونها ومناهضة الصراعات والحروب فأنشأت عصبة الأمم أولا ثم هيئة الأمم المتحدة بوكالاتها المختلفة التى تقدم العون المادى والفنى ، وتعمل من أجل السلام فى العالم .

والتعاون عملية اجتماعية يرجع الفضل الى الأسرة أولا ثم الى البيئة الخارجية ثانيا فى ترويض الأفراد عليها ، والتعاون ولو أنه عملية اجتماعية الا أنه يستجيب مع بعض الدوافع الفطرية الكامنة فى الطبيعة الانسانية ، فالنفس الانسانية تنطوى على طائفة من الغرائز الغيرية بجانب انطوائها على الغرائز الذاتية ، وذلك قد يدلنا على أن حرص الانسان على تحقيق مصالح الغير لا يقل كثيرا عن حرصه على مصالحه الشخصية ، لأن الانسان كما يقول « آوم سميث » ولو أنه مسير بدافع المصلحة الشخصية ، الا أن النظام الطبيعى يوحى اليه بتحقيق مصلحة الآخرين وهو بصدد تحقيق مصلحته ، فالطالب الذى يجد فى دراسته يحقق تفوقا شخصيا لكن هذا التفوق يشد زملاءه الآخرين للتنافس معه علميا فيتقدمون علميا أيضا ، وبالتالى يجنى المجتمع كله من تفوقهم كلهم علميا لأنهم سيشغلون مناصب مختلفة فى الدولة . وكذلك الحال مع الشخص الذى ينادى برصف طريق يوصل الى بيته مثلا ، انما يحقق مصلحة للآخرين الذين سيستخدمون هذا الطريق المرصوف وهكذا .

أنواع التعاون :

للتعاون أشكال مختلفة من أهمها : —

١ — التعاون الدفاعى التلقائى : كتعاون أفراد المجتمع الذى حاقت به كارثة ، حيث يهب الناس متعاونين لدرأ هذه الكارثة والتخفيف منها ، دفاعا عن حياتهم وممتلكاتهم والغرض من هذا الشكل من التعاون هو المحافظة على بقاء الجماعة .

٢ — التعاون المتبادل : وهو الذى يمكن من التطور والارتقاء الانسانى .

٣ — التعاون الاختيارى : كاقدام البعض على انقاذ غريق ، أو اطفاء حريق ،

أو التبرع لمساعدة الفقراء والمحتاجين ، أو ضحايا الحروب ، أو المجاهدين .

٤ — التعاون القهرى الجبرى : وهو التعاون المفروض بحكم التنظيم : كما هو الحال بين الموظفين فى نطاق عمل المصنع أو المؤسسة ، أو غيرها .

٥ — التعاون التعاقدى : وهو أرقى أشكال التعاون : وأكثرها تنسيقا وتنظيما نحو بلوغ الأهداف الاجتماعية المشتركة : ومن أمثلته التنظيمات التعاونية كالجمعيات الاستهلاكية ، والجمعيات الانتاجية ، والجمعيات الائتمانية .

٦ — تعاون محدود النطاق ، فى مقابل تعاون واسع النطاق : الأول هو ما يقتصر على جماعة بعينها ، كمجتمع مصنع ، أو مجتمع محلى ، والثانى ما اتسع نطاقه ليشمل مجتمعا كبيرا ، أو عدة دول وأقاليم ، أو حتى على مستوى العالم .

٧ — التعاون المباشر والغير مباشر : ومن أمثلة الأول : تعاون جمع من العمال مثلا على حفر ترعة ، أو رفع حمل ثقيل على شاجنة بمعنى أن المتعاونين (العمال) يؤدون عملا واحدا ويحققون غرضا مشتركا . أما غير المباشر : مثلما يؤدى كل فرد من المتعاونين عملا خاصا يختلف عن عمل زميله ، ولكن هذه الأعمال الجزئية الخاصة التى يؤديها كل فرد تتجه فى النهاية وتتركز نحو موضوع مشترك كما يتعاون مدرسو اللغة العربية ، والرياضيات ، والانجليزى ، والكيمياء ، والتاريخ وغيرها من العلوم الأخرى فى تعليم تلاميذ مدرسة ما ، فبالرغم من أن عمل كل مدرس يختلف عن الآخر ، الا أن هذه الأعمال فى مجموعها تتجه نحو قصد واحد .

ويرجع بعض الدارسين عملية التقسيم الى مباشر وغير مباشر الى التفرقة بين المصالح المشتركة وبين المصالح المتشابهة أو المتماثلة : ففى الأولى يندفع الأفراد الى التعاون بدافع تملكهم مع جماعاتهم ، وتمثلهم لقيمها ومثلها العليا كمصلحة الأسرة أو الطائفة أو الدولة ، أما المصالح المتشابهة (الثانية) فالدافع فيها الى التعاون هو

---

(1) McIver & Charles Page, Society, An Imterductory Analysis, Macmillan, London, 1955, pp. 62-70.

توافق المصالح الفردية مع مصلحة الآخرين . ولهذا فهى ليست قوية مثل المصلحة المشتركة التى يشعر الفرد أن نجاحه فيها لا يكفى بل لابد من نجاح المجموعة كلها لأن المصلحة مشتركة وعامة بحيث يصعب تجزئتها ، فتعاون جماعة فى لعبة شد الحبل مثلا لا يحقق الهدف المشترك (الفوز) الا بنجاح كل المجموعة . فنجاح الجماعة هنا شرط لنجاح الفرد ، أما المصلحة المتماثلة فلو تعارضت المصلحة الذاتية مع المصالح المتماثلة فيمكن للفرد ألا يتعاون (كشركاء التجارة العامل وصاحب العمل ..) هنا التعاون مجرد توفيق بين مختلف المصالح (صاحب العمل والعمال) أما هناك فانه احساس بقيمة المجموعة المتعاونة ومثلها وتماسكها(١) .

دوافع التعاون :

١ — ترابط الجماعة وتماسكها ، اذ كلما قويت أواصر العلاقات بين أفراد الجماعة كلما أدى ذلك الى زيادة روح التعاون بينهم .

٢ — سيادة مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات ما أمكن ، وتذويب الفوارق بين الفئات والطبقات الاجتماعية ، كل ذلك يخفف من غلواء التنافر والحسد والبغضاء ، ويشق الطريق أمام التعاون ويعمل على زيادته وسيادته .

٣ — محاولة توحيد الأهداف المشتركة ، وجعلها معبرة عن آمال الناس ، ومعالجة لآلامهم حتى تلتقى ميولهم المشتركة ازاءها ، فيسود التعاون ، ويسعون اليه لأنه سيصادق رغبة لدى كل منهم .

٤ — سيادة علاقات القربى ، والصداقة ، والمشاركات الوجدانية .. وكلها علاقات تدفع الى التعاون بدافع المحبة والقبول والرضا .

٥ — قد تتحقق المصالح الشخصية من خلال المصالح العامة المتماثلة التى لا تتم الا فى اطار تعاونى يوفق بين مختلف المصالح ، ويوحد وجهات النظر لمنفعة متبادلة .

واذا كان التعاون ايجابيا وبناءا ، واذا كانت الغلبة له على سائر عمليات التنافر والصراع بدليل ما أحرزته البشرية من تقدم وتطور ورقى ، واذا كان مطلبا نادى به الحكماء والمفكرين والمصلحين فى كل زمان ومكان ، الا أنه لا يصح أن يصبح

آليا يجعل العمل مجرد روتين ، والفرد مجرد ترس فى عمله فتضـيع مزايا الجهود الابداعية ، والابتكار الخلاق ، لقد بات واضحا أن التعاون المطلق فى العمل الواحد يرد قيم الأفراد الى مستوى واحد ، فتحبط القدرات الخاصة ، وتقتل روح المنافسة والرغبة فى الظهور والتفوق . ولذلك يجب أن يكون التعاون مقصورا على حـدود مقبولة تفتح الباب اليه ، ولا تغـلق فى الوقت نفسـه باب المواهب والقـدرات الابداعية والخلاقة .

٢ — التنشئة الاجتماعية Socialization

عملية التنشئة الاجتماعية هى عملية تفاعل يتم خلالها تمثل الفرد لمعايير وقيم وثقافة مجتمعه ، ليصبح متكيفا مع بيئته الاجتماعية . وقوام هـذه العملية هو نقل التراث الثقافى والاجتماعى للانسان من جيل الى جيل ، ويتم اكتساب الأفراد ذلك منذ ولادتهم وحتى تتكامل شخصياتهم الاجتماعية مع مظاهر بيئاتهم الاجتماعية .

وتعتبر الأسرة الوسيط الأول بين الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه ، وهى التى تكسبه اجتماعيته ، فتخلصه من ميول العزلة والأنانية ، وتشرف على سلوكه وتوجيهه وتلقنه لغتها ودينها ، وتقوده على الأخذ بما تقضى به عاداتها وتقاليدها بمعنى آخر فان الأسرة هى المسئول الأول عن عملية ترويض الفرد لـكى يكون كائنا اجتماعيا يستجيب لمؤثرات بيئته سواء كانت جغرافية أم اجتماعية ، ويخضع لأحكامها ونظمها ومعاييرها .

ثم تكمل الجماعات الأخرى التى ينتمى اليها الفرد كحلقات اللعب ، والصداقات والمدرسة ، وجماعات العمـل المهنية وظيفة الأسرة فى تنشئة الأفـراد . ويرى « فيرتشيلد » أن المدرسة تلعب دورا أساسيا فى عملية التنشئة الاجتماعية ، لأنها (أى المدرسة) أساس كل المجهودات والأهداف التربوية المنظمة ، وهى التى تعطى اتجاها محددا للعملية التعليمية .

ويخرج عن جادة الصواب من يظن أن عملية التنشئة تقتصر على عملية نقل التراث الى مواليد المجتمع وحسب ، وانما هى بالاضافة الى ذلك مسئولة عن تلقين الأفراد مبادىء العمل السـوى كالايثار والتعاون وحب الآخرين والمجتمع ، بحيث

ينشأون متفهمين أن مكانتهم وقيمة عملهم تتحدان بما يسهمون به فى تحقيق فلسفة المجتمع ، وأغراضه العامة ، فحقوقهم التى منحها اياهم مجتمعهم ، تستلزم منهم أن يؤدوا مقابلها واجبات . ان انسانية الفــرد وحبه للخير العام ، والمبادىء البناءة تتوقف على مدى نمو الفرد فى داخل الجماعات الاجتماعية المختلفة . ان كثيرا من العلل والأمراض الاجتماعية التى قــد يعانى منها المجتمع ، ترجع فى معظمها الى التنشئة الاجتماعية .

وعلاوة على ما تقدم فان التنشئة الاجتماعية وسيلة لزيادة تماسك الجماعة ، وطريقا الى اندماج الفرد فى حياة الجماعة وتسهيل تكيفه الاجتماعى ، والتنشئة وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى* ، لأنها تغرس فى نفوس الأفراد القيم الاجتماعية ، وتجعلهم يشعرون بقدسيتها ، ويلزمون بصياغة أعمالهم وفقا لها دون احساس بثقلها عليهم لتعودهم عليها ، ودون شعورهم بفقد حرياتهم الشخصية ، وبذلك يصبحون قادرين على التعبير الكامل عن رغباتهم وأمانيهم بأسلوب يتفق ويتلاءم مع ما ترتضيه الجماعة .

وقــد يكون الشخص متكيفا اجتماعيا بالنسبة لجماعة ما ، وغير متكيف بالنسبة لجماعة أخرى حسبما نشىء عليه ، فقــد نجــد أشخاصا غير اجتماعيين بالنسبة لجيرانهم ، ولكنهم مثاليون تجاه من يعملون معهم ، وقــد نجد زوجا صالحا ، ولكنه غير اجتماعى بالنسبة لمرؤسيه والمخالفة فى العقيدة والمبــدأ توجب عــدم المداهنة والموالاة وهكذا .

٣ ــ عملية التكيف **Accommodation**

هى عملية توفيق تقوم على التساهل والتحمل والتضحية من جانب الأفــراد ، فكل شخص يتدرب على قبول النظم والأوضاع الاجتماعية ، ولو أدى ذلك الى تنازله عن جزء من مصالحه الخاصة ، فالتكيف عملية أخذ ورد ودين بين أفراد الجماعة ، وبذلك يحدث الانسجام والملاءمة بين الارادات الفردية المتصارعة ، أو بين الهيئات والجماعات المتعارضة فى مصالحها الطائفية أو المهنية ، أو بين تقاليد قديمة وتقاليد مستحدثة .

(*) انظر الفصل الخاص عن الضبط الاجتماعى من هذا المؤلف .

وتلعب عملية التكيف دورا كبيرا فى تسهيل قبول الانسان لظروف البيئة التى يعيش فيها ، ويصبح قطعة منها ، فلا يشعر بوطأة نظمها ، بل تتأصل هذه النظم فيه وتصبح من مقومات شخصيته . وترتكز عملية التكيف على وجود حد أدنى من التشابه بين الظروف الاجتماعية التى تواجه جميع أفراد الجماعة بحيث يستطيعون القيام بفاعليات مختلفة ولكن بحد أدنى من التصادم والتنافر . ويتضمن التكيف : تغيير فى العادات والتقاليد والنماذج الثقافية المتصلة بها ، كما يؤدى الى تماسك الجماعة لأنه يقرب أفرادها من بعضهم ، ويقضى على الفتن والمشاحنات والتصارع فى الجماعة .

وتظهر أهمية عملية التكيف بشكل واضح ، عندما تهاجر جماعة من بيئتها الأصلية الى بيئة اجتماعية أخرى مختلفة عنها فى تراثها الثقافى ، ففى هذه الحالة تواجه الجماعة المهاجرة صراعا داخليا عنيفا بين التراث المتأصل فيها ، وبين أوضاع البيئة الاجتماعية الجديدة ، ويظل الصراع قائما الى أن يتم التكيف .

وتختلف عملية التكيف باختلاف المستويات الثقافية والاقتصادية والامكانات المادية للجماعات المتقابلة ، فقد يحدث أن تهبط الجماعة المهاجرة عن درجة مدنيتها اذا أرغمتها البيئة الجديدة على ذلك .

والتكيف نوعان : سلبى ، وايجابى ، أما الأول ففيه يخضع الفرد للوسط الذى يوجد فيه (المناخ — الطبيعة — الثقافة) ويلعب هذا الوسط الدور الأهم فى عملية التكيف اذ يلائم بمرور الوقت بين أمزجة الأفراد وأخلاقياتهم ويطبعها بطابعه . أما الايجابى فان تأثير الفرد فيه يكون أكثر وضوحا ، بحيث يقوم هذا الفرد بتغيير الوسط ومحاولة تسخيره والتحكم فيه قدر الامكان وفقا لقدرات الفرد وثقافته .

٤ — عملية التمثيل Assimilation

استعار علماء الاجتماع هذا الاصطلاح من علم البيولوجيا اذ أن « التمثيل الغذائى » فى هذا العلم تعنى امتصاص الجسم للعناصر الغذائية وتمثلها فى أعضائه بحيث أصبحت من مكوناتها . وبنفس المعنى يستخدم هذا الاصطلاح فى علم الاجتماع فهو يعبر عن عملية امتصاص وهضم الأفراد لعناصر ثقافية وحضارية ونظم اجتماعية دخيلة على تراث ثقافتهم الأصلية ، بحيث تنصهر العناصر الجديدة وتمزج بالعناصر الثقافية الأصلية ، وبذلك يتم تقبل الأفراد والجماعات لسمات ثقافية من جماعات

أخرى نتيجة للاحتكاك والاتصال الاجتماعى بينهم . وتتم هذه العملية بصورة تدريجية تطويرية .

ويعتبر التمثيل هو النتيجة التى تنتهى اليها عمليتا (الصراع والتكيف) وبمقتضى هذه العملية تتلاشى الاختلافات ، وتتوحد مواقف الأفراد ، وتتحقق وحدتهم ، وتصبح مواقف الجماعات غير المتماثلة متماثلة ، وتصبح الأهداف الذاتية واحـــدة بالنسبة للجميع ، فيشتركون جميعا فى مشاعر واحدة ، ويتجسدون حياة ثقافية واحدة .

والتمثيل كعملية اجتماعية ليس مقصورا على النواحى المتعلقة بالتراث الثقافى بل تسيطر على مختلف مظـــاهر الحياة الاجتماعية . فالزوج والزوجة يبدآن حياتهما الزوجية وهما غير متماثلين فى طباعهما وسلوكهما وعاداتهما ، وبمرور السنين يتم تماثلهما ويتحقق بينهما التماثل والتفاهم ، وتتحد مواقفهما بصـــدد الأمور التى تعن لهما ، واذا تعذر تحقق التمثل تعذر أن تقوم بينهما حياة زوجية موفقة ، وقد يتحقق أبغض الحلال الى الله بينهما فتتفكك الأسرة .

وقد تبدو عملية التمثيل عملية سلبية أى تتم من جانب واحد ، بمعنى أن الفرد فى اندماجه بالمجتمع الجديد انما يكون قد تقبل حضارة وثقافة غيره دون أن يضيف اليها شيئا من عنده أى أن الفرد سلبى يأخذ ولا يعطى . ويرى وليم أوجبرن أن هـــذا غير صحيح لأن الفائدة عادة ما تكون متبادلة مع اختلاف فى الدرجة فقط ، فلا يستطيع أحد أن ينكر أن زنوج أمريكا قد أضافوا موسيقى الجاز مثلا الى الثقافة الأمريكية .
ويقترب التمثيل من التكيف فى أنه عمـــلية متبادلة التأثير ، ومن خلالهـــا تقل الاختلافات الثقافية بين الجماعات تدريجيا الى الحـــد الذى لا تصبح معه هـــذه الاختلافات ذات أهمية اجتماعية .
ملاءمة .

وليست العمليات الاجتماعية المجمعة هى كل ما ذكرنا ، ولكن هناك الكثير منها مثل : عملية التوافق البيئى Adaptation ، وعمليات التأقلم Acclimization والتثقف (اكتساب خصائص ثقافية جديدة) ، والاتفاق بشأن موضوع أو عـــلى مشكلة ما ، والتخصص ، والتدرج الطبقى الاجتماعى ، والزواج .. وغيرها وغيرها .

ثانيا — العلاقات السلبية (المفرقة)

١ — التنافس Competition

التنافس هو سباق للحصول على شيء لا يتعادل العرض فيه مع كثرة الطلب عليه فمثلا : تظهر المنافسة فى بعض المجتمعات التى تتميز بوفرة فى عدد الأفراد القادرين على العمل ، ولكن فرص العمل المتاحة بهذا المجتمع أقل كثيرا من أن تستوعب كل هؤلاء الأفراد فيها .

والمنافسة موجودة فى كل مجالات الحياة ، فنجدها فى مجالات العمل وتكسب لقمة العيش ونجدها فى مجالات الدراسة والدارسين ، ونجدها تتعدى ذلك الى أشياء أقل أهمية كالحصول على القوة والنفوذ والمراكز والجاه والصداقة والشهرة والحب ، كما تتجه المنافسة الى أمور تتعلق بالألعاب الرياضية ، والتسلية ، والنشاط الاجتماعى .. الخ .

والتنافس عملية محببة الى النفوس ، لأنها تؤدى الى اطلاق القوى الكامنة فى الأفراد واعمالا لقدراتهم المبتكرة والخلاقة ، واستغلالها فى أكمل صورة ، ويعتبر التنافس منشطا للقوى والامكانات ، دافعا الى الرقى والازدهار مادام فى حدود المعقول أما اذا خرج عن حدوده انقلب الى صراع مخيف ، ويظل التنافس عملية ايجابية سليمة العواقب ما دامت ذات هدف واحد يخدم الجماعة ، وينبع من تطلع الأفراد نحو الأجود والافضل ، ومن موازنة أنفسهم بغيرهم ، أما اذا انقلب التنافس ليحقق أهدافا فردية دون التزام بقيم الجماعة وأخلاقها ومصلحتها ، وأصبح منبعا للشقاق والتفرقة حينئذ يصبح عملية سلبية مفرقة .

ولكى يؤدى التنافس وظيفته الاجتماعية يجب أن يكون بين قوتين متعادلتين ، لأن عدم التعادل والتكافؤ بين المتنافسين يؤدى الى انتصار الأقوى ، واخراج الضعيف من الميدان دون مقاومة تذكر ، فاذا كان المهزوم فردا ، فان الهزيمة تقل قوته وتقضى على معنوياته ، وان كان جماعة ، كمصنع أو شركة تجارية أو ناد أو غيره ، فانه يترك الميدان فسيحا للمنافس القوى الذى قد يحتكر الميدان ، ويتحكم فى مصائر الناس بالمجتمع . وفى كلا الحالتين (الفرد أو الجماعة) يخسر المجتمع كثيرا .

والتنشئة الاجتماعية مسئولة عن دفع الأفراد الى التنافس — كما أنها مسئولة عن تعاونهم كما سبق التوضيح — وذلك وفقا للعادات والاتجاهات والقيم التى تكسبها للأفراد ، ففى مجتمع كأمريكا مثلا وغيره نجد أن التنافس على أشده لجمع الثروات بينما نجد أن أفراد قبائل داكوتا من الهنود الحمر كانوا يتنافسون فى انفاق ثرواتهم ومن العار عندهم أن يموت الواحد منهم غنيا(١) .

أنواعــه :

تنقسم المنافسة — تأسيسا على ما سبق — الى نوعين :

(أ) منافسة انشائية : اذا كانت وسيلة لتنشيط القوى والقدرات والامكانات واستغلالها على خير وجه ، يعود على المتنافسين بالصــالح العام ، ويستلزم هذا النوع من المنافسة التعاون وتنسيق الجهود والتضامن بين أفراد الجماعات المشتركة فى المنافسة على نحو ما نشاهده فى المباريات الرياضية ، ويجب أن يتم هذا النوع من المنافسة فى مستويات اجتماعية متقاربة فى قوتها ، حتى يكون احراز انتصار لأحد الفريقين المتنافسين ، هو انتصار نسبى ، لا يوقع ضررا بالغا بالطــرف المهزوم وانمــا ينمى المهارات والقدرات .

(ب) المنافسة الهدامة Destructive : اذا كان هدف المتنافسين أن ينجح على حساب خسارة الآخر أو هلاكه ، وهنا يتحول التنافس من اسعاد للمجموع ، وتساوى فى الرضى عن الانجــاز والتحصــيل ، الى صراع التفوق ، أو الاستئثار بالمركز المرموق ، أو الاستعلاء على الآخرين ، وهو استعداد موجود لدى الكثيرين فى مجالات الســياسة والاقتصــاد والاجتماع ، حيث يلقى أحد المتنافسين ثقله فى الموقف ، فيتحول الانتباه من الهدف الى الأشخاص .

وقد يكون شكل المنافسة الهدامة صريحا ظاهرا كما فى حلبة الملاكمة مثلا ، أو

---

(1) Ogburn & Nimcoff, A. Hand book of Sociology p. 241.

ملتتزا ودفينا ماكرا اذا استخدم أحد أطـــراف التنافس الألاعيب الخبيثة ، والغش والخداع وغيرها من الطرق الدنيئة للخلاص من الخصم .

والتنافس — على أى حال — ينطوى على عنصر العداوة حتى فى حالاته السوية لأنه يترك خصومة مكبوتة بين أطرافه ، ولأن مضمون المنافسة مرتبط بفكرة فهو أحد المتنافسين والحكم على الغريم بالهزيمة ، اذا تحقق للخصم الفوز فى حلبة المنافسة ، ومعنى ذلك أن طبيعة المنافسة تتضمن بذور الانحراف عن الصورة السوية للعلاقات الاجتماعية .

٣ — الصراع Conflict

هو تصادم بين القوى الاجتماعية ، وهو تعبير عن نضالها ، ويحدث فى المجتمع نتيجة تحول المنافسة من سوية انشائية الى مظهر متطرف هـــدام ، وعندئذ يقذف المتنافسون بكل ما فى حوزتهم من قوى وامكانات للقضاء على غريمهم ، ويتبعون فى ذلك أهواءهم الجامحة ، ويحكمهم مبدأ تنازع البقاء ، والبقاء للأقوى ، وغنى عن البيان أن المجتمعات فى هذا المجال تخسر قسطا كبيرا من الطاقة الانسانية والمـــادية نتيجة هذه الصراعات .

ومظاهر الصراع كثيرة ، فقد يحدث بين شخصين أو بين جماعتين أو بين طبقتين وقد يتسع نطاقه فيقوم بين الدول والشعوب . وقد يكون الصراع مباشرا ، ووجها لوجه ، وقد ينمو فى الخفاء ، ويتخذ مظاهر غير مشروعة كالقتل والاغتيال ، وتدبير الدسائس والمؤمرات ، ويوجد الصراع كذلك فى مختلف شئون الحياة الاجتماعية حيث نجده فى : الاقتصاد والسياسة والدين والمعايير الأخلاقية والطبقـــات الاجتماعية والمهنية ...

ويرى ماكيفر وبيج(١) أن جوهر الصراع نشاط الشخص نحو الآخر أكثر منه نحو الهدف فالصراع ينشأ عادة نتيجة لتعارض المصالح ، ولتأصل الأنانية والذاتية وتغليبها على الغيرية ، ورغم أن المجتمعات الحديثة تخلصت من صور الصراع الهمجية

---

(1) McIver & Page, Society, op. cit. 62-70.

والبربرية التى تعوق حركة نموها وتقدمها ، الا أن كثيرا من صور هذا الصراع لاتزال توجد — وان حدث لها اعتلاء — فى الثقافات كالتقاضى أمام المحاكم ، والحروب ، والمنافسة الاقتصادية الغير متعادلة ، والجدل والمناقشة الساخنة ، والدعاية الرخيصة ... الخ .

وينقسم الصراع عندهما الى مباشر : كاعتداء الأفراد بعضهم على بعض الى حد استخدام العنف والقوة ، ومنع الخصم من الوصول الى تحقيق غايته أو هدفه ، وغير مباشر يتمثل فى سعى كل فرد أو فريق الى تحقيق مصلحته ، واعاقة تحقق مصلحة الآخرين خصوصا اذا كان الهدف واحد لكلا الطرفين كالحصول على جائزة مالية ، أو وظيفة ، أو ممارسة تجارية ... الخ .

وينتهى الصراع عادة بالتعاون اذا كان بين قوتين متعادلتين ، لأن كل منهما يسأم من استمرار فترة الصراع ، ولا يستسيغ الخسائر التى يتكبدها من جرائه فترة طويلة ، فتكون النتيجة امكان الوصول الى حلول وسطى ، وتقريب وجهات النظر بين المتصارعين . أما اذا كان الصراع بين طرفين غير متكافئين فان النصر سيكون فى صالح الأقوى .

وقد تؤدى صراعات الحروب بين الدول الى تقوية النظم الداخلية لكل منها ، وتماسك الأفراد والجماعات وتضامنهم بصورة أقوى مما كان عليه الحال قبل الحرب ، وذلك لأن نصرة دولتهم ستكون هدفا مشتركا تلتقى عندها اتجاهات الناس وآرائهم ، وضرورة تعاونهم وتكتلهم لدرء أخطار الحرب ، والتصدى لما يحدثه من أثار تدميرية .

ثالثا : المبادىء العامة التى يمكن استخلاصها من دراسة العمليات الاجتماعية :

ان ناقوس الحياة والكون قد جمع بين الأضداد والمتناقضات فهذا نهار أبيض ، وذاك ليل أسود ، هذا شتاء بارد ، وذاك صيف حار ، هذا غنى وذاك فقير ، هذا طويل وذاك قصير وهكذا الحال فى الحياة الاجتماعية التى ذكرنا ونكرر أنها جزء من الطبيعة الكونية . ففى العمليات الاجتماعية نجد منها الايجابى المجمع ، ونجد منها السلبى المفرق ، نجد التعاون ونجد الصراع ، وقد يفضى كل منهما الى الآخر .

فمن الأهداف ما يجعل الفرد أو الجماعة متعاونا أحيانا ومتنافسا أخرى . وتفرقت آراء الاجتماعيين بين من أبرزوا مبدأ الصراع من أجل الحياة والبقاء للأصلح ، وبين من حمل لواء التعاون ، والعون المتبادل .

على أن الثنائية فى العمليات الاجتماعية (التعاون والصراع) لم تكن جامدة ، أو أن سيادة احداهما لفترة بين شخصين أو جماعتين أو مجتمعين هى دائما كذلك ، وانما يمكن الانتقال من هذه الى تلك تدريجيا وخلال مدة زمنية قد تطول أو تقصر ، وقد دعا هذا بعض المفكرين الى قبول فكرة التصنيف الدائرى للعمليات الاجتماعية وقسموها الى خمس مراحل هى :

١ — التعاون
٢ — التنافس
٣ — الصراع
٤ — التوافق
٥ — التماثل

وأن كل مرحلة يمكن أن تفضى لما بعدها ، ويبرز هذا التصنيف أن العمليات الاجتماعية وان وصفت بأن بعضها مجمع ، وبعضها الآخر مفرق ، الا أن التفاعل الاجتماعى قوامه العمليات الموجبة المجمعة وكذلك العمليات السالبة المفرقة ، وأنه لا عملية خير أو شر فى ذاتها ، فكلما يقول كولى(١) انه كلما أمعنا النظر تبين لنا أن الصراع والتعاون ليس شيئين منفصلين ، بل هما وجهان لعملية واحدة مطردة تنطوى على كليهما باستمرار ، ذلك أن الناس لا يمكن أن تتوافق مصالحهم تمام التوافق ، وحتى تلك الجماعات التى ترتبط فيما بينها بأقوى الروابط ، لا يمنع ذلك من حدوث المشاجرات والتصادم والصراع (كما قد يحدث ذلك بين أفراد الأسرة) .

وقد تكون صورة الصراع أكثر ظهورا فى الحياة العملية لأنه يتم فى صورة ظاهرة ومكشوفة فى أغلب الأحيان ، ولأنه صورة انحرافية فى حياة الانسان ، فانه كثيرا ما تسلط عليه الأضواء لاستخلاص العبر والعظات من أسبابه ونتائجه . أما التعاون فيتم فى صمت وهدوء وانكار للذات . ومع ذلك فان العمليات المجمعة (التعاون — التوافق — التماثل ...) أقوى وأبقى من العمليات المفرقة (الصراع والتنافس .)

---

(1) Charles Cooley; Social Organization; Chapters 30, 31, 32.

بدليل بقاء المجتمعات الانسانية وتقدمها .

وهكذا فى ضوء دراستنا لهذه العمليات بنوعيها يمكن استخلاص المبادىء التالية : —

١ — ان الناس فى كل مكان يناضلون من أجل تحقيق أهدافهم ، اما بالاشتراك مع الآخرين عن طريق التعاون أو النضال ضدهم (الصراع) ، ولا يوجد جماعة أو مجتمع فيهما تعاون أو تصارع كاملين ، والأهداف اذا كانت نادرة يصبح طابع السلوك تنافسيا ، واذا كانت وفيرة يصبح طابع السلوك تعاونيا ، وتساعد عملية التنشئة الاجتماعية فى ايمان الأفراد بالتعاون أو التنافس .

٢ — العمليات المجمعة هى أساس التكامل والاستقرار والرقى ، والتنافس يشحذ همم الأفراد الخلاقة ، بينما الصراع يعتبر من دعائم الحركة الاجتماعية والتطور .

٣ — هناك توازنا بين فاعلية كل من العمليات الاجتماعية المجمعة ، والمفرقة على حد سواء ، وبينهما تأثير متبادل وكلها تفاعلات ونماذج للتفاعلات الاجتماعية الضرورية للمجتمع .

٤ — الصراع له صفة الاستمرار ، فهو متقطع ، بينما التنافس مستمر ، وهاتان العمليتان تشجعان تقسيم العمل ، والتخصص والتمايز الطبقى والمهنى والاقتصادى .

٥ — سيادة علاقات القربى والصداقة والعاطفة فى المجتمع تؤدى الى التعاون ، ويتسع نطاقه ، وبالعكس فان الأفراد والجماعات تتنافس وتتصارع اذا كانت علاقاتهم تقوم على الحقد والحسد والغيرة .

الفصل السابع

الضـــبط الاجتماعى Social Control

يستحوذ موضوع الضبط الاجتماعى على اهتمام طائفة كبيرة من علماء الاجتماع ويحتل مكانا بارزا فى مؤلفاتهم ، نظرا لأنه يمس صميم الأجتماع الانسانى ، ويتصـــل بتنظيم العلاقات بين الفرد وجماعته ، وبين الجماعات وبعضها البعض من جانب ثان وبين الجماعات والمجتمع من جانب ثالث .

ويتمثل هدف الضبط الاجتماعى فى النظام Order الذى يحظى بالقبـــول أو الموافقة من جانب المجتمع ، ومن انتظام التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وجماعاته ، بما يحفظ عليه استقراره ، وتماسكه ، واستمراره ، كما يهدف الى تدعيم القيم الاجتماعية ، وعدم الانحراف عن معايير المجتمع ، ومتواصفاته وسننه الاجتماعية .

ويستخدم مصطلح الضبط الاجتماعى للاشارة الى أن سلوك الفرد وتصرفاته محدودة بالجماعات التى ينتمى اليها ، وبالمجتمع الكبير الذى يعتبر عضوا فيه ، أما الوسائل التى تكفل امتثال الأفـــراد لقواعد الضـــبط فهى ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية ، فالمجتمع يفرض عن طريق وسائل الضبط قيودا منظمة ومتسقة نسبيا على سلوك الأفراد ، بهدف مسايرة فعل كل فرد فيه للتقاليد وأنماط السلوك ذات الأهمية فى آداء الجماعة أو المجتمع(١) .

وعلى الرغم من أن قوانين المجتمع تعتبر قواعد آمرة — بمعنى أن كل فـــرد مطالب بالالتزام بها — الا أنها ليست حتمية فمن الممكن أن يخرج عليها بعض الأفراد (وفى هذه الحالة قد يلقى الجزاء المناسب) ومن الممكن تغيير تلك القـــواعد ، ومن الممكن أيضا أن تكون نسبية فى تغيير معيارية هذه القواعد من منطقة الى أخرى داخل المجتمع الواحد الكبير .

---

(١) د . محمد عاطف غيث : « قاموس علم الاجتماع » مرجع سابق ، ص ٤١٨

وقـــد تكون قوانين المجتمع وتنظيماته ممثلة لمصالح طبقية ، أو وضعت لتخدم أغراضا لفئات خاصة لها مكانتها فى المجتمع ، ولهذا يسعى الأفراد الى الخروج عليها .

وتأسيسا على ذلك فان تنظيمات المجتمع وقوانينه ــ طالما كان بالامكان الخروج عنها ــ فان المجتمع بأجهزته المختلفة يعمل بكل قوة ليمارس حقه فى ضـــبط كل من تسول له نفسه الخروج عليها .

الضبط الاجتماعى مطلب فردى ومجتمعى :

كل فرد ينتمى الى جماعة وربما لعدة جماعات فى المجتمع ، فهو عضو فى أسرة ، وعضو فى نادى ، وعضو فى جمعية ما ... الخ . ومهما تعددت الجماعات التى ينتمى اليها الفرد ويتفاوت مركزه فى كل منها ، فهو يحاول فى معظم الأحيان أن يكسب اعتزاز بعضها به ، وثقتها فيه . فانتماء فرد لجماعة يجعله يتبنى قيمها ومعاييرها ، وقواعد السلوك الخاصة بعضويتها ويحرص كل الحرص على ضبط نفسه قولا وعملا وفق قيم هذه الجماعة ومثالياتها ، ومع مرور الزمن وتمسكه بجماعته وقيمها ، ومثالياتها فى الفكر والآراء ، يتعود الفرد على ذلك ، وتصبح قيم ومعايير ومثاليات تلك الجماعة مستبطنة فى نفس الفرد داخل ذاته بمعنى آخر تصبح «لا شعورية » أى يؤديها دون ما احساس بتقييدها لحريته ، أو ثقلها على نفسه ، وبذلك تحل فى ضميره ، ويصبح الضمير عندئذ بديلا للجماعة فى الرقابة على الفرد .

واذا كان الضبط يمثل حاجة فردية تتطلب الاشباع ، فهو أيضا حاجة مجتمعية ، لأن كل مجتمع لكى يبقى ويستمر مستقرا فى نظمه وأوضـــاعه كان عليه أن يحـــدد القواعد والنظم والقيم والمعايير التى يتحدد بها سلوك أفراده ، حتى لا تصبح الحياة فيه ضربا من الفوضى والانحرافات . ولهذا نجد فى كل مجتمع تنظيمات مختلفة تراقب من يحاول العبث بالقانون والتقاليد والعـــرف والدين والأخلاق .. التى وضـــعها المجتمع وقد تكون هذه التنظيمات رسمية أو غير رسمية ، ووظيفة هـــذه المنظمات الضبط الاجتماعى ولديها جزاءات بالثواب أو العقاب ، الاستحسان أو الاستهجان بدء من التخلص نهائيا من المنحرف المجرم فى حق المجتمع بالاعدام مثلا أو السجن .. حتى محاولة الاقناع والارشاد) .

فالفرد المنتمى الى الجماعات يسعى لكسب ثقتها به من ناحية ، والمجتمع يسعى الى تدعيم النظم الاجتماعية لضمان تماسكه واستمراره ، وهكذا يتضح لنا أن الفرد فى حاجة الى الضبط الاجتماعى ، كما أن المجتمعات هى الأخرى فى حاجة اليه .

طرق الضبط الاجتماعى :

عرفنا أن الضبط الاجتماعى يهدف الى استتباب نظم المجتمع المختلفة ، بحيث يسلك الأفراد وفق محددات هذه النظم ، والتى يتفاعل الأفراد داخل نطاقها ، دون ما اخلال أو خروج عليها . وقد أشرنا الى أن نظم المجتمع وقوانينه يمكن تغييرها كما أنها ليست حتمية أى يمكن لبعض الأفراد أن يخرجوا عليها فى بعض الأحيان — اذ لا يخلو مجتمع من انحرافات وقد يكون هذا الانحراف فرديا عندما ينحرف فرد فى سلوكه عن معيار الجماعة المنتمى اليها ، وقد يكون هذا الانحراف جماعيا عندما تنحرف جماعة بأسرها عن معايير المجتمع التى هى جزء منه (يعتبر الفرد داخلها عضوا ممثلا لثقافتها الخاصة ، والتى تعتبر منحرفة بالنسبة للمجتمع) وكما تنمو الجماعات المنحرفة عن طريق ضم أفراد جدد اليها ، فان الفرد المنحرف يعمل من جانبه على تكوين جماعة انحراف(١) .

وقد يحدث الانحراف اما لعوامل ثقافية ترجع للابتعاد عن معايير السلوك المتوقع اجتماعيا واما لعوامل نفسية ترجع لابتعاد الأفراد عن تكامل الشخصية ، وليست كل صور الانحراف منبوذة أو غير مرغوب فيها ، فالزعامة والبطولة والعبقرية ، والرهبنة تمجد ويحترمها الناس ، غير أن ذلك يقتصر على أفراد قلائل يبدو أن نمط شخصياتهم ، وظروف مجتمعاتهم هى التى تلعب الدور الأكبر فى الاعتراف بعظمتهم وانجازاتهم بدلا من النظر اليهم على أنهم منحروفون(٢) .

مجمل القول أن خروج بعض الأفراد أو الجماعات على نظم المجتمع ، شىء ممكن ، وتخبرنا مشاهداتنا وتجاربنا على أن الانحراف له مظاهر فى كل مجتمع أيا كان هذا المجتمع . فهل يقف المجتمع مكتوف اليدين أمام العابثين بنظمه ، والخارجين على

---

(١) د . كمال دسوقى : الاجتماع ودراسة المجتمع ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ ، ص ١٣٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٣٨ .

قيمه ومعاييره ؟ بالطبع لا يقبل أى مجتمع بالتسليم للانحراف ، لأن معنى ذلك اشاعة الفوضى ، وقضاء على تضامنه واستمراره . اذن كيف يتصدى المجتمع لمن يخرج عن قواعد الضبط ؟ والسؤال بعبارة أخرى ما هى الطرق التى يتبعها المجتمع للضبط الاجتماعى ؟ .

طرق الضبط التى يمارسها المجتمع هى :

اختلف علماء الاجتماع فى تحديد الوسائل التى يتبعها المجتمع لتنميط سلوك أفراده وجماعاته وتعميم هذا التنميط Conformity داخل المجتمع بأكمله ، فمنهم من قال أنها أربع عشرة وسيلة هى(١) :

١ — الرأى العام	٢ — القانون
٣ — الاعتقاد	٤ — الايحاء الاجتماعى
٥ — التربية	٦ — العرف
٧ — الدين	٨ — المثل العليا
٩ — الشعائر	١٠ — الفن
١١ — الأدب	١٢ — التثقيف
١٣ — التوهم	١٤ — القيم الاجتماعية

ويقسم البعض طرق الضبط تقسيما آخر فيرى الدكتور كمال دسوقى — أنها ثلاث طرق رئيسية هى : **التنشئة الاجتماعية ، والضغوط الاجتماعية** التى تفرض على الأفراد لالزامهم بالتوافق وهذه الضغوط قد تكون رسمية كالقوانين واللوائح والاجراءات ، والدعاية والمكافآت والعقوبات ، وقد تكون غير رسمية كاستحسان والاستنكار ، الثناء أو اللوم أو النبذ من عضوية الجماعة . والثانية : هى **استخدام القوة** حين لا تجدى الطريقتان الأوليتان(٢) .

ويرى ابن خلدون أن وسائل الضبط الاجتماعى تشتمل — فى رأيه — على : الدين ، القانون ، الآداب ، الأعراف ، والعادات ، والتقاليد ، والمثل العليا(٢) . وليس نخاف أن الدين الاسلامى بالذات يشتمل على القانون ، لأنه لا يقتصر على العبادات فحسب ولكنه يهتم بتنظيم الحياة حقوقا وواجبات بين الناس وبعضهم ، واهتم بالمعاملات على أسس شرعية من الواجب أن يحكم القضاة بمقتضاها فى

المجتمع الاسلامى(٤) .

والحقيقة أن الدين الاسلامى به كل القيم الاجتماعية Social Values التى تكفل سلوكا قويما لكل ألوان الشعوب والمجتمعات ، وفى كل وقت من الأوقات ، والاسلام الى جانب ذلك مصدر التشريع ، فهو قانون سماوى أحصى كل صغيرة وكبيرة بمنتهى الموضوعية والعدالة الالهية التى لا تفرق بين أمير وخفير ، أو غنى وفقير ، ولا يجامل ولا يخجل ولا يخاف رهبة أو رغبة ، فقانون السماء ثابت مستقر لا يأتيه الباطل ، « لا يظلم ربك أحدا » . وتعاليم هذا الدين الحنيف هى بذاتها قواعد التربية ونهج هذا الدين أيضا يكون ما يسمى بالرأى العام Puplic opinion والأعراف والتقاليد الاسلامية الراسخة ، وفى سيرة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وسنته أفضل المبادىء والمثل العليا « لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة ... » وهكذا نتبين أنه فى المجتمع الاسلامى لا تكون هناك حاجة الى تعدد مصادر الضبط ، والغوص طويلا وراء أقوال الاجتماعيين حول أنواع هذه الطرق أو عددها ، لأنه مهما اختلفوا فى ذلك فانه لا خلاف عليها فى المجتمع الاسلامى لأنها جميعا راجعة الى مصدر واحد حق هو الشريعة السمحاء ، وعنه تنبثق كل هذه الفرعيات ، مثلما تنبثق ألوان الطيف عن مصدر واحد أصيل للضوء (الشمس) .

ومع ايماننا بأن الاسلام — يشتمل على جميع مصادر الضبط الاجتماعى أيا كانت تقسيماتها وأشكالها ، فان الأمر يستلزم أن نشير الى أهم عوامل الضبط ، وايضاح كيفية اعتبارها محددات لسلوك الأفراد والجماعات . وسوف نتناول هذه العوامل من جانبين :

الأول : ونعنى به الضوابط الرسمية ، وهى تلك التى تمارس من خلال نظم

---

(١) انظر (1) Edwar Ross, Social Control, N. Y., 1901.

(٢) كمال دسوقى ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٣) انظر مقدمة ابن خلدون — تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ص ٥١٣ .

(٤) انظر « عوامل الضبط الاجتماعى عند بن خلدون » بكتاب الدكتور حسن الساعاتى : علم الاجتماع القانونى ، طبعة ثالثة ص ص ٢٥ ، ٢٦ .

المجتمع المختلفة : كالنظام الدينى ، والنظام القانونى ، والنظام التربوى ، والنظام الأسرى ، والنظام الاقتصادى والضريبى ... الخ .

الثانى : ونعنى به الضوابط غير الرسمية ، ومن أمثلتها نقل الأخبار «القيل والقال » ، نشر الفضائح ، المجادلة ، الاقناع ، الاستحسان والاستنكار ، الثناء أو اللوم التهديد بالحرمان والحرمان ، نبذ الخارج على الجماعة(١) ، ويوجد هذا النوع من الضوابط بشكل واضح فى الجماعات الأولية Primery Groups كالأسرة ، وجماعات الأصدقاء والتجمعات السكنية البسيطة التركيب كالقرى ، والمجاورات الصغيرة Neighbourhood فى المدن وضواحيها شبه الحضرية المأهولة عادة بسكان مهاجرين من القرى . وسوف نتناول بالدراسة والتحليل بعض هذه الضوابط فى كلا النوعين .

أولا : نظم المجتمع كطرق للضبط الاجتماعى الرسمى :

١ — الدين :

يعتبر الدين من أقوى وسائل الضبط فى المجتمعات ، وهو من الوسائل الرسمية ذات التأثير العميق والمحدد للسلوك فى تلك المجتمعات التى تطبق شرائع دينها تطبيقا دستوريا ، بمعنى أن حكومات تلك الدول تطبقه فى جميع مجالات العمل والحياة كما هو الحال مثلا فى المملكة العربية السعودية التى تطبق الشريعة الاسلامية ، وكذلك الباكستان .

ويعتبر الدين من الوسائل الغير رسمية فى المجتمعات العلمانية أو الدول التى تطبق قوانين وضعية خاصة قد تتفق أو لا تتفق مع دين الدولة المعلن أو غير المعلن فى دستورها . ويعتبر الدين وسيلة رسمية فى المؤسسات والهيئات والجمعيات الدينية المختلفة فى المجتمعات العلمانية أو التى لا تطبق شريعة دين ما ، حيث أن هذه المؤسسات والهيئات والجماعات تكون مقيدة لأعضائها بضرورة اتباع التعليمات الدينية الخاصة بها .

(1) Anderson & parker, Society, Its Organization and operation, van Nostrand, East-west ed. 1966, pp. 410-421.

ولا يوجد بين النظم الاجتماعية ، نظاما يمكن أن يصل الى قـوة الدين ، ومبلغ تأثيره العميق فى حياة الفرد والجماعة على حد سواء ، وبالتالى فى التمكين لاستقرار المجتمعات وأمنها ، ونقصد بالدين هنا — لا الأديان السماوية الراقية وآخرها الاسلام — فحسب ولكن الدين بالمفهوم العام الواسع ، فلكل دين أيا كان قواعد وتعليمات ملزمة كان لها فى المجتمعات البدائية ، والمجتمعات القديمة قوة الضبط وتحديد السلوك . **وترجع قوة الدين — الضابطة التى لا تعدلها قـوة أخـرى فى المجتمع الى الأسباب التالية :**

١ — ان التدين سمة طبيعية نشأت بنشأة المجتمعات الانسانية ، فلكل مجتمع منذ أقدم العصور دين ، ولقد وجد الدين فى كل مكان ، فالحياة البدائية لأية جماعة لم تخلو من اعتقادات وممارسات لأحد الاديان ، ولم يثبت منذ الانسان الأول أنه وجد زمن ما بلا دين ما لانسان هذا الزمن . حقيقة أن اثبات نشأة الدين فى الزمن ربما يصعب ذلك كما يقول روث بندكت فى كتابه (الأنثروبولوجيا العامة) لأن النظم الاخرى يمكن تتبعها رجوعا الى حاجات الانسان البيولوجية التى يمكن الكشف عنها فى الحفريات وعلم آثار ما قبل التاريخ واللغات القديمة ورواسب الثقافات والسمات المميزة للأجناس ... الخ . أما الدين فمن الصعب أن يتحقق باحث حديث من وجود أصل له فى حياة الانسان القديم . وربما هـذا ما دعا بعض المفكرين من أمثال كيلر وسومتر الى افتراض أن الدين واحدة من الوسائل الهامة التى يسعى الانسان بها الى التكيف مع بيئته ، وقد صنفا البيئات الى ثلاث : طبيعية — اجتماعية — غيبية . والأخيرة وان كانت فوق مستوى الادراك لكنها أساسية لتكيف الانسان ، ورضائه بالحياة فى البيئتين الآخريتين (الطبيعية والاجتماعية) .

٢ — ان الدين عقيدة وايمان يترسخ ويثبت فى الفـرد منذ الطفولة عن طريق الاكتساب من الأسرة والمجتمع ، وتنمو القيم والمشاعر الدينية كلما أقبل الفرد على التمسك بها ، ولهذا يصبح الدين فى المجتمع بمثابة القلب من الجسد . وطالما أن الأفراد والجماعات يؤمنون بالدين يظل التدين سلاحا قويا للضبط ، واحترام الدين وتمكنه من عقول وقلوب الناس أضفى على قوته الدينية منزلة سامية . ومهما قيل عن ضعف الوازع الدينى بحكم التيارات المادية والمدنية الزائفة ، فان الدين سيظل من أهم وسائل ضبط

السلوك ، وتقويم الخلق ، وتربية الضمير .

٣ — ان الانسان متدين بطبعه حتى ولو لم يصله هاد أو بشير ، اذ يجمع كل علماء الأديان على ذلك ، وان اختلفوا فيما بينهم فيما يتعلق بنظريات أصل الأديان ، فمنهم من رد أصول الديانات الأولى الى النظام التوتمى Totemisun . ومنهم من ردها الى عبادة مظاهر الكون الطبيعى (كالشمس والقمر والكواكب والنار والأشجار ... الخ) . ومنهم من ردها الى الأرواح والأشباح والملائكة والآلهة وهؤلاء أصحاب النظرية الحيوية (كونت — سبنسر — تايلور ..) ، ويميل الكثيرون الى تغليب عبادة الطبيعة وما حوته لأن خشية الانسان من المجهول ، وضحالة معلوماته عن أسرار الكون المحيط به ، وحاجته الى الطمأنينة فى حياته ، وحبه للبقاء كل هذه الحاجات الاجتماعية النفسية هدته الى التدين .

٤ — ان سلطة الدين ، فوق سلطة القانون الوضعى الذى يملك توقيع العقوبات وتقرير الجزاءات لأن سلطة الدين الروحية أقوى بكثير من سلطة القانون وأحكامه ، فان الانسان قد تحدثه نفسه بارتكاب الجرائم والاثم ، وقد لا يقع تحت طائلة القانون اذا ما أحكم تدبير الجريمة واخفاء دلائلها . ولكنه لن يستطيع أن يفلت من عدالة الله ، ولن يستطيع أن يفلت من وخز الضمير ، وسوف يقتص منه ان لم يكن فى الحياة الدنيا فسيكون فى الحياة الآخرة . وهكذا تدس السلطة الدينية بفضل ما تفرضه من أوامر الهية ووصايا قدسية دعائم استقرار المجتمع وسلامه .

٥ — ان الدين سيظل الى أن تقوم الساعة له من الاحترام والجلال والقدسية فى علم اليوم المعاصر الذى يموج بالاكتشافات العلمية ، وقوانينها ، والتكنولوجيا وما تقدمه من رفاهية وعمارة الأرض (والدمار فى بعض الأحيان) ، سيظل للدين نفس منزلته فى نفوس الناس ، حقيقة ان سلطان العلم اتسعت رقعته ، وخضع الكثير من عالم المجهول فى الكون الى هذا السلطان ، ولا زال هذا السلطان تقوى شوكته ، وتتسع مستعمراته مما كان فى عالم الغيب ، والمجهول لعلم الانسان ، وقد بهر العلم بسلطانه بعض الناس لدرجة أنهم ظنوا أن العلم باستهدائه لما كان غيبا فى الماضى

سيتخلص من سلطان الدين ، وفات هؤلاء أن الدين محتفظ وسيظل محتفظا بأسرار العلة الأولى ، وستظل الحدود بين عالم المعلوم الذى خضع لسلطان العلم وبين عالم اللامعلوم الذى سيظل الكثير منه مجهولا ويختص به الدين . لأن العلم كلما اقتحم بابا مجهولا ، كلما توغل فى صحرائه وسيبقى الحال هكذا الى أبد الآبدين ، اذ عندما يظن أهل الأرض كلهم بعلومهم أنهم أصبحوا قادرين على كل شىء فيها ، سيأتى أمر الله « حتى اذا ظن أهلها أنهم قادرون عليها آتاهم أمرنا ليلا أو نهارا .. » .

٦ — ان الدين يمثل نمطا منظما من الثقافة ، يستطيع به الفرد أن يواجه ويتغلب على المشاكل لا فى الحياة الدنيا وحدها وانما فى الحياة الآخرة : فشرعية ولادته ونسبه ، وتعليمه العبادات والمعاملات ، كالزواج والطلاق والمواريث ، والحث على الصبر والقناعة ، والتسليم بالقضاء والقدر .. كلها أمور محددة للسلوك والأخلاقيات الفاضلة ، ولهذا فالايمان يدفع الفرد الى جسر الأمان والطمأنينة والاستقرار ، لذا يقوى الوازع الدينى عند الشدائد والشعور بالمخاطر ، فعندما تأزف الأزفة ، فليس لها من دون الله كاشفة .

واذا كانت هذه اسباب قوة الدين ، ومبلغ تأثيره فى الضبط المجتمعى ، فما بالك فى الدين الاسلامى — دين الله — الذى جمع بين تنظيم شئون الحياة الدنيا ، وبين النعيم المقيم فى الحياة الآخرة ، وأوضح الحدود ، وحدد الجزاءات ، ودعا الى الجدل والاقناع بالحسنى ، وعلى الجملة يمكن القول بأن الفضائل والقيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية تصدر كلها من نبع واحد هو الشريعة السمحاء ، ومن ثم لا يقع الفرد المسلم فى مهاوى الاختلافات بسبب تعدد المصادر كما فى المجتمعات غير الاسلامية .

٢ — القانون :

يعتبر القانون أقوى مظاهر الضبط المجتمعى ، وهو يهدف الى استقرار التنظيمات الاجتماعية ، وتقرير علاقات الأفراد ببعضهم ، وهو ملزم للفرد والجماعة والحكومة ويمتاز بوضوح بنوده ، وجزاءاته محددة بدقة كبيرة .

ان تقسيمات القانون ذاتها أكاديميا الى قانون دستورى وادارى وجنائى ودولى وبحرى وتجارى ونحو ذلك دليل على أن القانون كعلم اجتماعى قد تضمن تنظيم جميع أنواع العلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة ، ولم يترك أى علاقة الا وقد وضع لها كل ضوابط الحقوق والواجبات .

وتعتبر الدولة هى المسئولة عن فرض قوانينها ، وهى المخولة وحدها فى توقيع الجزاءات ويمكنها استخدام القوة كالجلد والرجم والسجن والاعدام ... الخ . وكلما تعقد المجتمع ، وازدادت هيئاته ، وتعددت جماعاته ، وكثرت مؤسساته كلما علا صوت القانون ، وانخفض تبعا لذلك قوة التواضعات والسنن الاجتماعية ، فالقانون كما يقول دوركايم يعكس شدة التضامن الاجتماعى الذى هو وظيفة أساسية للحكومة قبل حفظ الأمن والعمل على استتبابه .. والقانون أصبح سمة المجتمعات المعقدة الحديثة .

فالقوانين فى نظر كثير من علماء الاجتماع تعبير عن ارادة الأمة ، وأعرافها وتقاليدها وسننها الاجتماعية ، ولذلك ينظر الى هذه الأمور على أنها من مصادر القانون ويرتبط القانون بكثير من الظواهر الاجتماعية الأخرى ، فهو أيضا صورة حية لتاريخ الأمم وصدى للظروف الاجتماعية والتاريخية .

وموجز القول أن القوانين تضمن حماية الفرد مصالحه وحريته ، وفى الوقت نفسه تحرم على الفرد أن يطغى على حرية الآخرين ، وبذلك يقضى القانون على الصراعات بين الناس ، ويجمح ميولهم ونزواتهم الطائشة ، فينعم الجميع بالعدالة والأمان . ويكفى أن نعلم أن القانون هو الوسيلة الأولى التى تهدف الى عملية الضبط الاجتماعى ، فموضوع الضبط هو غاية القانون الأساسية وربما الوحيدة ، وذلك بخلاف الوسائل الأخرى التى تسعى الى تحقيق غايات أخرى قد يكون الضبط فى مرتبة تالية من حيث ترتيبه فى سلم أهداف تلك الوسائل ، فالدين مثلا يهدف الى فوز الانسان المتدين بالجنة ، والسعادة فى الدارين .. والانسان فى سبيل فوزه برضا المعبود ، عليه أن يطبق تعليمات وقواعد الدين ، المنظمة لحياة الفرد وعلاقاته بالله والناس فيحدث انضباط الأفراد داخل اطار تلك القواعد الدينية . والمدرسة مثلا تهدف الى تربية الأفراد لمد المجتمع بأعضاء متعلمين صالحين للعمل فى مجالات الحياة المختلفة ، وتوسيع مدارك الطلاب ، وزيادة معارفهم . وتأتى عملية الضبط من خلال

أن المدرسة جهاز للتنشئة وغرس القيم الفاضلة بالنسبة للمجتمع .. وهكذا فيما يتعلق بباقى أجهزة الضبط الأخرى .

٣ — التعليم :

يتم التعليم الرسمى فى مؤسسات المجتمع أى فى مدارسه ومعاهده وجامعاته .. الخ . ومن هذا المنطلق فهو آداة ضبط رسمية ، فعن طريق المؤسسات التربوية يتعلم الأفراد المعارف المختلفة ، وتنمو معلوماتهم حتى تصل الى أدق التخصصات العلمية التى تشمل كل ميادين العمل والحياة ، وفيها يتم التثقيف اللازم ، والمدرسة تعمل على تدعيم التنظيم الاجتماعى والعمل على استقرار الأوضاع السياسية .

وتقوم المدرسة فى ظروف المجتمع المستقر بتحقيق دورها العلمى والتعليمى بحيث يطفو هذا الدور أعلى أدوارها الأخرى . وفى ظروف المجتمع غير المستقر والذى يعانى أو يخشى أن يعانى من هزات سياسية ، أو تغيرات اجتماعية ، فان المدرسة تعدل من أدوارها بحيث تدعم من ركائز البناءات السياسية الجديدة ، كما تبذل جهدا للاسهام فى تقبل التغيرات الجديدة وتساعد فى تمثلها ، فبفضل التعليم يمكن غرس المبادىء الجديدة ، والقيم المراد استحداثها فى نفوس المتعلمين عن طريق تعديل مقررات الدراسة ومناهجها ، وبذلك تحقق المدرسة الى جانب العملية التعليمية جانبا اعلاميا ، وتثقيفيا وتقوم بدور المجادل والمقنع بالفلسفات المجتمعية الجديدة .

ونظرا لهذا الدور الخطير الذى تؤديه المؤسسات التعليمية والتربوية فى تكوين شخصية الأفراد ، وفى ترسيب المفاهيم التى يراها التنظيم الاجتماعى القائم (الحكومة) فان جميع البلاد على مختلف اتجاهاتها ومذاهبها تحرص على تدخلها فى رسم سياسات التعليم وتراقب برامجه وتخطط لمناهجه ، كما أنها تدقق فى تعيينها لأعضاء هيئة التدريس واختيارهم لأن عن طريقهم يلقن الطلاب المعلومات ومشاعر الأساتذة وعواطفهم واتجاهاتهم .

وخلاصة القول أن المؤسسات التعليمية بمقدار ما هى وسائل للتغيير الاجتماعى بمقدار ما هى أيضا وسائل هامة لضبط السلوك ، وتوجيهه نحو غاية المجتمع .

٤ — الأسرة ودورها فى التنشئة الاجتماعية :

تقوم الأسرة كنظام اجتماعى وفق محددات اجتماعية معترف بها من المجتمع ، ونظرا لأهمية دورها فى حياة الأفراد والمجتمعات فقد تدخلت الاخيرة لتقنن نظام الأسرة ، فرغم أن الأسرة تقوم فى أساسها على اتفاق بين شخصين أحدهما ذكر والآخر أنثى للدخول فى معيشة مشتركة .. ، الا أن المجتمعات حتى أكثرها تطرفا لم تترك لكل راغبين فى تكوين أسرة أن يكوناها حسبما يحلو لهما ، وانما يتم التدخل لضبط عملية التكوين هذه ، وتنظيم العلاقة بين الزوجين وما قد ينشأ عن هذه العلاقة من أولاد ، وحددت خطوات ، ووضعت مراسيم ، وأوجبت أن توثق كل أسرة بعقد شرعى ، واعلان رسمى ، وكل علاقة تتم خارج هذا النظام المجتمعى لا ترتب حقوقا لطرف على طرف ، كما يؤاخذ طرفيها ، وينظر اليهما على أنهما منحرفين يستحقان جزاء يتناسب ودرجة هذا الانحراف عن قيم المجتمع وقوانينه .

ومن أهم وظائف الأسرة التناسل ، حيث أودع الله سبحانه وتعالى غرائز الأمومة والأبوة لدى الوالدين حفظا للنوع البشرى ، واستمرار لديمومة الحياة الدنيا حتى يأتى أمره سبحانه وتعالى ، ومن سر تزويد الوالدين بهذه الغرائز الفطرية أيضا هو تيسير الصبر على تربيته الأطفال وتنشئتهم دون تبرم أو ضجر ، اذ بدون هذه الغرائز لربما أصبح أمر احتمال الصبر على تربية الأولاد ؤمرا شاقا ، خصوصا وأن فترة تلك التربية قد تصل الى ما يزيد على العشرين عاما .

ولهذا فان محاولة تربية الأطفال وتنشئتهم فى مؤسسات بديلة عن الأسرة ولو لبعض الوقت « كدور الحضانة النهارية — ورياض الأطفال — ومراكز الايواء المختلفة قلما تحقق المناخ الطيب اللازم ، مهما حاولت هذه المؤسسات أن تنمى من دورها وتعتلى به . ولهذا يقال دائما أن الأسرة هى خلية المجتمع الأولى .. فاذا صلحت خلايا المجتمع صلح بناء المجتمع كله ، وقوى تضامنه وتماسكه .

ويرجع الى الأسرة الفضل الأول فى تطبيع الفرد وتنشئته اجتماعيا ، فهى التى تعطيه الحنان والعطف ، وهى التى تعطيه الأمن والأمان فى كنفها ، وهى التى تكسبه اللغة ، والدين ، والعادات والقيم الاجتماعية الخيرة ، وتغرس فيه الروح الجمعية والمشاركات الوجدانية ، وحب التعاون ... فيشب الفرد محبا لما شب عليه .

واذا كان لكل أسرة أن تنشىء أولادها حسبما يتفق وأوضاعها المختلفة ، الا أن المجتمع يتدخل لرسم اطار عام للتنشئة التى يرى أنها محققة لفلسفته الاجتماعية ، فنراه يدخل من خلال أجهزته الاعلامية (الاذاعة — التليفزيون — الصحف — المجلات — الكتب — الندوات العامة — المعارض — الأسواق التجارية — دور العرض الفنية — السينما والمسرح ..) الى غير ذلك . ونراه يتدخل بصورة سافرة الوضـــوح فى تقرير البرامج والمقررات الدراسية فى معاهد التعليم — كما أشرنا عند الحديث عن المدرسة — ونراه يتدخل عن طريق سن القوانين والتشريعات اذا رأى أنها ضرورية بهدف خلق هذا الاطار العام أو توضيحه وتحديده لدى المواطنين .

وبطبيعة الحال فان دور الأسرة فى التنشئة دور خطير ولا خلاف عليه ، الا أن مؤسسات المجتمع التربوية تسهم فى مرحلة لاحقة بدور يكمل عملية التنشئة الاجتماعية التى بدأتها الأسرة ، هذا ويساند المجتمع كله بتنظيماته المختلفة وما يسود فيه من معايير وقيم تتمسك بها عمليات التنشئة . فكأن عمليات التنشئة هذه تبدأها الأسرة لأفرادها ثم تكملها المدرسة ، والمجتمع .

ثانيا : وسائل الضبط غير الرسمية :

وهذه الوسائل متعددة وتختلف باختلاف حجم ونوع الجماعة التى يرتبط معهـــا الفرد بعلاقات معينة ، كما تختلف باختلاف مكان المعيشة ونمطها ومن أمثلتها :

١ — السنن الاجتماعية :

من عادات وأعراف وتقاليد وتراث ثقافى ، ولا شك أن لهذه القواعد من السنن الاجتماعية دورها فى تحديد أنماط السلوك خصـــوصا فى نطاق الأسرة ، وفى نطاق الجماعات الاختيارية (كالأصدقاء ، وزملاء اللعب ، وعلاقات الجوار) وفى نطـــاق الجماعات المحلية المختلفة .

٢ — الرأى العام :

حيث يثير اهتمامات الناس حول موضوعات الساعة ، ويجعلهم يبلورون حلولا حول تلك الموضوعات التى أثارت انتباههم ، وتكوين رأى عام فى موضوع معين ، وقد

يدفع الناس الى اتخاذ مواقف معينة بصدد هذا الموضوع وبمعنى آخر فان الرأى العام يعتبر من محددات السلوك .

ولا يخفى أن لتكوين الرأى العام وسائل متعددة منها : الصحافة — والكتب — والمجلات والوسائل السمعية والبصرية (راديو — تليفزيون — فيديو — سينما — مسرح) ويمكن أن نضيف الى ذلك المهرجانات المختلفة ، والمعارض ، والمؤتمرات ، والندوات ، وحلقات المناقشة ، والمناظرات ... وما الى ذلك .

٣ — اطلاق الشائعات :

فخوف الفرد من اطلاق بعض الشائعات عليـــه ، قد تثنيه عن اتيان تصرفات معينة ، خصوصا اذا كان هذا الفرد يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة ، أو كان حريصا على مراعاة ظروف من تدور حوله تلك الشائعات .

٤ — الدعاية :

فقد استخدمت الدعاية فى نشأتها فى المجال الدينى ، فأول الدعاة هم الأنبيـــاء والرسل ومن تبعهم من الصحابة والأنصار والمبشرين والوعاظ وفى القرآن الكريم الكثير من الآيات الدالة على ذلك فنوح عليه السلام يقول « رب انى دعوت قومى ليلا ونهارا ، فلم يزدهم دعائى الا فرارا ، ومحمد عليه أفضـــل الصـــلاة والسلام كان « شاهدا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا » . ولا يستطيع أحد أن ينكر أثر الأنبياء والرسل وأصحابهم فى تغيير سلوكيات الأفراد والجماعات ، وتحديد الفضائل الأخلاقية التى حفظت لمجتمعاتهم عزها ومجدها ، وحتى اليوم يوجد فى المجال الدينى الدعاة لهذه الرسالات السامية ، ومن المجال الدينى اتسع نطـــاق الدعاية ليشمل مجالات العمل والحياة الأخرى خصوصا فى المجال الاقتصادى (التسويق) والسياسى . وهدف الدعاية بصفة عامة هو نشر معلومات بين الناس الهدف منهـــا التأثير فى الرأى العام وتوجيهه وفق اتجاه معين(١) .

٥ — الاعلام :

هو تقديم الحقائق والمعلومات عن موضوع معين ، بصرف النظر ان صدى وقعها وقعها فى النفوس ، فقد تكون سارة وقد تكون محزنة ، ولا شك أن معرفة الحقائق

والمعلومات ـــ دون زيف أو مبالغة ـــ يؤثر فى تصرفات الناس .

٦ ـــ البدع والموضات(٢) :

فالبدع وتقاليع المودة فى الأزياء ، قد تنشأ عن الرغبة فى كسب مظهر أو مركز عن طريق « خالف تعرف » أو بالتصدر للقيادة ثم لا تلبث أن تموت بمرور الوقت أو تصبح مألوفة خاصة اذا كان البارىء من ذوى الحيثيات فى المجتمع بحيث يمكن أن يقلده الآخرون ، ومن ثم يتمثلها الناس فى ثقافتهم وتصبح جزء من ثقافة المجتمع .

أما تقاليع الموضات خصوصا فى الأزياء ، فهذه التقاليع قد تدوم لبعض الوقت لأنها تصادف حاجة اجتماعية لطبقة اجتماعية حسب السن أو الجنس أو النوع ، وينساق وراءها المراهقين لأنها تشعرهم بتحررهم من ربقة عالم الكبار ، كما يساعد عليها بيوت الأزياء ومعارضها لأهداف تجارية . وأظن أن لذلك أيضا أثره فى تصرفات وسلوكيات الأفراد .

٧ ـــ اقناع الناس بأمور وأوضاع وتصرفات معينة .

٨ ـــ اللوم والتحزير فى مقابل الاستحسان والمدح والثناء .

٩ ـــ الحوافز فى مقابل تثبيط الهمم والعزائم .

١٠ ـــ نبذ الأفراد وابتعاد أفراد المجتمع عنهم .

---

(١) د . محمد مصطفى زيدان « السلوك الاجتماعى للفرد » عكاظ للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ ، ص ص ١٨٥ ـــ ١٩٠ .

(٢) د . كمال دسوقى : مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

الفصل الثامن

التغير الاجتمــاعى

Social Change

تتصف المجتمعات الانسانية سواء كانت بدائية أو نامية أو متقدمة أو غير ذلك من الصفات ، بأنها فى تغير دائم ، فالتغير هو ســمة الحياة الاجتماعية ، وآثاره واضحة فى كل شىء حولنا فالنظم الاجتماعية ، والمعارف والعلوم ، والعادات والتقاليد وأنماط السلوك كلها يصيبها التحول والتغير ، ومهما حاولت أى قوة أن تبقى تلك الأوضاع على حالها دون أن يصيبها التغير ، ما استطاعت الى ذلك سبيلا .

فالتغير الاجتماعى يعنى أساسا تلك العمليات من التحولات والتطور والتقــدم والنمو الذى يحدث فى المجتمع وتنظيمه الاجتماعى ، وقد يحدث فى بناء المجتمع ،أو فى وظائف هذا البناء أو فيهما معا(١) .

حقا ان معدل التغير قد يختلف من مجتمع الى آخــر فى اتجاهه أو معدله : فاذا كان المجتمع سريع التغير فهو مجتمع دينامى ، واذا كان التغير يحدث بمعدلات بطيئة نسبيا ، فيوصف المجتمع بأنه « استاتيكى » ، وكلما كانت درجة التغير أكبر تكيفا ، كلما كانت درجة المستوى الثقافى للمجتمع أكثر تقدما(٢) .

ولاشك أن للتغير آثاره الاجتماعية الواضحة ، وغير المحدودة ، أيا كانت معدلات هذا التغير ، فآثاره تمتد لتشمل كل نشاط الحياة الاجتماعية ، وما تنطوى عليه من علاقات ومؤسسات وروابط من الناحيتين البنائية والوظيفية : فيمكننا أن نلمس مثلا التغير الذى يحدث لمجتمع ما نتيجة تغيير نظامه التعليمى أو الاقتصادى أو غيرهما ،

---

(١) عبد الهادى الجوهرى وآخرون « دراسات فى علم الاجتماع » مكتبة الطليعة بأسيوط ١٩٧٩ ، ص ٣٧ .

(٢) كمال دسوقى « الاجتماع ودراسة المجتمع » مرجع سابق ، ص ٣٧٣ .

فان آثار هذا التغير تمتد الى الأسرة ، والى النظام الادارى ، والنظام السياسى .. والقيم الأخلاقية والصحية وما اليها ، وذلك لأن ظواهر المجتمع ونظمه متماسكة ومترابطة ومتداخلة ومتكاملة فى بنائها التركيبى والوظيفى ، فاذا أصاب التغير عنصرا واحدا أو جانبا واحدا من جوانب الحياة الاجتماعية لابد وأن ينعكس ذلك على باقى العناصر والجوانب الأخرى بدرجات متفاوتة .

التغير الاجتماعى والتغير الثقافى :

ينظر بعض المختصين للتغير الاجتماعى على أنه تغير ثقافى ، ويطلق البعض مصطلح التغير الاجتماعى الثقافى على التغير وذلك باعتبار أن الحركة الدافعة لعملية التغير تكون عادة التغير الثقافى — بمعنى استحداث سمة ثقافية أو مركب ثقافيين جديدين ، واما لأن التغير الثقافى الكامل قد يطلق سلسلة من التغييرات الاجتماعية بحيث يهيىء كل تغير اجتماعى فيها الى تغير اجتماعى آخر وهكذا(١) . ويمكن القول بأن التغير الاجتماعى جزء من تغير أوسع وأشمل هو التغير الثقافى ، لأن الأول يتضمن تغيرا فى بناء المجتمع ووظائفه ، أما الثانى فيشمل كل أنواع التغير نظم المجتمع (بناء ووظيفة) وكذلك التغيرات التى تحدث فى العلم — الفلسفة — الفنون الجميلة — التكنولوجيا ... الخ .

التغير الاجتماعى عند بعض علماء الاجتماع :

شغل موضوع التغير عقول المفكرين الاجتماعيين القدامى والمحدثين ، وان كان هناك اختلاف كبير بين هؤلاء القدامى والمحدثين ، سواء فى الغرض من دراسة التغير أو فى طريقة البحث . فمن ناحية الغرض : كان القدماء يتجهون الى البحث عن أحسن وسيلة تحقق السعادة ، وتقيم مجتمعات مثالية ، ومدنا فاضلة (أفلاطون — أرسطو — الفارابى ..) وكانت طريقة هؤلاء القدماء تعتمد على التأمل والخيال الفلسفى . وأما المحدثون فقد اتجهوا الى دراسة حقائق التغيير كما هى لا كما يجب أن تكون ، لأنهم أدركوا أن التغير لا يسير وفق ارادة الانسان مهما بلغ من القوة والعزم ، وانما يسير وفقا لقوانين ثابتة مثل باقى الظواهر ، ولكنهم مع ذلك يؤكدون أهمية التدخل لازالة معوقات التغير ، ومن أجل تغيير شكل العلاقات الاجتماعية . واتجه المحدثون

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٧٤ .

فى دراستهم للتغير الى الدراسات العلمية الوصفية المنظمة ، وسوف نشير الى آراء بعض العلماء فى التغير الاجتماعى .

آراء بعض العلماء فيه :

١ — ابن خلدون : وهو من أول المفكرين الذين أدركوا حقائق التغير التى تلحق بالمجتمعات عندما حلل حياة البدو والحضر ، وكشف عن التغير الذى يلحق المجتمع البدوى اذا زادت فيه خصائص الحضارة ، وحين انتبه الى أهمية دراسة الظواهر الاجتماعية فى حالتى الثبات والتغير .

٢ — أوجست كونت : فقد قسم كونت علم الاجتماع الى فرعين : فرع يدرس التغير الاجتماعى « الديناميك » ، وفرع آخر يدرس نظم المجتمع فى حالة ثباتها « الاستاتيك » ، وجعل موضوع الفرع الأول دراسة الاجتماع الانسانى من ناحية تطوره وانتقاله فى كلية من حال لآخر . وجعل موضوع الفرع الثانى دراسة الاجتماع الانسانى من ناحية استقراره وثباته .

وبعد النتائج التى طرحتها الثورة الفرنسية فى المجال السياسى ، والثورة الصناعية فى انجلترا ، أصبح البحث عن نظرية للتغير الاجتماعى ، والكشف عن قوانين الحركة والتغير فى المجتمعات ، يمثل النقاط المحورية فى اهتمام علم اجتماع القرن التاسع عشر ، كما كان ظهور المجتمع الرأسمالى والحركات الثورية الاجتماعية التى صاحبته كالنمو الحضرى ، وتطور الاتجاه الصناعى ، وتنقل الأفراد والأفكار والجماعات هو الدافع الأساسى للتحليل السيسولوجى للتغير(١) .

٣ — كارل ماركس : تتسم نظريته فى التغير بالطابع الثورى ، حيث أكدت أن نظام الانتاج ، هو العنصر الأساسى فى المجتمع « البناء التحتى » والذى

---

(١) محمد عاطف غيث : « قاموس علم الاجتماع » مرجع سابق ، ص ٤١٣ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٤١٤ .

والتعليمية ... التى تكون « بناءات فوقية » . وكلما تقدمت وسائل التكنولوجيا ، سنحت الفرصة لاستخدام نظم جديدة للانتاج ، مما يؤدى الى اقدام طبقات جديدة على اغتصاب بعض السلطة أو القوة السياسية والاقتصادية من الطبقات الحاكمة الموجودة . وعلى ذلك يرى ماركس أن تاريخ المجتمعات ما هو الا تاريخ النضال الطبقى(٢) .

٤ — ماكس فيبر : فقد اتخذ من نظرية ماركس نقطة البدء فى دراسة للتغير الاجتماعى فذهب الى أن تطور البرجوازية الغربية قد سبقه بالضرورة تقوم فوقه وعلى أساسه النظم الأخرى السياسية والدينية والأسرية ظهور المذهب « الكالفينى » (نسبة للفيلسوف المسيحى حنا كالفين Calvin الذى نادى بأن قدر الانسان محتوم ولا حيلة له فى تغييره) . وأن نظرية ماركس قد ذهبت الى أن البرجوازية النامية تحاول باستمرار اغتنام الفرصة المواتية لتراكم رأس المال ، وما يترتب على ذلك من تعاظم طبقة البروليتاريا المعدمة ، وقد قبلها فيبر الا أنها رأى أن الشروط المادة رغم أهميتها الا أنها غير كافية ، فيجب أن يكون معها أخلاقيات ومعنويات على نحو ما بين فى كتابه « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية » .

٥ — أصحاب النظريات التطورية : وهم الذين رأوا أن المجتمعات تمر بأدوار تطورية ارتقائية ويمكن أن نذكر منهم : هربرت سبنسر الذى تصور تطور المجتمع على أنه انتقال من مجتمع بسيط وصغير فى بنائه ووظائفه الى مجتمع يتسم بالتباين والاختلافات على نطاق واسع (المجتمع المركب) وصاغ فى ذلك نظريته عن التطور فوق العضوى ، وكذلك دارون صاحب نظرية « أصل الأنواع » ، ومنهم أيضا لويس مورجان عالم الأنثروبولوجيا الأمريكى الذى صاغ نظرية تطورية لنمو الثقافة خلال مراحل ثلاثة هى : مرحلة الوحشية ومرحلة البربرية ، ثم مرحلة الحضارة أو المدنية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤١٤ .

(٢) انظر فى ذلك :

(2) Wilbert Moore, Social change, 1963.

ومع مطلع القرن العشرين تركزت الجهود حول دراسات أكثر تعمقا وتفصيلا لموضوع التغير للكشف عن حقيقته وأسبابه ومعدلاته ، وتمت دراسات مختلفة لمجتمعات محلية ، ولنظم معينة استخدم فيها المنهج العلمى من ملاحظة ، ومسح ، وقياس ... الخ . ومع ذلك فلايوجد حتى الآن نظرية واحـــدة أمكن الاتفاق عليها بين المفكرين الاجتماعيين ، بل توجد نظريات عديدة ، تهتم كل منها بمظاهر ونتائج معينة ومحددة للتغير(١) .

على أنه يمكن تلخيص الملامح الرئيسية للتغير فى المجتمع المعاصر على النـــحو التالى(٢) :

١ — أن التغير الاجتماعى ظاهرة موجودة ، وتحدث فى كل المجتمعات وفى كل الأوقات ، وفى كل الثقافات بوضوح واستمرار ، ولا يمكن ايقاف التغير بأية وسائل .

٢ — ان أية ناحية من نواحى التغير ، تؤثر فى النواحى الأخرى ، وأن التغير يؤثر على الفرد كما يؤثر على نظم المجتمع ، ومعنى ذلك أنه ليست هناك ناحية واحدة من الحياة بمنأى عن توقع حدوث التغير فيها .

٣ — لا يمكن عزل التغيرات من حيث الزمان أو المكان — خصوصا بعد تعدد وسائل الاتصال وتقدمها — لأنها تحدث فى سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات (تغير تلقائى) كما قد تحدث بشكل أقل على شكل تغيرات مقصـــودة ، ومخطط لها تؤدى الى الاسراع بخطى التغيير ، والتحكم فى توجيهه ممـــا يؤدى الى اعادة البناء .

٤ — أن نتـــائج التغيرات المعاصرة يمكن أن تنتشر بسرعة ، وتنتقل الى أى مكان مؤثرة فيه ، وأن أسباب هذه التغيرات متعددة ، ويصعب رد التغير الى سبب بعينه .

٥ — ان علاج المشكلات الناجمة عن التغييرات الاجتماعية ، يصـــعب علاجها بدون احداث تغير آخر مقصود .

٦ — ان حجم التغيرات الاجتماعية المعاصرة ، سواء أكانت مقصودة ومخطط لها ، أو كانت تلقائية أى تمثل نتائج ترتيب على التجديدات والاختراعات الحديثة ، أكبر بكثر من التغيرات التى كانت تحدث من قبل ، ولعل نظرة متأنية لحجم وسرعة التغيرات التى حدثت فى النصف قرن الأخير ، ربما تصل أو تفوق فى حجمها وسرعتها أضعاف انجازات التغيرات التى حدثت عبر عشرات القرون السابقة .

٧ — ان نطـاق التكنولوجيا المادية ، والاستراتيجيات الاجتماعية قـد ازداد واتسع وسيظل يزداد ويتسع مفضيا الى نتائج وآثار تراكمية .

٨ — ان هناك عدة مستويات للتغير الاجتماعى . فهناك تغير على المستوى الفردى ، وتغير على مستوى المجتمع المحلى ، وتغير على مستوى المجتمع القومى ، وتغير على المسـتوى الدولى أو العالمى . ولعل التغير عـلى المستوى الفردى أسهل ملاحظة ودراسة وعلاجا من المستويات الأخرى .

ويعزى الفضل الى وليم أوجبرن W. Ogburn فى انتشار مصطلح التغير الاجتماعى ، وتخليصه من المصطلحات الغامضة التى أطلقت عليه « كالتقدم » والتطور وغيرهما عندما نشر كتابه « التغير الاجتماعى » وميز فيه بين نوعين من الثقافة (ثقافة مادية وثقافة لامادية) وأن سبق أو تأخر أى نوع منهما عن الآخر يؤدى الى ما أسماه بالتخلف الثقافى Cultural Lag (١) .

التغير والتطور والتقدم والتنمية :

استخدم بعض المفكرين الاجتماعيين قبل هذا القرن العشرين بعضا من هـذه المصطلحات للتدليل على تغير المجتمعات الانسانية (مثلما اسـتخدم أوجست كونت نظريته فى التقدم التى لخصها فى قانون الأدوار الثلاثة التى قطعتها البشرية فى أدوار تطورية ارتقائية من الدور الثيولوجى اللاهوائى الى الدور الميتافيزيقى وأخيرا الوصول

(١) انظر فى ذلك :

(1) William Ogburn, Social Change, New York, 1962

الى دور العلم الوضعى) وكذلك استخدام هربرت سبنسر لمصطلح التطور بهذا المعنى الا أن التقدم عنده ليس ارتقائيا بصفة مطلقة ، ولكنه يتوقف عند نقطة يأخذ بعدها فى التراجع والضعف حتى الفناء (نظريته التى تنطوى على حقيقتين أساسيتين هما :

١ — النشوء والارتقاء .

٢ — الاضمحلال والفناء مثلما يحدث للكائن الحى .

واستخدم أوجبرن لفظ التغير الاجتماعى ، أما مصطلح النمو فقد استخدم بطريقة مختلفة تماما فى معظم الكتابات السيسولوجية الحديثة . فما هو الفرق بين هذه المصطلحات ؟

التغير **Change**

اصطلاح يدل على نوع من التغير أو التحول المستمر فى الحركة ، وقد يكون حركة التغير الى الأمام أو الى الخلف ، الى أعلى أو الى أسفل . ارتقاء وتقدما ، أو نكوصا وتخلفا ، ذلك أن المجتمعات قد تشهد ارتقاء فى جانب ، وتأخر فى جانب آخر ، وليس هناك تقدم أو تحسن مضطرد أو مطلق ، بل هناك تحول وتغير ، وقد يكون هذا التغير تلقائيا وقد يكون مخططا ، بطيئا فى سرعته ، أو ثوريا جذريا وسريعا . والتغير الاجتماعى جزء من التغير الثقافى (وبعض المفكرين لا يفرقون بينهما) لأن الأول — كما ذكرنا — يحدث فى النظم والعلاقات الاجتماعية بينما يشمل الثانى كل فروع الثقافة من علوم وفنون وآداب وفلسفة ونظم ، وقوانين ، وعلاقات .. الخ .

التقــدم **Progress**

تحول تدريجى نحو الأحسن ، أى أنه تغير يتجه الى الأمام دوما ، والتقدم هو كل عمل ناجح يساعد الانسان على حفزه للعمل فى حرية وتعاون من أجل تحقيق هدف مشترك هو رقى المجتمع ، وبالطبع لا يحدث ذلك الا بسيطرة الانسان على بيئته واستخراج مواردها واستغلالها استغلالا أمثل ، وكل مرحلة تتم فى هذا المدار يعتبر

---

(1) Nordshog, Social Change, Me Grawftill, N. Y., 1960, pp. 123-125.

تقدما . والتقدم مسألة نسبية ترتبط بالزمان والمكان ، ولهذا يصعب اخضاعها لمقياس موحد فقد تضع بعض المجتمعات فى ظروف ما مقياسا معنويا روحيا للتقدم ، وقد تضع فى ظروف أخرى مقياسا ماديا ، وما يعتبر تقدما اليوم فى مجتمع ما ، قد يكون تخلفا فى مجتمع آخر . فالتقدم بهذا المعنى لا وجود له الا كحكم تقيمى شخصى ، وأنه كقيمة يتوقف على وجهة نظر الملاحظ له(١) .

ويضيف هرتسلر Hertzler أن التقدم يحدث نتيجة توافر عدة عوامل هى : التعقل والمعرفة ، العلم والاختراع ، الأفراد الخارقون للعادة ، البرامج الارشادية الهادفة للمثاليات ، التنشئة الاجتماعية ، الرأى العام المستنير ، الحكومات الصالحة الديموقراطية(١) .

التطـــور Evolution

التطور هو الحالة الطبيعية للجماعة الانسانية ، حقيقة قد يكون التطـــور فى جماعة أوضح منها فى جماعة أخرى ، لكن المؤكد أنه لا يخلو مجتمع من التطـــور ، والتطور يشبه التغير من حيث أنه قد يكون تقدما ارتقائيا ، وقد يكون تقهقرا وضعفا . والتطور يختلف عن التغير من حيث أن الأول يتم تدريجيا وفق مراحل معينة دون تدخل أو تخطيط مقصود ، بينما التغير قد يكون مثل التطور تلقائيا ، وقـــد يتم عن طريق التخطيط مما يجعله يخرج عن تلقائيته ويصبح مرسوما ومقصودا .

النمـــو : Growth

هو تحول الى الزيادة عن طريق الاضافة ، فنمو الطفل مثلا هو زيادة سنوات عمره ، ونمو المدنية هو اضافة سكان ومبانى ومساحة اليها ، فالنمو هو تغير ارتقائى تقدمى عن طريق التطور التدريجى التلقائى ، أما اذا حـــدث تدخل للاسراع بعمليات النمو أصبح النمو تنمية development .

أنواع التغير الاجتماعى :

يمكن أن نميز عدة أنواع للتغير الاجتماعى كالآتى :

١ — تغير تلقائى : وهو التغير الذى يسير سيرا طبيعيا دون ما تدخل لقوى

خارجية تسرع بهذا التغير أو تؤخر حركته ، ومن أمثلته فى حياتنا الاجتماعية التغير الذى طرأ على شكل الأسرة من أسرة كبيرة أو ممتـدة الى أسرة زواجية ، وتطور الحياة الاقتصادية من الانتاج البدائى البسيط (لغرض الاستهلاك) الى الانتاج الصناعى الضخم ، ومن نظام المقايضة والمبادلة الى نظام المصارف والبنوك وهكذا .

٢ — التغير الرجعى : وهو التغير الذى يحـدث فى اتجاه نكوصى ، فتسـوء الحالة ، وتتدهور ، ومن أمثلته تدهور حالة الدول التى يصيبها الحـرب بالتمزق والتفكك ، أو تعرض بعض المجتمعات للأزمـات السياسية أو الهزات الاقتصادية ، أو لكوارث طبيعية كالأوبئة والزلازل ... الخ .

٣ — التغير الارتقائى المقصود : وهو تغير الى الامام والى الأفضـل ، وهو يهدف الى تحقيق أغراض مخطط لها تخطيطا علميا ، قائما على الدراسة الموضوعية ، والبحث العلمى . ومن أمثلته تقدم وارتقاء العلوم والمعارف والتكنولوجيا .. فما لا شك فيه أن العلم فى تقدم وكل يوم تثبت البحـوث والتجارب المزيد من ارتقائه وتقدمه فلو أخذنا جانبا علميا واحدا كوسائل المواصلات للاحظنا تقدمها فقديما كانت الفيل والبغال والحمير ، فالعجلات التى تجرها الحيوانات والمراكب الشراعية البسيطة الى أن دخل الانسان عصر البخار وصنع القاطرة والسيارة وبعدها الطائرة وأخيرا سـفن الفضـاء .

٤ — التغير الجذرى : وهو التغير الذى يتم عن طريق ثورة شاملة تطيح بمعظم النظم القائمة ، وتضع بدلا منها نظما مستحدثة تمثل اما تقدما وتحسنا فى الأوضاع الاجتماعية واما تدهورا ونكوصا . ويتميز هـذا النوع من التغير بالقوة والعنف والسرعة فى الانجاز .

---

(1) Hertzler Social progress, Appeleton Century, N. Y., 1928, pp. 10-13.

٥ — قد يكون التغير جزئيا ، وهو التغير الذى يتناول مجالات معينة تتصل ببعض النواحى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . ويدخل فى هذا النوع من التغير ، التغيرات التى تصيب أوضاع بعض الظواهر الاجتماعية من حيث الدرجة degree ، والشدة Tension فمثلا قد يحدث تغير فى علاقة اجتماعية كالتنافس ، فقد تزيد درجته فيصبح صراعا أو تخف شدته فيصبح تعاونا . وقد يحدث تغير فى ظاهرة التكافل الاجتماعى فقد تسود وتزداد ، فيقل تبعا لذلك أسباب الحسد الاجتماعى ويسود المجتمع عواطف الخير والحب والمشاركات الوجدانية ، وقد تقل ولا يعبأ الأغنياء بالفقراء ، فيزداد الحسد وقد يتحول الى توتر ينذر باندلاع ثورة داخلية طبقية ... وهكذا .

عوامل التغير الاجتماعى :

هناك عوامل كثيرة تحدث التغيرات الاجتماعية ، وسنشير هنا الى أهم العوامل التى تسبب التغير ، وتكسبه صفة الدوام فى المجتمعات الانسانية :

١ — العوامل الطبيعية :

فالطبيعة لها أثرها الملموس فى احداث التغير ، فكل ما تجود به الطبيعة على الانسان من خيراتها أو قساوتها يدفع بالمجتمع الى التعديل والتكيف ، ويؤثر على كل مجالات العمل والحياة لقد كان الانسان قديما يقف عاجزا أمام الطبيعة ، ولكن بتقدم العلوم والتكنولوجيا أصبح الآن يتحداها ويسخرها لمعيشته وكل أغراضه ، وكلما أقبل الانسان على الطبيعة وحور فى شكلها ازدادت استفادته منها : فحفر بئر فى صحراء كفيل بأن يحيل تلك البقعة الى مكان محبب للاقامة والحياة ، واكتشاف بئر بترولية قد يغير كثيرا من أوضاع الناس وظروفهم المختلفة ، والحصول على مناجم غنية بالمعادن .. كل ذلك يحدث تغيرا تلقائيا فى المنطقة ، ويؤدى الى أنماط جديدة فى حياة الأفراد أى تغير اجتماعى ، ولماذا نذهب بعيدا ان اكتشاف البترول فى بلد كالمملكة العربية السعودية مثلا قد أحدث آثارا على جميع جنبات الحياة فى ذلك البلد الشقيق وأصبحت المملكة تمثل ثقلا اقتصاديا وسياسيا بالغ الأهمية ، لا بالنسبة للمنطقة وحدها وانما فى العالم أجمع .

وكما يحدث التغير نتيجة كرم الطبيعة وجودها بما عليها أو فى بطنها من خيرات ، فانها يمكن أن تحدث التغير نتيجة ضراوتها فكم من زلازل دمرت مدنا زاهرة ، وكم عواصف وأعاصير سخرت على أقوام فأبادتهم ، وكم من أمطار تحولت الى سيول جرفت أمامها النبت والبيت والحيوان والانسان .. وكل هذا من العوامل المسببة للتغير الاجتماعى . لأن الحياة تنحسر عن تلك البقاع ، وقد يهجرها ساكنوها الى بيئة أخرى ، فيواجهون ظروفا جديدة تسلتزم تغيرا فى نوع أعمالهم ، وطرق تفكيرهم .

٢ ـ العوامل السكانية :

ونقصد بها الهيكل السكانى لأى مجتمع من حيث :

(أ) حجم السكان .
(ب) توزيعم على مساحة ما .
(جـ) خصائص السكان .

ولا شك أن لهذه الجوانب الثلاث أهميتها من حيث رفاهية المجتمع وتقدمه أو من حيث تخلفه وتأخره ، فكثرة السكان فى مجتمع قد تكون مصدر هيبته فى القتال والحروب وقد تكون عبئا على موارده ان كانت محدودة . وكثافة السكان فى مكان ما تحدث الكثير من التغيرات الاجتماعية فى نمط المساكن والمرافق والتماسك الاجتماعى ، ويدخل فى توزيع السكان مسألة الهجرة .. سواء كانت هجرة طبيعية أو تهجيرا وما تحدثه الهجرة بنوعيها من تغيرات سواء فى المجتمع المهاجر منه أو فى المجتمعات المهاجر اليها . أما عن خصائص السكان التى يقصد بها الديموجرافيون تركيبهم من حيث السن ، والنوع ، والزواج ، والمهنة ، والتعليم ، والدخل ، ... فهى أيضا لها دورها فى زيادة السكان أو نقصهم ، وما يرتبط بذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية لها أهميتها فى احداث التغيرات الاجتماعية .

٣ ـ العوامل الأيديولوجية :

يرتبط الفكر ارتباطا وثيقا بنظم المجتمع ، وبناء هيئاته ومؤسساته ، فكلما حدث تغير للفكر ، كلما حدث تغير للأنظمة الاجتماعية ـ غالبا ـ والتاريخ حافل بالشواهد فالفكر الذى جاء به الدين الاسلامى مثلا قد أحدث تطورا وتقدما ليس فى الجزيرة العربية فحسب وانما فى جميع أنحاء العالم .

والأيديولوجية هى قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية ، وفقا لسياسة متكاملة ، تتخذ أساليبا وأشكالا هادفة ، وتساندها عادة تبريرات اجتماعية ، أو نظريات فلسفية ، أو أحكام عقائدية ، أو أفكار تقليدية . ومن هنا ترتبط الأيديولوجية بالحركة الاجتماعية ، فهى ليست مجرد مجموعة أفكار ومعتقدات واتجاهات يؤمن بها جمع من الناس سواء كان هذا الجمع أمة من الأمم ، أو طبقة اجتماعية ، أو مذهبا من المذاهب ، أو حزبا من الأحزاب ، أو مهنة من المهن . . ، وانما هى حركة فكرية هادفة لها فعالية ايجابية فى البنية الاجتماعية وفى العلاقات الاجتماعية وتنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية بما يحدث من تغيرات فى قيم الجماعة ، وفى النظرة الى الطبقات الاجتماعية ، وكذلك الحال فيما يتصل بالعمليات الاجتماعية(١) .

ولا شك أن انتشار التيارات الفكرية المتعددة ، والمذاهب الاجتماعية المختلفة ، والأديان ورسالاتها تؤدى الى أوضاع وتشريعات ونظم جديدة ، والى تحديد لعلاقة الفرد بغيره ، وبالجماعات التى ينتمى اليها ، وبالمؤسسات التى يتفاعل معها . ومن هنا تكون الأفكار الجديدة ، والآراء المستحدثة عاملا محركا لكثير من التغيرات فى المجتمع . وتصبح الأيديولوجية بحق قوة فكرية قاهرة ، تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة وأهداف محددة .

٤ — العوامل الثقافية :

ويقصد بها الاتجاهات الأخلاقية والعادات والتقاليد والأعراف ... التى تمثل قوالب الفكر السائد ، ونمط العمل ، وقد ذهب بعض الاجتماعيين (فيبر) الى اعتبار العوامل الثقافية أساس التغيرات الأخرى كالاقتصادية والتكنولوجية وما ينشأ عنها من تغيرات اجتماعية . والثقافة تؤثر فى وسائل الانتاج ونوعه ، وفى طرق الاستهلاك وفقا لعادتنا ومعتقداتنا ، ويختلف تقبل الناس لعناصر الثقافة (المادى واللامادى) باختلاف طبقات المجتمع وفئاته ، حيث ثبت أن الطبقات الفقيرة فى المجتمع تميل الى تقبل الأشياء المادية بسرعة تفوق الطبقات الغنية ، بينما تميل الطبقات الغنية الى تقبل الأشياء اللامادية (الأنماط الثقافية والسلوكية) بسرعة أكبر جدا من الطبقات

---

(١) عبد الهادى الجوهرى وآخرون « دراسات فى علم الاجتماع » مرجع سابق ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

الفقيرة وذلك بسبب حرصها على تدعيم هيبتها ومكانتها الاجتماعية لسلوك معين يميزها عن الطبقات الدنيا .

وبطبيعة الحال فان الاحتكاك الثقافى ، والانتشار الثقافى ، وزيادة فاعليتهما بفضل تقدم وسائل الاتصال المتعددة والمتقدمة الى تغيير كثير من أفكار الأفراد فى المجتمعات خصوصا اذا تبنى هذه الأفكار قيادات لها تأثيرها ، وتنتشر بواسطتهم عن طريق التقليد حتى تصبح جزءا من ثقافتهم المجتمعية .

٥ — العوامل الاقتصادية :

ويقصد بها أشكال النظم الاقتصادية وأثرها فى الانتاج والتوزيع والاستهلاك والظواهر الاقتصادية السابقة ما هى الا ظواهر اجتماعية (علم الاجتماع الاقتصادى) ومما هو معروف عن تلك الظواهر أنها متداخلة ومترابطة ويؤثر كل منها فى الآخر . وتأسيسا على ذلك فان العوامل الاقتصادية تؤثر على سائر الظواهر الاجتماعية . فنلاحظ مثلا نشأة بعض المدن على لارتباطها ببعض الصناعات ، أو لأنها سوق هامة ، أو لاكتشاف بعض المواد الخام التى يؤدى استخراجها الى ايجاد انتعاش اقتصادى يسمح بقيام مجتمع دائم .

ولا شك أن الوفرة الاقتصادية تؤدى الى تغييرات فى نواحى الحياة الأخرى من انشاء للخدمات والمرافق ، ومن توفير الاسكان المناسب والمواصلات الميسرة ، وطرق الحياة الأكثر رفاهية ، ويرتبط ازدهار الفنون والآداب والعلوم بالاقتصاد لما تتطلبه من ثروة معينة لكى تزدهر ، وأثر العوامل الاقتصادية فى التغيرات الاجتماعية حقيقة لا يقارفها شك اذا ما تأملنا لبعض الأقطار النفطية وكيف تغيرت معالم الحياة فى كثير منها .

٦ — العوامل السياسية :

لا يستطيع أحد أن ينكر دور السلطة والتكوين السياسى والقيادة والدبلوماسية الى جانب الروح المعنية للشعب فى عمليات التغير والاعداد له والمساعدة فيه .

فالحكومة الصالحة ، والحاكم العادل الديموقراطى يجران مجتمعاتهما الى تغير محمود ومقبول فى جميع الجوانب سواء كانت مادية أو لا مادية ، فالحكومات الرشيدة تسهر لتوفير الأمن والأمان لمواطنيها ، فلا تسمح بتجاوز أو ظلم ، وتنشر التعليم ، وتقرب الفوارق بين الناس عن طريق تثبيت أسس التكافل الاجتماعى ، أو فرض قوانين عادلة للضرائب أو اعادة توزيع الملكيات ... الى غير ذلك حسب النظام السياسى الذى تتبعه الدولة ، ولا شك أن عمل الحكومة والنظام السياسى فى أى دولة يمتد ليغطى كل جنبات الحياة خصوصا اذا اتبعت نظام التخطيط الشامل أو الجزئى للاسراع بخطى التغير ، للوصول الى الأهداف المنشودة فى أسرع وقت ممكن .

٧ — الحروب :

ويمكن اعتبار الحروب من عوامل التغير الاجتماعى ، فقد تحدث دمارا يصيب العمران فيحيله الى خراب ، ويفتك بالانسان فيفنيه أو يعيقه ويشوهه وقد ييتم أطفالا ، ويرمل نساء ، مما يترتب عليه هجرات أو تهجير لها ما لها وعليها ما عليها ، ويترتب على الحروب أيضا خلل فى تركيب السكان خصوصا من حيث النوع والسن والزواج والمواليد والوفيات .. وأخيرا قد يترتب على الحرب تمزيق لرقعة الدولة باحتلالها أو باحتلال جزء من أراضيها ناهيك عن سباق التسليح ، وما يرتبط به من فقر اقتصاد الدولة وضعفه .

٨ — القادة :

للقادة دور كبير فى احداث التغير الاجتماعى فى كل المجتمعات سواء كانت تلك المجتمعات محلية أو قومية وسواء كان هؤلاء القادة شعبيين أو رسميين ، وبطبيعة الحال يزداد دورهم خطورة كلما كانوا فى مراكز السلطة والحكم ، وكلما كانوا وطنيين محبوبين من شعوبهم .

٩ — العوامل الفنية (التكنولوجية) :

التكنولوجيا هى وسائل الصناعة الحديثة ، والتقدم الآلى ، وكل ما ابتكره الانسان من أجل اشباع حاجاته ، وكل ما أوجده فى مجال التطبيق العملى للعلوم . فاختراع أى وسيلة من وسائل اشباع الحاجات الجديدة لها أثرها الكبير على التغير الاجتماعى ، فالسيارة مثلا أحدثت اتصالا للبيئات المعزولة ، ووسعت دائرة العلاقات

نتيجة كثرة التنقل من مكان الى آخر ، واتسعت المــدن ، وارتفع مستوى المعيشة لبعض الناس ، وكان لكل ذلك أثره رد فعل فى بناء العلاقات الاجتماعية ووظائفها .

ولو ألقينا نظرة على التغيرات التى أصابت المجتمع الأوربى أثر عصر النهضة الصناعية لوجدنا أن أثر تلك الثورة الصناعية ، قــد امتد ليشمل النظم السياسية ، ومناهج التعليم ، والاقتصاد ، والأسرة ، وأوجد كيانات اجتماعية جديدة لم تكن معروفة من قبل كالنقابات العمالية والمهنية ، وأنهى كثيرا من الصناعات اليدوية ، وكان لكل اختراع جديد كالراديو والتليفزيون والفيديو ، والمحركات (سيارات ــ قطارات ــ طائرات ــ بواخر ــ سفن فضاء) أثره فى العلاقات الاجتماعية .

وقد شمل التغير كثيرا من الاتجاهات والتقاليد والمعتقدات ، وانقلبت أوضاع اجتماعية كما حدث لوضع المرأة ومكانتها ، وحدث حراك اجتماعى سريع ، ونمت المدن الصناعية وجذبت الكثير من أهــل الريف الى غير ذلك من ملامح التغير الاجتمــاعى الثقافى .

معوقات التغير الاجتماعى :

من الممكن أن يقابل التغير بعقبات تقلل من سرعته أو توقفه لفترة من الزمن ، فقد يحدث مثلا أن يظهر اختراع ، أو يبتكر جهاز ولا يقبل عليــه الناس بل يقاومونه بشتى الطرق فعندما ظهرت السيارة قاومها رجال المال ومربيى الخيول لاقتناعهم بأنه لا يوجد شيء يمكن أن يحل محل الحصان من حيث سرعته ، وقوته ، وتمكنه من السير فى طرق ضيقة أو غير ممهدة ، والى الآن لا زال البعض يقاوم اختراع الطائرات ويرفض ركوبها بحجة مخاطرها . ولم يكن الأمر بالنسبة للميادين الفكرية الا بأصعب وأشــد مقاومة فالدعوة الى تعليم البنات أو تشــغيل المرأة لاتـزال تلاقى فى بعض المجتمعات مقاومة عنيفة ، وتعرضت رسالات الله نفسه جل وعلا لمقاومة شديدة من الأقوام التى نزلت عليهم ، وقوبل أنبياء الله ورسله لمختلف أنواع الاضطهاد والتعسف والعناد ، حتى من قبل أن تتبين الأقوام من مقدار الفائدة من تلك الدعوات السامية .

وهذا شيء طبيعى فى ناقوس الحياة ، نقولها لكل مصلح اجتماعى ، قد يغضب من مقاومته أو يضيق صدره مما يصادفه من عقبات ، لأن فى كل مجتمع بعض الفئات

التى لا تطمئن الى التغير ، أو لا ترتاح اليه لما فى ذلك من اقلاق على مصالحها أو قضاء عليها نهائيا .

وعلى اى حال فان دراستنا لعوائق التغير ، سوف تزيد فهمنا لعملية التغير ذاتها ، لهذا سنشير الى أهم العوامل الأساسية المعوقة للتغير الاجتماعى والثقافى بصفة عامة :

١ ــ ركود الاختراعات وندرة الابداع :

الاختراع هو كل شىء مستحدث لا فى مجال الصناعة والتكنولوجيا الفنية فحسب وانما فى مجالات العلوم والفنون والنظم الاجتماعية . ومن المعلوم أن الاختراعات توجد حيث يتوفر المناخ المساعد . فأهل الأماكن المعزولة جغرافيا مثلا يعيشون بنفس الطريقة التى كان يعيش عليها أجدادهم بسبب عدم توافر الاختراعات ، وبسبب العزلة التى تحول دون وصولها ، وبسبب عدم توافر المفكرين والعلماء ، وخامات الصناعة ... الخ . وحتى لو أمكن أن يصلهم اختراع فانه من الصعب أن ينتشر بسرعة . ولو حللنا جميع الظروف التى تتصل بالاختراع والقدرة عليه وجد أنها :

(أ) توافر الامكانات المادية .

(ب) الحاجة الى الاختراع ، فقديما قيل الحاجة أم الاختراع ، بمعنى أن المجتمع اذا أحس ماسة الى اختراع لكان ذلك دافعا رئيسيا للتفكير فى هذا الاختراع الذى يشبع هذه الحاجة ، ولكن مجرد الاحساس بالحاجة الى الاختراع لا تكفى لتحقيق الاختراع وظهوره حقيقة .

(جـ) القدرة على تنفيذ الابتكار : اذ لا يكفى مجرد التفكير بالحاجة ، والاحساس بها الى وجودها فكم من أمم تحس وطأة مشكلاتها ولديها أفكارها ، ولكنها تعانى منها الويلات فالخبرة الفنية والقدرة العلمية والعقلية شىء أساسى لايجاد الابتكارات الملاحظة أو المحسوسة من الأفكار والتمنيات أو بمعنى آخر فان المقدرة العقلية والعلمية مطلب أساسى للابتكارات والاختراعات . ولهذا يرى « أوجبرن » Ogburn أن المثل الذى سبق ذكره « الحاجة أم الاختراع » يتضمن نصف الحقيقة فقط ، ومن الأصح أن نقول « أن

الثقافة أم الاختراع » لأن العقل الانسانى لا يستطيع الوصول الى أشياء كثيرة ذات معنى ، اذا كان الوسط الثقافى متخلفا .

ويمكن أن نعدد من عوامل تعويق ظهور الاختراعات الكثير مثل : عــدم تقدير المخترعين ومكافأتهم أو عــدم حفظ براءات الاختراع ، وعــدم انتشار التعليم العالى العالى المتخصص ، وعدم انشاء مراكز للبحوث سواء العلمية أم الاجتماعية ، وعــدم الاستقرار السياسى ... الخ .

٢ — اعراض المجتمع عن تقبل الاختراعات :

ان عدم توافر العوامل المساعدة على الاختراع ، تفسر لنا ندرة المخترعات فى العصور ما قبل الحديثة ، كما أن توافر هذه العوامل فى الدول الصناعية المتقدمة أدى الى تسميتها بهذا الاسم ، وفيما يلى نستطيع أن نورد أهم الأسباب التى تؤدى الى عدم انتشار المخترعات فى بعض الجماعات ، وقد أرجعها أوجبرن الى(١) :

١ — صعوبة تغيير العادات المتأصلة فى الأفراد والجماعات .

٢ — ارتفاع التكاليف الاقتصادية للاختراع ، بما لا يســمح للجماعة بامكانية تقبله واقتنائه .

٣ — الخوف من التغيير ، ومن الشىء الجديد الذى لم يجرب بعد .

٤ — الخلخلات والاهتزازات الخطيرة التى ربما تحدث نتيجة لبعض الابتكارات

٥ — الحقوق المكتسبة ، وامكان تعرضها للسحب أو التخفيض .

٦ — عزلة المجتمع الجغرافية والثقافية .

٧ — الضيق بأوجه النقص فى بدء ظهور الاختراعات .

٨ — عدم التجانس فى تركيب المجتمع .

٩ — الضغوط الاستعمارية ، اذ قد يحــول الاستعمار دون تغير مستعمراته قدما للأمام .

١٠ — الجهل وارتفاع نسبة الأمية .

ومع ذلك يمكن أن يخطىء من ينادى بمحاربة كل قديم ، والجرى وراء كل جديد سواء فى عالم المخترعات (المادية) أو فى عالم الابتكارات (اللامادية بالذات) ، فالفضائل الدينية ، والمثل العليا التى جاءت بها الأديان السماوية الراقية وخاصة خاتمتها الاسلام تعتبر قمة التطور الاجتماعى الارتقائى رغم مرور أكثر من أربعة عشر قرنا على نزوله وظهوره .

---

(1) W. Ogburn, Social Chonge, New York, 1962, pp. 146-199.

علم اجتماع
د/ ...

الفصل التاسع

(التخطيط الاجتمــاعى)

Social Planning

لقد أضحى التخطيط ضرورة لا غنى عنها كأسلوب لرفع مستوى حياة الشعوب ــ أيا كانت ــ فى العصر الحديث . فتحقيق معدلات سريعة ومنتظمة من التنمية مرهون بشرط أساسى ألا وهو التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، مهما كان النظام الســائد فى المجتمع (رأسماليا أو اشتراكيا) ومهما كانت درجة المجتمع من التخلف أو التقدم . فروسيا وجميع دول أوربا الشرقية تتبع أســلوب التخطيط ، كما اتبعته معظم دول أوربا الغربية كفرنسا وهولندا وبريطانيا وغيرهما بعد الحرب العالمية الثانية لاعادة بناء ما دمرته الحرب ، وكذلك تجربة الصين واليابان وغيرهما ، هذا بالاضافة الى أن معظم الدول النامية ــ لا سيما ــ تلك التى حصلت على استقلالها حديثا قد بدأت كذلك فى اتباع أسلوب التخطيط كمخرج أساسى ووحيد لتحقيق تقدمها .

التخطيط مرتبط بفلسفة المجتمع السائدة(١) :

اننا لو تأملنا حياة المجتمعات الانسانية عبر تايخها الطويل ، لوجدنا أن تنظيمها لشئون حياتها ما هى الا ممارسات تخطيطية مستترة ، أو غير مدركة ، وأن هــذه الممارسات كانت تتمشى مع مقتضيات الحياة والفلسفة الاجتماعية التى أملتها ظروف تلك المجتمعات .

فقد قامت فلسفة العصور الوسطى على العمــل نحو تثبيت دعائم الحيــاة الاجتماعية التى استمدت محتواها من النزعة الدينية ومن النظام الاقطاعى ومن ترتيب الطبقات الاجتماعية ترتيبا هرميا يبدأ بالبابا والامبراطور والملك فى القمة ، ويتدرج الى

---

(١) د . حامد عمار : « أسس التخطيط الاجتماعى فى النطاق القومى والمحلى » سرس الليان منوفية ــ مصر ، ١٩٦٥ ص ص ٩ ــ ١١ .

الأشراف والفرسان ثم ينتهى بطبقة العبيد ، وكان ترتيب العلاقات بين أفراد المجتمع تعتمد على عوامل الوراثة والموطن الجغرافى والمهنة التى يحترفها الفـــرد كعوامل أساسية فى تنظيم المجتمع ، وكان الاتجاه الذى يسير فيه المجتمع هو الحفاظ عـــلى تلك الأوضاع الطبقية ، وتحديد العلاقات بين تلك الطبقات تحديدا دقيقاً حتى تلزم كل فئة مكانها فى مدارج البناء الاجتماعى ، وبطبيعة الحـــال استلزم الأمر تنظيم المرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنظيما يتفق وهذه الفلسفة الاجتماعية السائدة ، والتى حالت دون تذويب الفوارق بين الطبقات ، وجعلت لكل طبقة طريقها المحـــدد الواضـــح .

ولو ألقينا بنظرنا بعد ذلك على المجتمعات الرأسمالية لوجدنا أيضا أنها تقيم فلسفتها الاجتماعية على ما يسمى بالنظرة الليبرالية Liberalism التى واكبت نظرية التطور الدارونية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر والتى نادت بأن البقاء للأصلح وكان محور تلك الفلسفة الاجتماعية هو التأكيد على أهمية التنافس بين الأفراد كقاعدة أساسية من قواعد الحياة ، وتأسيسا على ذلك فقد أطلق العنان للتنافس الحر ، وأزيلت القيود والحدود الجامدة بين الطبقات ، وانعكس ذلك كله فيما اتخذه المجتمع من تطبيقات عملية لاقرار الملكية الخاصة وصيانتها والحفاظ عليها ، وظهرت الشركات والاستثمار الحر لرأس المال وما ارتبط بهذا كله من السعى وراء الحصول على أكبر عائد من الأرباح .

ثم ظهرت الفلسفات الاشتراكية كرد فعل على عيوب النظام الرأسمالى الحر خاصة ما يتصل به من جوانب الاستغلال والاحتكار ، وكانت الغايات الاجتماعية التى جاءت بها تلك الفلسفات تهدف الى الاهتمام بالمجتمع كله دون تمييز بين فئاته ، وجاءت تطبيقات تلك الفلسفات مؤكدة ملكية الدولة لوســـائل الانتاج وطـــرق الاستهلاك ، وأصبحت التنظيمات التعاونية قواعد أساسية لتكتل الجهـــود ، وأساليب أساسية للحياة فى المجتمعات الاشتراكية .

وخلاصة القول أن تجارب الانسان خـــلال تاريخه الطويل توحى بأن تنظيمه لشئون حياته (الممارسات التخطيطية فيما بعد) يستند الى فلسفة اجتماعية لهـــا

---

(١) القرآن الكريم ، سورة يوسف ، الآيات ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

غايات وأهداف معينة تختلف من فترة تاريخية الى أخرى ، وأن هذه الفلسفة تدفع بسير النشاط الانسانى فى اتجـــاه يوصــــل الى تحقيق تلك الغايات ، والتى يستلزم بلوغها ايجاد تنظيمات تقوم بتطبيق ما ارتضته تلك الفلسفة الاجتماعية ، بحيث تصبح الأخيرة واقعا يعيشه الانسان ويحيا به وله .

ولقد كانت أول تجربة للتخطيط وعاها التاريخ القديم هى تلك التى قام بها يوسف عليه السلام عند تفسيره لحلم فرعون مصر وقد ورد ذلك فى القـــرآن الكريم فى قوله تعالى « يوسف أيها الصديق أفتنا فى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلى أرجع الى الناس لعلهم يعلمون ، قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سنبلة الا قليلا مما تأكلون ، ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم الا قليلا مما تحصنون ، ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون » (١) . ولمـــا اقتنع الملك بتفسير يوسف لحلمه استخلصه لنفســـه وجعله أمينا على خزائن ملكه ، وربما كانت هذه المحاولة مبنية على أساس الالهام من الله جلت حكمته ليوسف عليه السلام .

والتخطيط كعلم اتضحت قواعده ، وأصبحت له أصوله ونظرياته وأساليبه لم يظهر الا فى القرن الحالى ولم تبدأ ممارسته من جانب الدول الا فى عام ١٩٢٨ عندما بدأ الاتحاد السوفييتى أول خطة خمسية للتنمية ، ثم تتابعت الممارسات التخطيطية فى بقية دول العالم .

ماهية التخطيط الاجتماعى :

اختلف العلمـــاء فى تعريف التخطيط الاجتمـــاعى ، باختلاف انتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية كما جاءت تعريفاتهم انعكاسا للمدارس العلمية التى يتشيعون لها . ونورد فيما يلى بعض تعريفات هؤلاء العلماء :

١ — تعريف لويس ويرث Wirth يقول ان التخطيط يعنى الحرية لأن عملياته تخلق ظروفا مجتمعية تسمح لكل فرد أن يبذل قصارى جهـــده لتحقيق الأغراض الجمـــاعية المشتركة ، كما أن عمليات التخطيط تثير القوى الكامنة فى نفوس الأفراد وتجعل منها قـــوى ديناميكية يستطيع

المجتمع بفضلها أن يحصل على كامل حريته فى تقرير نوع الحكومة الذى يرراه مطابقا لرغباته ومتفقا مع ميوله واتجاهاته ومحققا لاحتياجاته كما ترسمها سياسة التخطيط ، ويرى أن الحكومة الديموقراطية هى أفضل أنواع الديموقراطيات لأنها الأقدر على مسايرة وملاحقة ديناميات التخطيط ثم ان المجتمع لابد أن يعمل من أجل تحقيق أغراض ديموقراطية بوسائل وطرق ديموقراطية(١) ».

٢ — يرى البرت W. Alpert أن التخطيط محاولة تتميز بالاستمرارية والانتظام لتحقيق أهداف محددة فى ضوء الموارد المتاحة .. ويرى أن التخطيط موجود فى كل المجتمعات سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية ، وأيا كان حجمها دولة (أو أمة) أو مدينة أو اقليما .. كما قد يكون التخطيط طويل الأمد وقد يكون قصير الأمد(٢) .

٣ — أما شارل بتلهيم Bettelheim فيعتبر التخطيط نشاطا اجتماعيا يحدد به المجتمع « الاشتراكى » أهدافه فى مجال الانتاج والاستهلاك وذلك بطريقة منسقة تراعى القوانين الاقتصادية الموضوعة من جانب ، وخصائص التنمية الاجتماعية من جانب آخر ، وتؤدى هذه الأهداف بالمجتمع الى وضع أفضل مما عليه الحال .

وقد شارك كثير من العلماء العرب فى تعريف التخطيط ، فعلى سبيل المثال عرفه الدكتور عاطف غيث بأنه أداة من أدوات التغير الاجتماعى على اعتبار أنه محاولة لضبط اتجاه التغير نحو الارتقاء والتقدم ، وتوجيهه نحو الأهداف التى تحقق صالح الجماعة العليا(١) .

---

(1) L. Wirth, Planning Means Freedom, Chicago press, 1947.

(2) Waterston Alpert, Development Planning, the Jones press. 2ed, 1958, pp. 8-9.

(3) Charles Bettelheim, Planning & Development

(٣) شارل بتلهيم « التخطيط والتنمية » ترجمة د . اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦ ص ص ١٠ — ١١ .

ويعرف د . حامد عمار التخطيط بأنه رسم وتوقع وتدبر للصورة الشاملة للمجتمع فى حياته المستقبلة ، وفى المراحل التى يجتازها وهو فى طريقه الى مدارج القوة والنماء وهو أيضا تحديد للقرارات التى ينبغى اتباعها فى توجيه النشاط البشرى لتحقيق نتائج معينة فى فترة زمنية محددة ، ويتطلب هذا توضيح الغايات التى ينشــدها المجتمع وتحديد نظرته الى قيمة الفرد والعلاقة بينه وبين غيره من الأفراد ، ومصدر السلطة وتوزيع المكانة الاجتماعية وما يتصــل بهذا كله من القيم والاتجاهات الانسانية .. بمعنى أن التخطيط عنده هو تحديد للاتجاه الذى تسير عليه مختلف الأنشطة الانسانية لتحقق أهداف المجتمع(٢) .

ويذهب الدكتور عبد الباسط حسن الى رأى مشابه حيث يرى أن التخطيط ما هو الا أسلوب تنظيمى يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة ، وذلك عن طريق حصر امكانيات المجتمع وموارده المادية والبشرية وتعبئتها وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وفلسفته الاجتماعية التى ارتضــاها اطـــارا لوجوده ونموه .

أما الدكتور على لطفى فيرى أنه اعــداد وتنظيم برنامج اقتصــادى واجتماعى متناسق ، معتمدا على شىء من المركزية فى الاعداد واللامركزية فى التنفيذ ، متضمنا تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة زمنية لتحقيق تنمية سريعة ومنتظمة لجميع فروع الانتاج وجميع مناطق الدولة(٤) .

ولا شك أن هذه التعاريف وغيرها متباينة فى صياغتها وربما مضامينها ، ولكننا نستطيع أن نخرج منها بعدة خصائص أساسية تتمثل فيما يلى :

---

(١) د . محمد عاطف غيث : « التغير الاجتماعى والتخطيط » دار المعارف — مصر ، ١٩٦٦ ، ص ١٣٩ .

(٢) د . حامد عمار المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣) د . عبد الباسط محمد حسن : « التنمية الاجتماعية » ، مكتبة وهبة — القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٤) د . على لطفى : « التخطيط الاقتصادى » المبحث الثالث بكتاب التنميــة والتخطيط الاقتصادى اعــداد قسم الاقتصــاد كلية التجارة جامعة عين شمس ، ص ٢٦ .

١ — ان التخطيط له مقومات أساسية أهمها :

(أ) **التنسيق** : أى التنسيق بين أهـــداف الخطة من جانب ، والتنسيق بين السياسات والوسائل والاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة . فمن المعلوم أن لكل خطة هدف عام هو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، لتحقيق هذا الهدف لابد من تحقيق أهـــداف جزئية كزيادة انتاج بعض القطاعات وتحسين الخدمات بنسبة معينة ... الخ . ومن الواضـــح أنه يصعب تحقيق الهدف العام الا اذا كان هناك تنسيق بين هذه الأهداف الفرعية . وأما بالنسبة للوسائل والاجـــراءات ، فان التنسيق بينها يعتبر أمـــرا ضروريا ، اذ يصعب تحقيق أهـــداف الخطة دون التنسيق بين مكونات السياسة الاقتصادية والاجتماعية كسياسة الأسعار ، وسياسة الأجور وسياسة الاستثمار والسياسة الصحية والتعليمية ... الخ .

(ب) **مركزية اعداد الخطة ولا مركزية تنفيذها** : حيث أن الخطة السليمة يجب أن تعتمد على المركزية فى اعـــدادها واللامركزية فى تنفيذها ، وذلك لأن هيئة التخطيط المركزية تستطيع بما يتوافر لديها من بيانات واحصاءات أن تنسق بين أهداف الخطة وبين الاجراءات والوسائل والسياسات اللازمة لتنفيذها ، فهيئة التخطيط المركزية هى وحدها التى تستطيع أن تحـــدد الحجم الكلى للاستثمار خـــلال فترة الخطـــة بما يضمن تحقيق التوظف الكامل ، وهى وحدها التى تستطيع أن تقوم بدراسات التنبؤ بما ستكون عليه حالة الطلب على مختلف السلع والخدمات خلال الخطة . ومن ثم تحديد الكميات التى يلزم انتاجها حتى تضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك هذا علاوة على أن الاعـــداد المركزى للخطـــة سيضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بين مناطق المجتمع المختلفة عند توزيعه للسلع والخدمات على أنحاء البلاد .. أما عن تنفيذ الخطة فلابد أن تكون لا مركزية لأن مركزية التنفيذ تؤدى الى اطالة الاجراءات وتأخير العمل ، وتحول دون الدراسة العميقة لأن للطاقة البشرية حدودا ، وتؤذن بعـــدم الثقة بين المخططين والمنفذين ، وتحصر الخبرة فى قلة من الناس مما يعوق النمو الادارى ، لهذا نرى اعطاء القائمين بالعمل فى الوحدات الانتاجية والخدمات — فى مرحلة التنفيذ — سلطة لاتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الأهداف المحـــددة فى الخطة دون الرجوع الى الهيئة المركزية فى كل صغيرة وكبيرة .

(د) **التنبـؤ** : فالتخطيط يقوم على التنبؤ العلمى بما سيكون عليه الحال فى المستقبل ، وفى العصر الحديث نجد أن طول فترة اعداد الانتاج الحديث ، وطول فترة استهلاك الآلات والسلع المعمرة لا يسمحان بتحقيق توازن الانتاج والاستهلاك الا اذا كانت هناك تنبؤات عن الاستهلاك المتوقع خلال فترة الخطة لكل فرع من فروع النشاط الانتاجى . فالانتاج الحديث يتميز بطول الفترة اللازمة لاعداده ، وقد تطرأ تغيرات على حالة الاستهلاك خلال تلك الفترة التى تصل فى بعض فروع الانتاج الى عدة سنوات ، ومعنى ذلك أن التنبؤ يعمل على تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

٢ — ان للتخطيط احتياجات ضرورية لابد منها وهى :

(أ) توافر البيانات والاحصاءات : فجميع مراحل التخطيط تستلزم توافر بيانات واحصاءات عن موارد الدولة البشرية والمادية حتى يمكن تعبئتها نحو تحقيق أهداف الخطة ، كما لا يمكن متابعة الخطة أو تقويمها الا عن طريق تجميع بيانات واحصاءات عن مدى تقدم العمل فى انجاز الخطة ومدى تحقيقها للأهداف المنشودة .

(ب) المشاركة الايجابية للمواطنين : فمشاركة الأهالى فى جميع مراحل الخطة سواء فى اعدادها أو تنفيذها أو متابعتها .. يجعلها (أى الخطة) واقعية ومحققة لأهداف المجتمع ، كما يساعد على بلوغ درجة أفضل فى انجازها بحماس وارتياح ، ويوطد العلاقة بين الحكام والمحكومين ومن هنا يقال ان الخطة التى يشارك فيها المواطنون تعتبر خطة ديموقراطية . فان أى خطة مهما كانت أهدافها لا يمكن أن تنجح ما لم يؤمن بها أفراد المجتمع وجماعاته ، وما لم يشاركوا مشاركة ايجابية وفعالة فى تنفيذها عن طريق تعاونهم مع بعضهم البعض ، وتعاونهم مع السلطات العامة . ومن هنا تبدو بوضوح أهمية الدور الذى يجب أن يلعبه المسئولون عن التخطيط لخلق ما يسمى بالوعى التخطيطى لدى أفراد المجتمع وهيئاته .

(ج) توافر الاستقرار السياسى : مما لا شك فيه أن عدم توافر الاستقرار السياسى ، واختفاء الأمن والأمان فى المجتمع ، يؤدى الى القلاقل الاجتماعية

والى تغليب المصالح الفردية على المصالح العامة ويغيب الشعور بالمسئولية الوطنية ، والمسئولين عن الحكم لن يستطيعوا القيام بواجبهم نحو تحقيق التقدم ، وينتهى ذلك كله الى هبوط معدلات الانتاج ، والتسيب فى انجاز الأعمال ، ويقل الادخار ويهرب رأس المال مما يعوق تنفيذ أى خطط أو حتى مجرد التفكير فيها .

٣ — ان التخطيط عملية ارادية منظمة وموجهه لتحقيق أهداف محددة تنقل المجتمع الى وضع اقتصادى واجتماعى أفضل خلال فترة معينة .

٤ — ان عملية التخطيط تحيط بها صعوبات لعل أهمها يمكن ملاحظته فيما يلى(١) :

(أ) ان موقف المجتمع أو المشروع قبل بدء عمليات التخطيط تتكون من عناصر مادية واجتماعية لها قدرة معينة على العطاء والانجاز ، بينما يتميز الموقف المستهدف بالتخطيط بعناصر مادية واجتماعية ذات قدرة أعلى على الانجاز ومن ثم تبرز احدى صعوبات التخطيط وهى كيفية احداث التغيير المطلوب وضبط حركته ، دون أن يؤدى ذلك الى اثار جانبية .

(ب) ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والطبيعية وغيرها سوف تختلف عنها بعد اتمام عمليات التخطيط وأثناءها ، ومن ثم تبدو الصعوبة الثانية فى التخطيط وهى امكانية التنبؤ بالظروف المحيطة المتوقعة فى المستقبل ، واتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل مع تلك الظروف ، ومحاولة توظيفها لتحقيق الأهداف المحددة .

(جـ) وتكمن الصعوبة الثالثة فى كيفية ايجاد أكبر درجة من التوافق بين متطلبات التخطيط وعناصره ، وبين ظروف المجتمع ، بمعنى آخر محاولة تكييف الخطة مع الظروف الخارجية وفى نفس الوقت محاولة تطويع تلك الظروف والمناخ المحيط بصفة عامة لتتناسب مع خصائص الخطة .

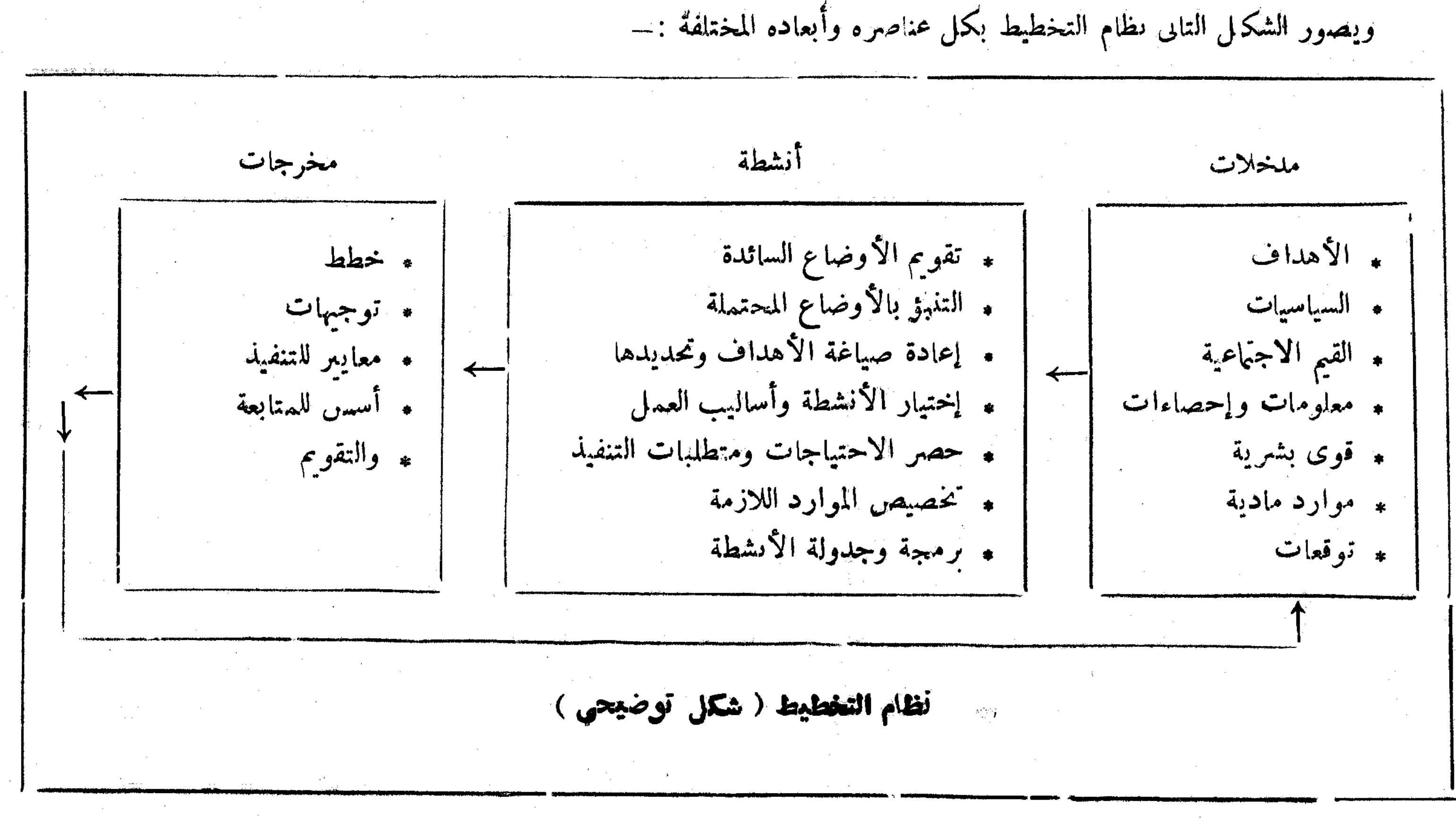
---

(١) د . على السلمى « التخطيط والمتابعة » ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(د) وتتضح الصعوبة الرابعة والأخيرة فى أن الخطة يتم اعـــدادها وتنفيذها ومتابعتها بواسطة الناس ، ولهذا فان السلوك الانسانى يضطلع بدور هام فى جميع خطواتها ، ومن المعـــلوم أن هـــذا السلوك يتسم بدرجات مختلفة من التغير وعدم الاستقرار ، وبناء عليه فان قدرا كبيرا من عدم التأكد يسيطر على المواقف الحالية والمتوقعة ، لهذا يتطلب الأمر قياس الاحتمالات ، وأخذها فى الاعتبارات التخطيطية .

وتأسيسا على كل ما تقدم يمكن أن نقول ان التخطيط هو عملية تغيير اجتماعى مقصودة تستهدف الارتقاء بأوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحديد أهداف محددة يستلزم تحقيقها خلال فترة معينة ، تعبئة موارد المجتمع المادية والبشرية وتوجيهها نحو تحقيق هذه الأهداف التى أقرها المجتمع حسب فلسفته الاجتماعية .

ويصور الشكل التالى نظام التخطيط بكل عناصره وأبعاده المختلفة :-



نظام التخطيط (شكل توضيحي)

اهمية التخطيط وضرورته للدول النامية :

يجمع كل العلماء والخبراء الاقتصاديون والاجتماعيون على أهمية التخطيط لجميع أنواع المجتمعات فقيرها وغنيها ، رأسماليها واشتراكيها ، شرقها وغربها فكلها تقريبا تتبع أسلوب التخطيط أو تحاوله بدرجة أو بأخرى ، وذلك لأن اتباع التخطيط يحقق للمجتمع ما يلى :

١ — حصر مشكلات المجتمع وتحديدها ، ثم العمل على حلها ، وتوفير الاحتياجات اللازمة فى ضوء المتغيرات الحضارية المستمرة فى عالم دينامى متغير حتى لا يتخلى المجتمع عن درجة تقدمه اذا كان متقدما ، ولا تتسع الهوة بينه وبين من سبقه اذا كان متخلفا .

٢ — ضمان العدالة الاجتماعية ، واعمال مبدأ تكافؤ الفرص فى توزيع الموارد والخدمات والمرافق بين أجزاء الدولة الواحدة من جهة ، ولضمان اعطاء المواطنين حقوقهم ، وتحديد واجباتهم .

٣ — التوازن المطلوب فى التنمية المتكاملة الجوانب عن طريق التنسيق بين الجهود على كافة المستويات المحلية والاقليمية والقومية ، وذلك لايجاد المجتمع القوى المتماسك الذى لا تحكمه متناقضات ، ولا تتسرب اليه الأحقاد .

٤ — قياس فعالية برامج الانتاج والخدمات القائمة عن طريق متابعتها وتقويمها للتعرف على مدى تحقيقها لأهدافها ، وتصحيح مساراتها وتطويرها بما يتلاءم والأهداف المنشودة منها ، وتوجيهها وفق حركة التغيير المطلوبة .

٥ — تحقيق أهداف المجتمع المحددة بطريقة مثلى فى أقصر وقت ممكن وبأقل تكاليف وجهد .

واذا كانت المجتمعات عامة تتبع أسلوب التخطيط لرفع مستوى الحياة اجتماعيا واقتصاديا وتحقيق رفاهية شعوبها ، فان المجتمعات النامية مطالبة بضرورة اتباع

منهج التخطيط اذا كانت تريد حقا أن تخرج من تخلفها ، وتحقق معدلات سريعة ومنتظمة من التنمية .

وقد يعارض البعض بالقول ان النهضة الحديثة التى كانت الثورة الصناعية الكبرى التى حدثت فى الغرب ، بدء من ١٧٦٠ م بانجلترا ثم فى فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها فى القرن التاسع عشر وحتى الآن ، قد قامت على أكتاف رجال الأعمال فى ظل « اقتصاد السوق Market Economy . ودون تخطيط . ولكن يجب أن نعلم أن الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت مراحل النمو فى الدول الغربية تختلف كلية عن تلك التى تسود اليوم فى الدول النامية ، ويمكن حصر أوجه الخلاف وتلخيصها فيما يلى(١) :

١ — هناك فرق كبير بين الوضع الاقتصادى الذى ساد دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية قبل قيام الثورة الصناعية (حتى منتصف القرن ١٨) وبين الحالة شبه البدائية التى يتميز بها اقتصاد كثير من الدول النامية ، ولا سيما بعض الدول التى كانت مستعمرات فى أفريقيا بالذات وآسيا وأمريكا اللاتينية فتدلنا دراسة التاريخ الاقتصادى أن الدول الأوربية كانت قد مارست نشاطا تجاريا واسع النطاق ، وكانت تسود فيها اقتصاديات نقدية ، وكانت تنتشر فيها الصناعات الحرفية ، لذلك استطاعت هذه الدول أن تتقدم سريعا عندما قامت الثورة الصناعية .

٢ — ان الدول الغربية الصناعية قد استفادت خلال المراحل الأولى للتنمية من بقية دول العالم خاصة (مستعمراتها) حيث كانت تحصل منها على ما تحتاج اليه صناعتها من مواد خام ، كما كانت تستفيد منها كأسواق لتصريف منتجاتها تامة الصنع ، ولعل تاريخ بريطانيا التى كانت امبراطورية لا تغيب عنها الشمس خير مثال واضح عن ذلك . أما الدول النامية فان وضعها يختلف اليوم تماما ، لأنها عندما تتجه الى التصنيع مثلا لا تجد

---

(١) د . على لطفى : مرجع سابق ، ص ص ٣٠ — ٣٥ .

أمامها الا دولا عريقة فى الصناعة ، لا يمكن أن تقوى على منافستها من حيث جودة الانتاج أو انخفاض التكاليف كما أنها لا تملك أسواقا واسعة تبعا لذلك ، ولا تستطيع أن تحصل على المصانع ولا التكنولوجيا اللازمة لبناء نهضتها الا من خلال الدول المتقدمة .

٣ — ان طبقة المنظمين ورجال الأعمال ، أو ما يسمى بالكوادر الفنية والادارية اللازمة لتشغيل وحدات الانتاج والخدمات وادارتها لا وجود لها اليوم فى دول العالم الثالث التى تسودها طبقتين اثنتين فى أغلب الأحوال ، هما طبقة الأغنياء ، وطبقة الفقراء (النظام الاقطاعى) أما الطبقة المتوسطة (البرجوازية) فهى غير موجودة أو قليلة بحيث لا يمكنها الاضطلاع بمسئوليات عمليات التنمية .

٤ — ان الدول الغربية قد حققت تقدمها خلال فترة طويلة حتى وصلت الى ما هى عليه الآن ، ونعتقد أن الدول المتخلفة لا يمكنها الانتظار طويلا مثلما انتظر الغرب لعدة أسباب لعل منها :

(أ) التقدم العلمى والتكنولوجى وما يحدثه من ثورة سريعة ، بحيث لم يعد العالم بقادر على أن يتابع حركة الاختراعات والاكتشافات الجديدة ، والسكوت عن ملاحقة هذه الحركة سوف يزيد من هوة التخلف ودرجاته .

(ب) ان شعوب الدول النامية يعيشون فى بؤس وفقر وجهل ومرض ، ولا يمكن لهم أن يظلوا على هذا الحال وسط عالم مترابط بأجهزة الاتصال الحديثة والمعقدة ، ووسط مبادىء تنادى بحقوق الانسان وكرامته « ولقد كرمنا بنى آدم » .

(جـ) انه لا يوجد طريق آخر سوى العمل على تحقيق معدلات سريعة ومنتظمة للنمو الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدول سوى اتباعها لأسلوب التخطيط .

ان حتمية التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للدول النامية تبدو بوضوح عند دراسة فروع النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدول .

فبالنسبة **للزراعة** مثلا : نجدها متأخرة فى معظم الدول النامية ، وغلتها المحصولية ضعيفة وغالبا ما تتميز ملكية الأرض بســـوء التوزيع مما يترتب عليه آثار سيئة فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، هذا علاوة على استخدام الأساليب البدائية فى الزراعة ، وعدم امكانية استخدام التكنولوجيا والميكنة الزراعية بسهولة ، ومن الواضح أن التغلب على هذه المشكلات الزراعية لا يمكن أن يتم الا فى اطـــار خطة تهدف الى رفع انتاجية الأرض أفقيا ورأسيا ورفع معيشة المزارعين والاهتمام بصحتهم وارشادهم وتعليمهم ...

وبالنسة **للصناعة** : نراها متخلفة جدا فى معظم الدول النامية ، وغالبية العاملين فى مجالها يمثلون نسبا بسيطة للغاية من مجموع السكان ، ومع ذلك فانك تجدهم رغم قلتهم يعملون فى صناعات خفيفة أو أولية بدائية كجمع الثمار والصـــيد وبعض انتاج السلع الاستهلاكية البسيطة وبالطبع تنقص فيها رءوس الأموال اللازمة للتصنيع ، كما يعوزها المهندسون والفنيون والعمال المهرة .. وبالتأكيد أنه لكى تحـــدث هزة صناعية فلابد من اتباع منهج التخطيط فى مجال الصناعة حتى يمكن اقامة الصناعات الأساسية الثقيلة اللازمة لبدء الصناعات الأخرى واعـــداد المهندسين والمنظمين ، واستقدام الخبراء الأجانب الازمين للمساعدة فى مراحل بناء التنمية الصناعية ، وفتح الأسواق الجديدة أمام السلع المحلية وهكذا .

وبالنسبة **للتجارة الخارجية** : فنجد أن الميزان التجارى فى غير صـــالح الدول النامية لأنها لا تصدر الا منتج أو اثنين على الأكثر وغالبا ما يتم التصدير للمنتج بشكله الأولى (كالقطن البذرة — أو الزيت الخام — أو بعض الفواكه والخضروات دون تعليبها أو حفظها) فى حين تقوم هذه الدول باستيراد معظم حاجياتها الاستهاكية والصناعية والكمالية من الدول الأكثر تقدما ، وما يترتب على ذلك من خضوع اقتصاد الدول النامية الى الدول المتقدمة ، ووقوعها تحت تأثيرات تقلبات الاقتصـــاد العالمى وأســعاره المتزايدة ، وهنا تصبح الحاجة ملحة الى وجود خطة اقتصادية تهدف الى الحـــد من استيراد السلع الكمالية التى تستنفذ جزء كبيرا من حصيلة العملات الصعبة كمـــا تعمل على تشجيع الصادرات واعادة توزيعها جغرافيا ..

وبالنسبة للخدمات كالصحة والتعليم والاسكان وغيرها نجدها متأخرة فى الدول النامية وتتميز بسوء توزيع صارخ بين المدن والمناطق الريفية والبدوية ، لذلك فلابد

من توفير خطة اجتماعية تعمل على توفير عدد كاف من المدارس والأطباء والمستشفيات ... الخ . وتضمن توزيعها على أقاليم الدولة المختلفة ، توزيعا عادلا .

وبالنسبة لرأس المال اللازم للتنمية تجـــده ضـــئيل وهزيل فى الدول النامية مما يستلزم وجود خطة تضمن تكوين رأس مال مناسب عن طريق تشجيع الادخار الفردى، والقضاء على الاكتناز ، والادخار السلبى ، وجذب رأس المـــال الوطنى والأجنبى للاسهام فى عمليات التنمية المطلوبة الى غير ذلك .

يضاف الى كل ما تقدم أن بعض الدول النامية **غير متمتعة بالاستقرار السياسى** ، وتكثر فيها الانقلابات العسكرية والثورات نتيجة ظروفها الصعبة ، واحساس الناس بخشونة الحياة وجفافها ، ونتيجة لذلك يفرحون بكل تغيير سياسى ، عله يأتى بما هو أفضل ، لهذا فان نضج الشعوب النامية ، وتحقيق مطالبها فى حياة أفضل ، واشباع حاجاتها لن يتأتى الا من خلال خطط اقتصادية مدروسة بعناية ، وواقعية حقيقية .

وبناء على كل ما تقـــدم يمكننا أن نؤكد أن الظروف والأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية التى تعيشها الدول النامية حاليا تختلف عن ظروف مراحل النمو التى مرت بها الدول الغربية وأمريكا ، وانه لا مفر من ضرورة اتباع الدول النامية لمنهج التخطيط كأسلوب تنظيمى وحيد يحقق لها معدلات منتظمة وسريعة فى المجالات الاقتصادية أولا والاجتماعية ثانيا ، فتخرج بهذا الأسلوب من تخلفها ، وتنتهى فيهـــا الدائرة المفرغة للفقر .

أنواع التخطيط :

تقسم الخطط تقسيمات مختلفة ، ويمكن أن تتنوع تبعا للمعيار المستخدم فى التفرقة بينها ، وعلى أية حال فان هناك بعض المعايير والأبعاد التى يمكن لنا الاعتماد عليها لتباين أنواع الخطط وتقسيماتها وهذه المعايير والأبعاد هى :

١ ــ البعدا لزمنى ٢ ــ البعد الجغرافى
٣ ــ البعد النوعى ٤ ــ درجة الشمول
٥ ــ درجة المركزية

وفيما يلى نتناول بالدراسة والتحليل أنواع التخطيط التى يمكن أن تندرج تحت هذه المعايير الخمسة :

أولا : تبعا للبعد الزمنى :

أى بالنسبة للفترة الزمنية المحددة لانجاز الخطة ويمكن أن نميز أنـواع الخطط التالية :

١ — خطة طويلة الأجل : وعادة ما يكون مداها الزمنى (١٠ سنوات فأكثر) وغالبا ما تكون على شكل تنبؤات عامة بما يجب أن تكون عليه الاتجاهات الرئيسية فى الاقتصاد القومى كمستوى العمالة وحجمها ، ورصد ميزان المدفوعات وما الى ذلك ، وتقل درجة التفضيل فى هذا اللون من الخطط وتستخدم عادة كمرشد فى اعداد الخطط الأقل مدى .

٢ — خطة متوسطة الأجـل : ويتراوح بعـدها الزمنى عادة من (٣ — ٧ سنوات) ، وتحتوى على درجة أكبر من التفضيل بالمقارنة بالخطة طويلة الأجل ، وتتعرض لهيكل القطاعات واختيار المشروعات وتفضـيل هيكل العمالة ... الخ .

٣ — خطة سنوية : وبعدها الزمنى عام مالى واحد ، وترتبط هـذه الخطة بالموازنة العامة للدولة وتستلزم هذه الخطة أن تكون معدة قبـل بداية السنة المالية للدولة بوقت كاف ، والخطة السنوية أكثر تفضـيلا حيث أنها تتبع تنفيذ المشروعات المختلفة والتى قـد يستغرق تنفيذ بعضـها أكثر من عام .

وليس من الضرورى أن يكون للدولة الواحدة خططا من الأنواع الثلاثة السابقة فقد يكتفى بخطة متوسطة وفى أحيان أخرى بخطط سنوية فقط .

ثانيا : تبعا للبعد الجغرافى :

ويمكن أن نميز تبعا لهذا البعد بين أنواع من الخطط هى :

١ — خطة قومية : أى تتضمن الدولة بجميع أجزائها الجغرافية وجميع فئات سكانها .

٢ ـــ خطة اقليمية : ويقصد بها اعداد خطة لمنطقة ادارية واحـــدة بالدولة ، حيث تختلف أقاليم البـــلد الواحـــد (التقسيمات الادارية كالمحافظات أو الولايات أو الامارات أو الألوية أو ما شابه ذلك) فيما بينهـــا من حيث الموارد والظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ويهـــدف التخطيط الاقليمى الى تحقيق درجة من التوازن فى نمو الأقاليم ، ويســـتتبع ذلك ضرورة دراسة امكانيات كل منها ، وتخصيص أفضل الاستثمارات ملاءمة له ، وبذلك يستفيد الاقتصاد الوطنى بدرجة أكبر نتيجة تحقيق وفورات خارجية عن كل اقليم على حدة ومزايا اقتصادية فى هذه الأقاليم الى جانب المزايا الاجتماعية المتحققـــة من زيادة درجة التجانس بين أقاليم الدولة الواحدة ، وقد اهتمت مصر بهذا النوع من التخطيط فى السنوات الماضية فبدأت تنفيذ مشروع التخطيط الاقليمى لأسوان والاستفادة من الســـد العالى ، كما تم تقسيمها فى سنة ١٩٧٧ الى ثمانى أقاليم اقتصادية .

٣ ـــ خطة محلية : وهو التخطيط الذى يهتم بالوحدات الصغيرة للمجتمع كالقرية مثلا ، ويهدف الى تحقيق الاســـتخدام الأمثل لـــموارد المجتمع المحلى ، والاستفادة من مشاركة الأهالى فى اعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة .

٤ ـــ تخطيط المدن .

٥ ـــ تخطيط الريف .

ويمكن أن يتسع هذا البعد ليشمل أنواعا أخرى من التخطيط أكثر اتساعا من حيث المدى الجغرافى كالتخطيط لأقاليم دولية (كخطط دول الخليج مثلا ــ أو كخطة لدول البحر المتوسط . .) أو كالتخطيط فى المستوى الدولى وعادة ما تقوم به منظمات أو هيئات تابعة لهيئة الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولى ، ومؤسسة الأغذية والزراعة ، وهيئة الصـــحة العالمية ، ومنظمة اليونسكو وغيرها .

وتجدر الاشارة الى أن التخطيط الاقليمى والخطط المحلية قد تكون مستقلة عن التخطيط القومى وقد تكون ضمن اطار الخطط القومية ، ومن أمثلة التخطيط الاقليمى المستقل الخطة التى وضعتها ايطاليا للنهوض بالجنوب حيث المناطق المتخلفة نسبيا ،

والخطط التى وضعتها المملكة العربية السعودية للنهوض بالمشاعر المقدسة والمدن الخاصة بهـا لتلبية حاجات المسلمين والحجيج المتزايدة كل عام ومن أمثلة التخطيط الاقليمى داخل اطار الخطط القومية الخطة التى وضعتها مصر لمحافظة أسوان عام ١٩٦٥ على الرغم من وجود خطة قومية للتنمية .

ثالثا : تبعا للبعد النوعى :

ويمكن أن نميز أنواع التخطيط التالية تحت هذا البعد :

١ ــ التخطيط الاجبارى والتخطيط الاختيارى : ويقصد بالتخطيط الاجبارى أن تكون جميع المؤسسات والهيئات والشركات ملزمة بتنفيذ ما تقضى به الخطة من حيث حجم الاستثمار وكمية الانتاج وأسعار السلع ، وحجم العمالة ... الخ . أما التخطيط الاختيارى فيتلخص فى أن الدولة تقوم باعداد الخطة ويترك للهيئات والشركات حرية تنفيذها ، وبالطبع فان النوع الأول نراه واضحا فى الدول الاشتراكية حيث تملك كل المؤسسات والتنظيمات ، أما التخطيط الاختيارى فهو لصيق بالدول الرأسمالية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن التخطيط يلزم أن يكون اجباريا ، بينما يرى البعض الآخر أن التخطيط يمكن أن يكون اختياريا بشرط أن تعتمد الحكومات على توفير الحوافز والدوافع والمغريات المالية لتوجيه عناصر الانتاج بما يتفق وأهداف الخطة .

٢ ــ التخطيط المادى والتخطيط المالى : ويقصد بالأول حصر جميع موارد المجتمع الطبيعية والمادية والبشرية ومحاولة استخدامها أحسن استخدام لاشباع أكبر قدر ممكن من حاجات أفراد المجتمع . أما التخطيط المالى فيقصد به تدبير الأموال اللازمة بالعملة المحلية والأجنبية) لتنفيذ الاستثمارات الواردة فى الخطة وتنقسم مصادر التمويل اللازمة للخطة الى قسمين :

(أ) مصادر تمويل داخلية : وهى مثل الادخار ، الضرائب ، القروض ، التمويل التضخمى .

(ب) مصادر تمويل خارجية : وهى مثل : فائض الميزان التجارى (التجارة الخارجية) ، رءوس الأموال الأجنبية ، المساعدات المالية والفنية من الدول المتقدمة ، المساعدات من المنظمات الدولية .

٣ — التخطيط الهيكلى والتخطيط الوظيفى : ويقصد بالأول الخطط التى تهدف الى تغيير الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والنظام المبنى على تلك الفلسفة ويعنى ذلك أن التخطيط الهيكلى يغير فى بناء المجتمع اجتماعيا واقتصاديا لأنه يستلزم تغييرات جذرية لاقامة هيكل اقتصادى واجتماعى جديد يغاير تماما الهيكل الاقتصادى والاجتماعى السابق ، ويحتاج هذا النوع من التخطيط الى اصدار سلسلة من القوانين والتشريعات ذات الطابع السياسى الاستراتيجى ، ومن أمثلة ذلك التأميم وقوانين الضرائب ، والاصلاح الزراعى ، ومجانية التعليم ... الخ .

أما التخطيط الوظيفى فيقصد به محاولة ترميم البنيان الاقتصادى والاجتماعى القائم ومحاولة اصلاح بعض جوانبه دون احداث تغييرات جوهرية للأسس الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، وهو يستهدف كما يتضح من اسمه احداث بعض تغييرات طفيفة فى الوظائف التى يؤديها النظام الاقتصادى والاجتماعى دون المساس بالهيكل الخاص بالنظام نفسه .

رابعا : تبعا لدرجة الشمول :

ونميز فى هذا المعيار ثلاث أنواع من التخطيط :

١ — خطة شاملة : أى تشتمل على جميع فروع النشاط الاجتماعى والاقتصادى من انتاج زراعى وصناعى وتجارة خارجية وخدمات ، ويحتاج هذا النوع من التخطيط الى اجراء دراسات متعددة لمعرفة طبيعة العلاقات القائمة بين فروع النشاط الاقتصادى المختلفة ، ومدى ترابطها وتأثيرها فى بعضها فمثلا اذا كانت الخطة تهدف الى زيادة حجم الانتاج الصناعى بنسبة معينة خلال سنوات الخطة ، فلابد من توفير العدد اللازم من المهندسين والمنظمين وتدريب الفنيين ، ومعنى ذلك ضرورة تخصيص قدر معين من الاستثمارات

لقطاع التعليم والتدريب ، وهكذا نرى طبيعة العلاقة بين قطاع الانتاج وقطاع الخدمات .

٢ ـــ أما الخطة الجزئية : فنعنى بها أفراد خطة لفرع معين من فروع النشاط الاقتصادى أو الاجتماعى كتخطيط الانتاج الزراعى ، أو تخطيط الانتاج الصناعى أو تخطيط الخدمات ، وفى بعض الأحيان قد يشمل التخطيط الجزئى (وقد يسمى قطاعا) نوعا واحدا من أنواع النشاط التى يضمها فرع النشاط .

٣ ـــ خطة مشروع : وهى أصغر خطة لوحدة انتاجية أو خدمية تعد وتنفذ على مدى فترة محددة . كاعــداد وتنفيذ خطـــة لمشروع محطة تسمين دواجن ، مشروع اصلاح منطقة محددة من الأرض الزراعية أو مشروع انشاء مبنى وهكذا .

خامسا : تبعا لدرجة المركزية :

وينقسم التخطيط وفقا لهذا البعد الى خطة مركزية وأخرى لامركزية وترجع اسس التفرقة بين النوعين الى مقدار الأوامر التى تصدرها الهيئة التخطيطية للوحدات الاقتصادية وأن القرارات التى تتخذها كل وحدة متعددة فمنها ما هو بعيد الأمد ومنها ما هو يومى ، ومعيار التفرقة بين التخطيط المركزى واللامركزى هو عبـــارة عن مقدار التعميمات والأوامر والتعليمات والتوجيهات التى تصـــدرها الهيئة التخطيطية الى المشاريع المختلفة بصــورة مباشرة ، فكلما قلت تلك الأوامر الى الوحدات وتركت لها حرية اتخاذ القرارات فى ضوء ظروفها المختلفة ، وكلما قلت مرات رجوع الوحدات الى الهيئة التخطيطية فى كل صغيرة وكبيرة كلما كان هــذا التخطيط لا مركزيا والعكس صحيح .

ويعتبر الاتحـــاد السوفييتى أول دولة مارست التخـــطيط المركزى فى القـــرن العشرين ، ولكنه عاد فعـــدل عن المركزية المتصـــلة وبدأت الهيئة المركزية للتخطيط (الجوسبلان) تقلل من درجة المركزية وذلك بهدف اعطاء بعض الحرية فى اتخـــاذ بعض القرارات للحصول على كفاءة أفضل فى الأداء والانتاج .

مبادىء التخطيط

للتخطيط أيا كان نوعه مبـادىء يجب مراعاتها كقواعد أساسـية فى عمليات التخطيط حتى تستكمل تلك العمليات المقومات اللازمة لها ، وحتى يصبح التخطيط بحق منهج أساس من مناهج التغيير الاجتماعى المرغوب ، وأهم هذه المبادىء هى :

١ — الواقعية : ونقصد بها اتفاق الأهداف المطلوب تحقيقها ، وكذلك الوسائل والاجراءات المستخدمة للوصـول اليها ، مع امكانات المجتمع وظروفه السائدة والمتوقعة .

فقد تلجأ بعض القيادات السياسية الى طلب خطط طموحة ، بدافع من طموحهم فى الرغبة من تقليل الفجوة بين مجتمعاتهم ، ومجتمعات أخرى متقدمة ، ولكن مثل هـذا الطموح قـد لا يتحقق ، ويؤدى الى فقـدان الموارد ، مما يترتب عليه تكديس الاستثمارات فى أوجه قد لا ينتفع بها ، وربما يؤدى ذلك الى ارتفاع فى الأسعار .. « ورحم الله امرء عرف قـدر نفسه » .

ولهذا يقال ان التخطيط لابد أن يكون عملية قائمة على تقدير الواقع والمقبول والممكن ، وليس مجـرد أمنيات يعيش الناس بها زمنا طويلا ، وربما لا تتحقق .

٢ — الشمول : أى تساند أجزاء الخطة ، وشمولها لـكل قطاعات المجتمع المختلفة كالزراعية والصناعية والتجارية ، والتعليمية ، والصـحية ، والثقافية ، والطبيعية ، والاسكانية ... الخ . وكذلك شمول الخطة لكل مناطق المجتمع وتقسيماته الادارية الجغرافية . وذلك لأن شمول قطاعات المجتمع الوظيفية لأن هذه القطاعات متداخلة ومترابطة ويؤثر كل منها فى الآخر ، وبالتالى فان احداث أى تغيير فى قطاع معين يستلزم تغييرا مماثلا وربما بنفس القدر فى القطاعات الأخرى وخاصة المتصلة به اتصـالا وثيقا ، فمثلا التوسع فى التعليم وفتح المدارس والمعاهد المختلفة يستلزم بالضرورة تغييرا محددا فى قطاع التشييد والبناء حتى يمكن اقامة الأبنية

اللازمة لدور التعليم كما يستلزم أيضا ايجاد مجالات جديدة للعمل يمكنها أن تمتص الأيدى العاملة التى يخرجها قطاع التعليم للمجتمع ، ويستلزم ذلك تغييرات كثيرة فى قطاعات الانتاج والخدمات وهكذا .

وغنى عن البيان أن الخطة ينبغى أن تتم على مستوى جميع الوحدات الجغرافية المكانية فى الوطن الواحد ، حتى يمكن تجنب النمو الغير متوازن للمناطق الجغرافية ، ونعنى بالنمو اللامتوازن وجود بعض المناطق الجغرافية فى المجتمع الواحد تعانى الكثير من الضائقات والمشكلات بينما تنعم بعض المناطق الأخرى فى نفس المجتمع بالتقدم والرفاهية ، كما هو الحال فى تخلف القرى عن المدن مثلا أو تخلف بعض الأحياء فى المدينة ، وتقدم بعضها .

ومما لا شك فيه أن تغطية الخطة لجميع أجزاء المجتمع الجغرافية يساعد على حشد وتعبئة جميع فئات المجتمع ومرافقه ، كما يساعد بلا جدال على تحقيق تكافوء الفرص بين الوحدات الادارية للمجتمع ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أبنائه المتساوين فى أداء واجباتهم لوطنهم وبالتالى تجب المساواة بينهم فى الحقوق .

٣ — الاستمرارية والتجدد : معظم دول العالم — ان لم تكن جميعها الآن — تأخذ بفكرة التخطيط الدائم ، أى كلما أنهت خطة أيا كان مستواها شاملا أو جزئيا أو حتى خطة مشروع كلما بدأت الدخول فى خطة أخرى ، أو جددت هذه الخطة لتنفذ فى جزء آخر من الوطن ومن ثم فان خاصية الاستمرار والدورية واضحة تماما فى نظام التخطيط ، فحين تنتهى الدولة مثلا من اعداد خطة خمسية للتنمية تبدأ مرحلة جديدة من العمل فى اتجاهين : الأول لمتابعة تنفيذ الخطة الموضوعة ، والثانى للاعداد للخطة التالية ، وفى ضوء معلومات المتابعة وما يستجد من تطورات يستمر العمل التخطيطى بلا توقف ، لهذا يمكن القول يقينا بأنه ما أن يبدأ العمل التخطيطى فى دولة ما أو مشروع معين ، فانه لا يتوقف بعد ذلك أبدا فقد تقل كفاءته ، أو فعاليته ، أو تنخفض سرعة استجابته للظروف المتغيرة ولكنه مع ذلك يظل مستمرا (انظر الرسم التوضيحى لعملية التخطيط ص ١٤٧) .

٤ — اضطراد التنمية : فمنهج التخطيط ينبغى أن يعمل على كفالة تنمية مضطردة للاقتصاد الوطنى اذ من المعروف أن ارتفاع مستوى المعيشة فى مجتمع ما انما يقاس فى نهاية الأمر بقدرة هذا المجتمع على استمراره فى توفير السلع والخدمات اللازمة للمواطنين ، وأيضا بقدرة هؤلاء المواطنين على استهلاك متزايد من تلك السلع والخدمات الأساسية التى تحقق لهم المستوى المطلوب من الاشباع والرفاهية . وقطعا ان رفع مستوى الخدمات وتوفير السلع لا يتم الا عن طريق تكوين رءوس الأموال ، وزيادة الدخل القومى ، وخاصة عن طريق انشاء القاعدة الصناعية والزراعية القوية التى تكفل التغذية المستمرة لجهاز الانتاج بما يحتاجه من معدات ووسائل انتاج لتجديد الطاقات الانتاجية أو توسيعها . وهكذا تصبح زيادة الدخل القومى واطراده وخلق القيم والمشاعر الاجتماعية المرغوب فيها والتى تساند زيادته — عاملا أساسيا لرفع مستوى المعيشة .

ويصبح اطراد التنمية عن طريق التخطيط ضرورة لازمة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع ، ومن الضرورى أن نؤكد هنا على ضرورة الاستمرار فى السياسة التى تحقق الزيادة المستمرة فى الدخل الوطنى على مراحل وفترات متتابعة حتى يصل حجم الانتاج الى الدرجة التى تؤمن عليه فيها من الانكماش أو الانحدار .

٥ — التوازن بين برامج الانتاج وبرامج الخدمات : يجب أن تتضمن الخطة (القومية) مشروعات للتنمية الاقتصادية الى جانب مشروعات للخدمات العامة ونحن هنا لا نود أن ندخل فى مناظرة حول ما يجب أن يستحوذ عليه كل من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، ولا أيهما أولى بالبدء به ، لكن ما نرى تأكيده الآن هو أن أمر زيادة الانتاج ضرورة لازمة للاستهلاك ورفع مستوى المعيشة ، والوصول الى مستوى أفضل يزداد سنة بعد سنة فى مجال الخدمات ، اذ أن كل زيادة فى الانتاج لابد وأن تؤثر فى نهاية الأمر فى مستوى الرفاهية ودرجة اشباع حاجات الأفراد .

بيد أنه من المعلوم أن الاستهلاك والخدمات تقتطع جزء من الدخل العام ، وأنه فى حالة الدول النامية ذات الدخل المحدود فلا ينبغى أن يتجاوز نصيب الاستهلاك والخدمات نسبة معينة حتى نضمن التغذية المستمرة لجهاز الانتاج ، واستمرار نمو الدخل القومى واطراده . وهنا يرى بعض المفكرين الاجتماعيين بصدد الموازنة بين الانتاج والخدمات ، أنه اذا حسبنا ما تنفقه الدولة على الفرد الواحد فى الخدمات + ما ينفقه الفرد على نفسه للحصول على المستوى المناسب من ضروريات الحياة لأصبح المجموع مساويا لمتوسط الإنفاق الاستهلاكى بالنسبة للفرد وذلك بعد أن تصل برامج الخدمات الى أهدافها المحددة . وهذا المتوسط يجب مقارنته بمتوسط الدخل القومى بالنسبة للفرد ، وهذه المقارنة ستكون هى الحكم فى تحديد البرامج المختلفة ومراحل التنفيذ .

والحقيقة التى نود تأكيدها هى أنه لا يجب أن تصل الخدمات والاستهلاك الى الحد الذى يزيد عن متوسط الدخل القومى للفرد ، ولا حتى الى الحد الذى يساويه ، اذ يجب أن تكون هناك نسبة من الدخل تخصص للمشروعات الإنتاجية ، كما يجب أن يكون هناك هامشا احتياطيا ينبغى الاحتفاظ به لمواجهة أى مطالب أخرى للأفراد .

ومهما يكن الأمر فان توفير الخدمات الاجتماعية الى جانب البرامج الانتاجية أصبح من المسلمات فى التخطيط الشامل ، وانما الذى يمكن الاختلاف عليه هو طبيعة العلاقة بين الجانبين الاجتماعى والاقتصادى ومداها ونسبة التوازن بين الخدمات والانتاج ، ومرجع هذا الخلاف الى طبيعة الفلسفات الاجتماعية ، والمذاهب الاقتصادية التى تتحرك فيها عمليات التغير الاجتماعى .

٦ — التوافق المنطقى : وكما أن نظام التخطيط يميل الى أن يكون فى حالة توازن مستمر — كما سبق التوضيح — فانه أيضا ينبغى أن يعمل على ايجاد أعلى درجة من التوافق بين مكوناته الداخلية من معلومات وأفراد وأساليب وأدوات ، فاذا حصل جهاز التخطيط مثلا على حاسب اليكترونى مع افتقاره الى الخبراء الذين يستطيعون تشغيله اختل توازنه وكان لزاما عليه استعادة هذا التوازن مرة أخرى اما بالتخلص من هذا الحاسب أو بالحصول على الخبراء اللازمين . وأيضا ينبغى أن يكون التخطيط

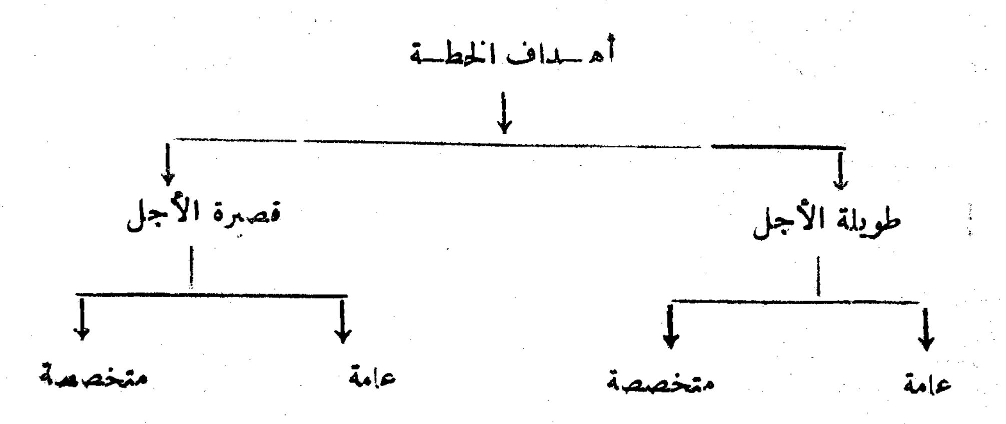
متوازنا مع المجتمع والمناخ العام المحيط به وتكييف نفسه بما يتوافق مع كل هذا ، ولعل المثل الواضح فى مصر على هذا المظهر التوازنى هو اتجاه نظام التخطيط القومى الى دعم حركة التخطيط الاقليمى استجابة لاتجاه الدولة نحو الحكم المحلى ❋ .

٧ ــ التنسيق : ويكون التنسيق على مستويين :

(أ) التنسيق بين أهداف الخطة .

(ب) التنسيق بين الوسائل والاجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة .

فمن المعروف أن لكل خطة أهداف محددة تحاول الخطة تحقيقها ، ووضوح الهدف يساعد فى تحديد أنواع الأعمال والأنشطة المرغوبة ، كما يسهم فى توضيح الامكانيات والمستلزمات الضرورية . من ناحية أخرى فان تحديد الأهداف يتخذ أساسا للرقابة والتقييم . اذ يعتبر الهدف معيارا لتقييم ما تم من انجازات ، وتحديد كفاءة النشاط . ولكل خطة أهداف بعضها طويل الأجل وبعضها قصير الأجل كما أن هذه الاهداف (طويل الأجل وقصير الأجل) تنقسم بدورها الى أهداف عامة ومتخصصة وهكذا كما يتضح من الآتى :



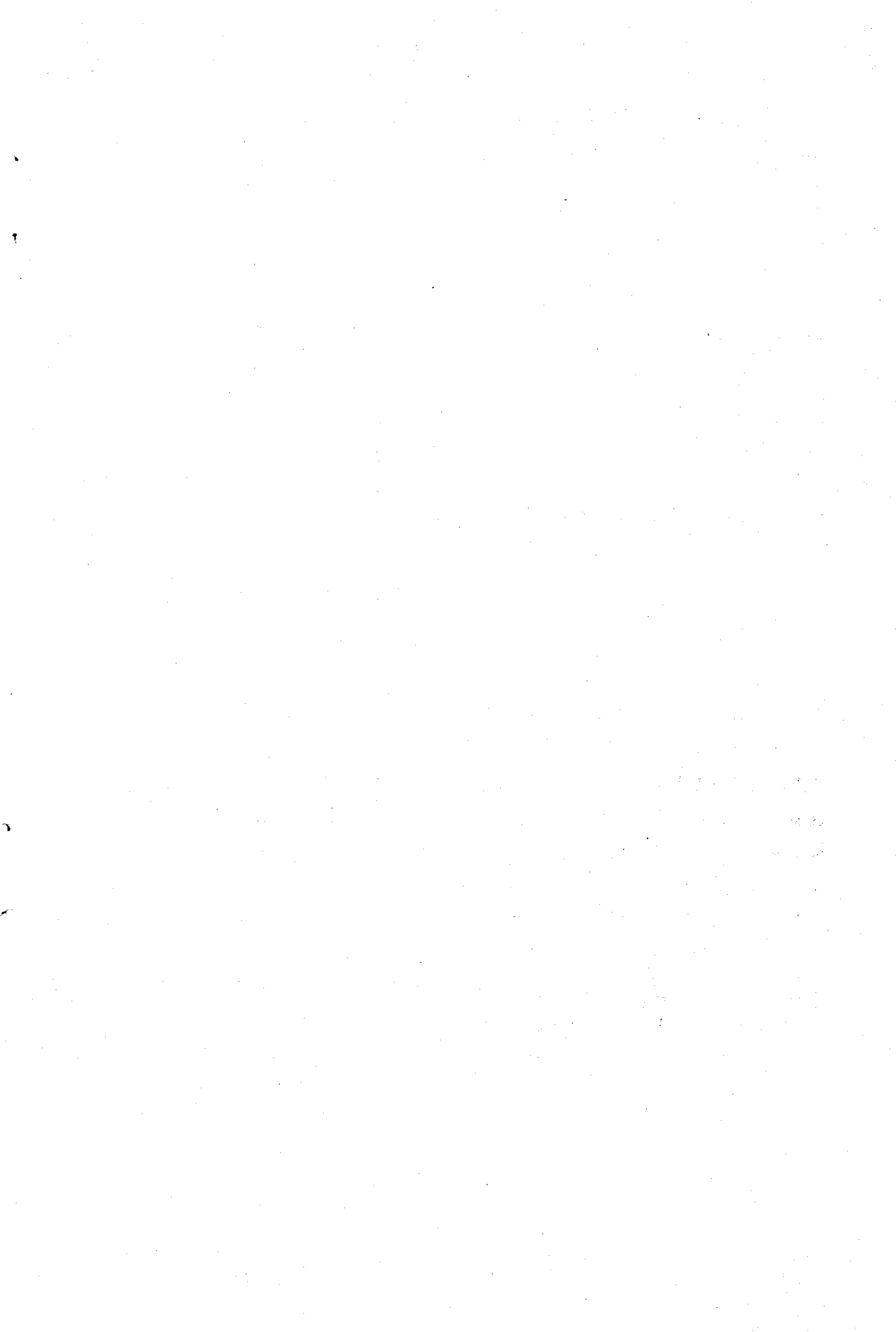
(❋) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ متضمنا تقسيم جمهورية مصر العربية الى ثمانية أقاليم اقتصادية واستتبع هذا انشاء هيئة تخطيطية اقليمية تتبع وزارة التخطيط ، ويصدر بتنظيمها ، وتحديد العلاقة بينها وبين ادارة التخطيط بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بعد الاتفاق من الوزير المختص بالحكم المحلى .

ويستلزم تحقيق تلك الأهداف التنسيق بينها ، بحيث لا تتكرر الجهود دون ما حاجة الى ذلك ، أو ربما تتداخل الأهداف الى الحد الذى يعوق حركتها ، أو تتضارب .

والتنسيق لازم أيضا بالنسبة للوسائل والاجراءات والأدوات المطلوبة لتنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها .

٨ — تقدير الظروف الخارجية : لا يصح أن تقتصر الدراسات والمعلومات المتصلة بتقدير الموقف والتنبؤ بما سيكون عليه الحال مستقبلا بظروف الخطة داخل المجتمع أو المشروع ، وانما يجب تقدير الموقف الخارجى للمجتمع ، فيلزم أن يوضع فى الحسبان الظروف السياسية والتجارية .. الخ . اذ أن اقتصاد أى مجتمع وأنواع الخدمات قد لا يمكن أن تتوافر كلها داخليا ، وانما ترتبط بدرجات متفاوتة بالأسواق الخارجية لتصريف المنتجات أو استيراد المواد والآلات أو الأدوية .. الخ . أو الاستعانة بالخبرة الفنية ، ولكل ما يتصل بمسائل التصدير والاستيراد ، وتوازن الميزان التجارى مما يكون له فى بعض الأحيان أبلغ الأثر فى أنواع المشروعات التى تتضمنها الخطة .

٩ — المرونة : التخطيط عمل يتعلق بالمستقبل ، والتخطيط خاصة الشامل عملية متشابكة ومترابطة نظرا لتشابك وترابط النشاط الانسانى ، ولهذا فان المخطط قد يتعرض لخطأ غير مقصود خصوصا فى البلاد النامية التى عادة ما تكون أجهزة البحث والاحصاء فيها غير دقيقة ودون مستوى الكفاءة المطلوبة ، وتلافيا لمثل هذه الصعوبات ينبغى أن تكون الخطة مرنة بحيث تكون عناصرها قابلة للتغيير بناء على ما قد يحدث من مفاجئات قد يصعب التنبؤ بها ، والمرونة تعنى أيضا مرونة زمنية لمقابلة التغيرات التى تحدث فى المجتمع أثناء فترة تنفيذ الخطة ، كما تعنى مرونة مكانية بمعنى أن تكون الخطة القومية قابلة للتنفيذ على المستويات المحلية ، بادخال بعض التعديلات الطفيفة التى تقتضيها ظروف المجتمعات المحلية ، وبالمثل يمكن للخطة المحلية مراعاة أوضاع المجتمع الكبير ، وتساند خطته القومية وفلسفاته الاجتماعية .



المراجع العربية

١ — القرآن الكريم .

٢ — ابن خلدون : المقدمة ، الكتاب الأول .

٣ — المؤلف (بالاشتراك) فصل بعنوان التنمية الحضرية .. ومشكلاتها بكتاب « مدخل لدراسة المجتمع » القاهرة ١٩٨٠ .

٤ — السيد محمد بدوى ، دكتور ، « مبادىء علم الاجتماع » دار المعارف ، بمصر ، ١٩٦٨ .

٥ — اليوت ت . س : « ملاحظات نحو تعريف الثقافة » ترجمة شكرى محمد عياد ، وزارة الثقافة المصرية ، بدون .

٦ — اميل دوركايم : « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » ترجمة د . محمود قاسم ومراجعة د . السيد محمد بدوى ، النهضة المصرية ١٩٥٠ .

٧ — حامد عمار ، دكتور ، « أسس التخطيط الاجتماعى فى النطاق القومى والمحلى » سرس الليان ، مصر ١٩٦٥ .

٨ — حسن الساعاتى ، دكتور ، « التصنيع والعمران » ، الاسكندرية ، ١٩٦٣

٩ — حسن سعفان ، دكتور : « أسس علم الاجتماع » دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

١٠ — شارل بتلهايم ، « التخطيط والتنمية » ترجمة د . اسماعيل صبرى عبدالله دار المعارف ، مصر ١٩٦٦ .

١١ — عبد الباسط محمد حسن ، دكتور : « أصول البحث الاجتماعى » ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٢ — عبد الباسط محمد حسن ، دكتور : « التنمية الاجتماعية » ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٧٧ .

١٣ — عبد الحميد لطفى ، حسن الساعاتى ، دكتورين : « دراسات فى علم السكان » ، دار المعارف ، الطبعة السابقة ، ١٩٨١ .

١٤ — عبد الرحمن بدوى ، دكتور : « مناهج البحث العلمى » ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٥ — عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، دكتور : « دراسات فى علم الاجتماع » ، مكتبة الطليعة ، أسيوط ، ١٩٧٩ .

١٦ — عبد الهادى الجوهرى ، دكتور : « مدخل لدراسة المجتمع » ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٧ — عبد المنعم شوقى ، دكتور : « الاجتماع الحضرى » ، مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة ، ١٩٦١ .

١٨ — على عبد الواحد وافى ، دكتور : « عبد الرحمن ابن خلدون » ، سلسلة أعلام العرب .

١٩ — على السلمى ، دكتور : « التخطيط والمتابعة » ، مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٧٨ .

٢٠ — على لطفى ، دكتور : المبحث الثالث من كتاب « التنمية والتخطيط الاقتصادى » ، جامعة عين شمس ، بدون .

٢١ — فتحى أبو عيانة ، دكتور : « جغرافية السكان » ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٢٢ — كمال دسوقى ، دكتور : « الاجتماع ودراسة المجتمع » ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

٢٣ — ليفى بريل : « فلسفة أوجست كونت » ترجمة د . محمود قاسم ، د . السيد محمد بدوى ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

٢٤ — محمد عاطف غيث ، دكتور : « قاموس علم الاجتماع » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .

٢٥ — محمد عاطف غيث ، دكتور : « الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر » دار الكتب الجامعية بالاسكندرية .

٢٦ — محمد عاطف غيث ، دكتور : « التغير الاجتماعى والتخطيط » ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

٢٧ — محمد الجوهرى وآخرون ، دكتور : « علم الاجتماع الريفى الحضرى » ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٢٨ — محمد مصطفى زيدان ، دكتور : « السلوك الاجتماعى للفرد » ، عكاظ للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٩٨١ .

٢٩ — مصطفى الخشاب ، دكتور : « دراسة المجتمع » ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٤ .

٣٠ — مصطفى الخشاب ، دكتور : « علم الاجتماع ومدارسه ، تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره » ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨١ .

٣١ — مصطفى الخشاب ، دكتور : « علم الاجتماع ومدارسه » (المدخل الى علم الاجتماع) ، مكتبة الانجلو المصرية ، بدون .

٣٢ — نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، سنوات مختلفة .

المراجـــع الأجنبية

1 — Alpert, Waterspn, Deuelopment Planning, The Jonespress, 1947.

2 — Anderson & Parker, Society, Its Organization, Van Nostrand E. W. 1966.

3 — Biesanz & Biesanz; Modern Society, 3ed., Prentice Hall, 1964.

4 — Cooley, Charles, Social Organization, Chapters 30 — 32.

5 — Firth, R., Elements of Social Organization, London, 1951.

6 — Giddings; Principles of Sociology, Macmillan, N. Y., 1913.

7 — Hertzler, Social Progress, Appeleton Century, N. Y., 1928.

8 — Krech David & Richard; Theory and Problems of Social Psychology, London, 1948.

8 — Mclver & Page, Society : An Interductory Analysis, Mac Millan, London, 1955.

9 — Mclung, Alfred, Sociology, 3ed, 1969.

10 — Mead, Margret, Cultural Patterns & Technicdchange, Unesco, 1954.

11 — Moore, wilbert, Social Change, 1963.

12 — Nordshog, Social Change, Mc Graw Hill, N. Y., 1960.

13 — Ogburn, W., Social Change, New York, 1962.

14 — Ogburn, W. & Nimcoff, A. Hand book of Sociology.

14 — Ralf, Linton, The Tree of Culture, New York, 1962.

15 — Spencer, H.; Principles of Sociology, vol., Chapter, 1874.

16 — Taylor, E. B., Primitive Culture, London, 1871.

17 — Whitney, F., The Elements of Research, New York, 1945.

17 — Wirth, L. Planing Means Freedom, Chicago Press, 1947.

18 — Young, Scientific Social Surveys and Research, N. Y., 1947.

19 — United Nation, Population Bulletin, No., 1963, N. Y., 1965.

20 — United Nation, Demographic Year book, 1948, N. Y., 1949.

21 — United Nation; Demographic Yearbook, 1973.

14 — Ross, Edwar, Social Control, N. Y., 1951.

محتـــويات الكتـــاب

الفصل الثالث

(مناهج البحث فى علم الاجتماع)

صفحة

الفصل الرابع

(السكان فى المجتمع)

صفحة

الفصل الخامس

(الثقافـــة)

الفصل السادس

(العمليات الاجتماعية)

الفصل السابع

(الضبط الاجتماعى)

الفصل الثامن

(التغير الاجتماعى)

الفصل التاسع

رقم الإيداع ٢٠٩٨ / ١٩٨٣